



کشف اللثام فاضل هندی
شرح بر قواعد علامه
قدس سر

بازدید شد
۳۷ - ۳۶

در این کتاب
دو بیت از
شعر

فاین کتاب فاضل هندی از اهل بحر و بحر
عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد



بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

۳۹۲۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کشف اللثام عن قواعد الاحکام (المکتم)

مؤلف: فاضل هندی (محمد بن محمد بن محمد بن محمد)

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲.۲

شماره قفسه: ۴۹۸۵

۳۹۵۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

۲۴۵۹

بازرسی شد
۳۶ - ۳۶

12/11/12

مجلس
العلم
والمعرفة
والمجاهدة

فان طين فاضل منه ارسل في خرقة خضراء
على الماء وحمل الخمر ولا
طهرت بعد ما واهب رسول الله صلى الله عليه وسلم
كسبة يوم الغزوة من ثوبه محمد بن حاتم
خرج اليه طاهر على الفرس وسلم
عليه ارضي وسلم خرج حاتم



کتابخانه مجلس شورای ملی
کشف اللثام عن قواعد الاحکام (مجلد ۱)
مؤلف فاضل هندی (میرزا حسن بن میرزا ابوالفتح)
موضوع
شماره ثبت کتاب
۷۸۲۰۲
۳۸۱۷
شماره قفسه ۴۹۸۵
۲۲۵۹

2409

وبه نقف **بسم الله الرحمن الرحيم** من بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الدين ورفق قواعد وسبل شرايع وموارد ووضح مناهج
ومعاهد ولحم احكامه ومفاهيمه ونظم شاعره ورفق قصوده ورفق ظمونه
ومتن قلوبه فصوره بالانوار ورفق لسانه ورفق بيانته ورفق
نعمانه ورفق بشارته ورفق بظلاله ورفق بظلاله ورفق بظلاله
وامتصت حصونه وارتفعت شؤنه ورفق بظلاله ورفق بظلاله
سبله وسبله وسبله وسبله وسبله وسبله وسبله وسبله
وجعلته من اول شانه ورفق بظلاله ورفق بظلاله
على من ينال بغيره من الانبياء وفضل من لسانه من ذوابه العباد
فوق والذين هم من قدامه واولادهم واولادهم واولادهم
اعلام الدين والامان بين السما والارض وحيث بها ودارت باباها ودارت
بأعمالها ودارت بالاجتناب بها ودارت بالاجتناب بها ودارت
انما بعد هذا ما استندت اسواقكم اليه وقصصت عليكم وقصصت عليكم
حالا لعلكم تلمحون فيه على ما تلمحون له بين يدي ما بين لاجتنا من الاعمال
ويجوز مستكين بذل مستقرين لعلهم يلمحون مستقرين لعلهم يلمحون
الايهام وظلاله الاوهام من وجوه اخرى يدقها لاسكام لاجتنا الامام الهمام
علما الاسلام وصفا الله عليه وعلى آله طاب ثراه انكرام على غايته من الاجاز لا يجيب

الى الانوار ودارج في بين من لا لفظا معاني فلوله الذبول والاجاز مع استيفاء
للافتقار وما استندت اليه زائدا ما يفتق النوريل يله وتفتق السائل بهتدي اليه
واجتلاء العتاق بل وافتقار الحاصل وهذا الحد وروى في العتاق وروى في العتاق
وشج الحد وروى في العتاق وتفتق من العتاق وتفتق من العتاق وتفتق من العتاق
وتفتق من العتاق وتفتق من العتاق وتفتق من العتاق وتفتق من العتاق
لما لم تفتق لذلك لكت شرج يكشف عنها النقاب يرفق من عتاقها الجواب فان
ان اخذ في شرج الصد ورفق الصد ورفق الصد ورفق الصد ورفق الصد
متينا بالله وهو كماله على سبيلها من فضل التوفيق لكان له من الانوار والافعال
ومضاعف كرامه **بسم الله الرحمن الرحيم** من بسم الله الرحمن الرحيم
اكتب واسم في غايه غايه اي ذكر الاله والاله والاله والاله والاله
بدون ذكره كما لا يشر به في الفهم وقد اراد بالاسماء الثلاثة المسمى في اسم
هذا الذات الذي كلفنا وكذا اهل الذات الموصوف بالاله الموصوف بالاله الموصوف
ولكن ذكرها اجز عن ذكر اسم اخر وهي عين المسمى لول الكلام وباعتبارها
مصادف مدلوله ويجوز ان لا يراد بها الا اللفاظ ويكون صافه اسم اليها
كما في يوم الاسد وشعر الاراك فانه من غير ما عوق الولد ويجوز ان يراد
الذات وبالاسم بين اللفظ وعلى الاول المحققون وعلى الثاني المسمى اسم الذات
كافه وان لفظ هذا يدل من الله ولذا قدم على التسميه فانه على السؤال

تقدير يرجع الى المبلغ المحقق الاجازة عن كونهم قد اوتوا من احد له ولا انتاجه على سوا ذلك
توابعها واسعا لها والتمتع من ذلك الغيرة ومما اوتوا قد لا لا ويجي جمع الغيرة
ولم يظهر في فرق بينهما وان قيل باختصاص الاله بالتمتع بالباطنة ومع الترادف لا
بين الفريقين فانهم على نفس التمتع على تضافه ذكر ما علم التمتع المتراصة المشقة بما
يسبقها من نعم الوجود والعقل والفهم والقدرة فان ذكر التمتع من التكرار لها وفيه
تذكر التكرار على التكرار فالتفضل يصل الوصف والقطع اي هو المتفضل اي
اجنحه واخصه بارسال الالهية لا ارشاد لها اي جماعة الناس والفقير الى ما يلزم
مقولهم او ضل عن المظلول يحب الالهية لا وليا اي وليا له والاله
الابنية او الالهية فانهم من اصل الالهية من الالهية ويحكمهم الالهية ما يلزم
والفريق وتعليم ما له ما يدين منهم وقد سئل عن ذكر التفضل في المظلول مع وجودها
على الله تعالى عندنا فاجاب بانها في حقها على الحق والامانة ويكمل القول
بها ويثبتها على التعليل اليهم ورفع الله تعالى عن كل ذلك التفضل من تعالى وتقول فيها
كذلك وان وجب بعد ذلك فكانه تعالى يفضل بالناهي كما رسل اليهم وفيه
الافعية لهم ويمكن القول بان الالهية على التفضل في التواضع من العباد
وكان من الجاهل ان يميل الله عباده ويدرم كالانعام وان كان في عقول كالميلين ولا
يتمهم بالجان فغيرهم لذللك وتشبههم بالخطايا لتكليف فضل ايضا لما
اكرمهم بالفضل لجانان بكمهم بقضايها من غير ارسال رسول يوبخها ويمنعها

واما

واما وجود الالهية المحظوظة التي يكون الانسان بالبلغ مدنيها مع نزوع كل الى
ما يشتهر ولا انقطاع على الغضب على من يلهيها ونادى ذلك الى الغالبين الالهية
للمحظوظ ولو كان يدهم يتفانون ويتفانون لم يلزم محال مع كمالهم مطبقين
على التايف بل يرسل من التمتع والعنف في كل من خلق التمتع في الغضب فيهم وخطا
تفضل منه تعالى للمتع على عباده بالكلية للموذي الى اجل الجوار والكلام فيه كما في تقدم
على ان الانعام قد يكون واجبا وفي وصف التكليف للناذرة الى الحسن الجوار ولا يلزم
غايبه والعلة في صدقته تعالى وفي كونها رافع رجاء العلماء لما قال هل يتوى
الذين لا يعملون والذين لا يعملون انما يندركوا الى باب وقال برفع الله الذين
امنوا وامنكم والذين امنوا وقال العلم رجاء ومفضل مداهم على ما شهداء ضد ورد
انه يوم من يوم القيمة مداهم العلماء ودماء الشهداء فيرجع مداهم العلماء على ما شهداء
وجاء على انهم وطنة على اجرة ملكة الله فقد ورد في الاجازة ان الملكة تفضل اجرتها
لها اليه يعلم بطنها الرضى وما كونا الملكة وملكها الارض والسماء فخير من من ايضا
ويمكن ان يكون ملكة الله الملكة الارض لملكهم من الرضى والسماء والعلو راقون من الاجازة
ما ينص على ملكة الله الامن على كنفه لاساءة وهي الجمل والاضول والفساد بارسال الاله
وخصه بالامانة والتكليف ورفع الغراء وهي انواع العذاب التي في الدارين بل
مع التوفيق للاهتداء قبل ويمكن ان يريد بالاولى الجمل البسيط والثانية المركبة
اشك في ما قيل ان الله لفتها فتمت على المؤمنين كمن ذنوبه ونعم الله الارض وبيهم لمرأى

واما

اذا جهر مع الله تعالى جها لم يبله فخره رايا بل لم يجر من الغم والاصحى وظا لا يبق العبد
اذا سلبه الله تعالى نعمته ان يجر من جها على الله على يد الانبياء عجل المصطفى ص صبح
باسم مع ظنون بركا واستلذا ذوقا من الاصفاء وهم الانبياء الاخرى مشا ومع طه
صلوات الله عليهم كما وردت به الاخبار وقد ذكرت في معاني الاخبار ومن كتبهم
ما لعن ورجح لانهما العرض لما فيه صلح علوا اقطار الارض كما اخذ جاث تذكر
لما لعن في كثرة اليقين ان لم يكن من الاجام اي نعمه وبارك عليهم وعز وكرما لعن في الكفر
منها او يقول لعن عليهم من نعمه يا اهل الجاهل من الغلطين والمبلكة وعينهم لانهم ربحه
للعالمين فذا صغرا تها قلا الاخبار عجل فذا كذا قواعد الاحكام في سورة الاحلال
والحرام فان الاحكام الشرعية كلها ترجع الى الاحلال والحرمان والحرمان والحرمان
فيه ليا لغاوي وما في الاحكام او فقا الى اي منها ياتوا فاصح حذو الزوايد حكا
اي القس من الادلة والبرهان في الاقوال الى المصريح بذلك وان شادوا و
اليها لانا دركا ولا ينافي انما الجمل الزوائد لا خافيل الحصر مع ان التردد في افاذا لا
بكل من الاحكام الى على الجهر والاحتياط باحد ما يثبت فيه قواعد احكام خاصة في
فانهم خواص الناس بالله ورسوله والائمة صلوات الله عليهم ولعلهم وكثر فيهم
لا يحصى وكذا لاهل الحق من خلق الله الناس قليل فاهم ليا نرا لافاس لافاس الى
اعزهم على تلاميذهم ترجيح على النبي وآله ائمة جيران في الجهر لا يكل ايان المؤمن حتى يكون
الله ورسوله لاهل البيت يفسر وولن وهو الى الله تعالى ابو جعفر الدين محمد الذي

ارجوا من الله طول من من عدي في شدة في كيدي والمراد به ما خاف من ويكون متشك
من دخول ذي الرحم اليك كما قيل وبه جرح المعنى من الدم لا يدفن والى ولا ينزل
في قبر ولن والمراد بالقاء جرح فيكون تأكيدا لما قبله والمراد بالدماء ليعتد
ما عينه فيمن ان يأكيدا له وان من على يد عاين كما كنت اعلم من الدماء وعلو
ان كان من ياتى كذا المعنى من عاين كما كنت اعلم من الدماء او قلما ذكر كما كنت
اعلم من الدماء لانها لا تلبس معا كما كان في يديهم على كما كنت اعلم من الدماء
الدماء وروى الله سعادة الدارين ويكمل الربانيين في الدارين وفي العلم والعمل
فان من يري في جميع الاحوال طبع في الاحوال والاضا الى انما كنت اعلم من الدماء
لان كذا او غادعت له لان بعادة الدارين وكما الربانيين لان كذا قال في عشر
الاسلام لما اشكك على والدي قدس الله روحه فالعقول والمقول وقول كذا
من كتب احكاما القس من اجل كتابا في الفقه ليعا الامران وحقا فيهم حتى ما يله على
الاصول والبرهان وان يبرر على فاجد الى ايلين منها من الحكم وان كان قد ذكر في
ذلك معتقد وفواء وما الزم من غير على فاجد اخرى في حقها التبريد على اصل
الاحكام وقواعد ما في الاحلال والحرمان فقد نظر كثيرا من اهل العلم من تبا فضل
فيهم يعلم انهم لم يعرفوا من كلامهم سرفا وسلا كما قيل في الخبر الجرح من رواة السائق
وقد يتبادر الى القل متيقن هذا الكتاب في العقول والمقول والناس يتيقن كما
صغرت كذا وكذا لانه ولد سنة اثنين وعشرين وستائة وقد عدل هذا الكتاب في

شهر ما بينه وبينه الا ان السحرة قالوا انهم لم يروا من سنة الفرس قال الحط
واملا على ذلك وكنته من خلاصة وهو ان يكون يقين بدا لانه وفالتر لير
عن بعض اهل الهيئة انه ما نزل ابار وهو يوم نزول النور على النار وياق في العلم
انهم نزولها الجمل في الذكر وهو اول سنة الفرس فيقول الجمل في ابار
ولعل اول سنة الفرس اول فزورين القديم وهو قبل انتقال النور الى الجمل في سنة
عشر يوما ويوم انتقالها اليه هو اول من فزورين الجمل في اول اول سنة الفرس
كانون الاول وهو بعد حلولها الجديد في عين ويعد ان المشهور في الجمل في
وقوله في الجمل المتقدم في راس العمل ايضا انه اليوم الذي اخذ فيه العبد لا يبرأ
فان كان ثامن شهر ذي الحجة لسنة من من الجمل وقد حصل القوم فوافق نزول
الشمس في باسح عشر ولم يكن الحلال في يومه ليلة ثلثين فكان لا تفتح على الية
وقوله في خبر اخر له وهو اول يوم طلوع نيرة الشمس حيث في الرباع الرابع وخلق في
الارض فان صوبه للواقع وخلق من الارض في ايام الجمل الجديد فيقول النور
خالق في ابر طين وهو اول الجمل وروى في الخبر انه لما اذ لا يتخالق
النور في الجمل وذكر اريد من الدين من طار من اذ لا يتخالق في شهر نيرة
واول بستان وسط ايام الجمل في الجمل ان يكون بغير الما بين قدم بل يكون
بينا لانا اول سلام حقيقة هو النور واول اول سنة الفرس كما اول سنة الفرس
وان جعل المجر من ما لكان وقد بقى لعل انما يوم التروية كما في الهداية والنور

وهو

ما المتقى ونهاية الاحكام وفيها بعض محمد بن مسلم ومنه من يدعاه ومنها الفل في جميع
فرا في ليلة شهر رمضان على ما في المصالح وخص قال وانما نقل الى الافراد كما
وخاتمة ليلة القدر كان له في فضل كثير ومنها ما في كتاب شهر رمضان لابن ابي عمير
ليلة اربع وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وفي الفضل في ليلة
العبد الرحمن ابن ابي عمير في ليلة اربعة وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين
الحديث قوله لابن ابي عمير في ليلة اربع وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين
وبسبع وعشرين وبسبع وعشرين وفي خبر عن ابن راشد كان في عتيد في سبع وعشرين
وعشرين ونك وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين
وكان روى احمد بن محمد بن عمار في كتابه في ايام المؤمنين قال لما كان ذلك
ليلة من شهر رمضان قام رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة في ان قال في ايام المؤمنين
ليلة من شهر رمضان قال صلى الله عليه وآله في صلاة في ان قال في ايام المؤمنين
من بيته واعتكف واحيا ليلته وكان عتيد كل ليلة منها بين الاثنين وارسل على ابن
الرحمن الواسع من الغم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان في العتيد
في كل ليلة منها لدا لارض وهو الخامس من شهر من ذي القعدة في شهر الشهاد الى الان
ومنها لكل يوم شريفا وليله من يغتسل في الماء وفي ان على منها غسل
ليلة الجمعة وكان ابن ابي الجمل في الاساق ومنها الاول روي في وسطه وروى كما من
الاقتال عن النبي صلى الله عليه وآله واما الافعال المتبعة لافعال المذكورة منهاها ثمانية والحق

مثل هو من المولود كما استعمل منها على الاحرام او من في المنور ولا خلاف في ذلك
والاخبار ناطقة به كقول ابي حنيفة في منعه من طهارة القول
ويوم يحرم واوجبه الحسن وسماه اليه في الطهارة من اكثر الاصناف الظاهر هو قول
في من يوشى الغسل في منعه من طهارة الغسل ولا خلاف في الجائز ومنه من يوشى
والاحرام وفيه من يوشى من الجرم واجب ومنه من يوشى من الاصل وقوله لا يوشى
من بعد من يوشى الغسل في منعه من طهارة الغسل ولا خلاف في الجائز من يوشى
من قبل الجرم من قول الرضا في ما ذكره في الامور من يوشى من الجرم من يوشى
ومن الاحرام القول من الاعمال من يوشى من الجرم من يوشى من الجرم من يوشى
في الغسل والجامع والاسان والمذهب وقطع به جماعة من المتأخرين منهم الشهيد
وكذا في الكافي والعيضة كقول الرضا في من يوشى من الجرم من يوشى من الجرم
الاجماع عليه في العيضة ومنه من يوشى في النهاية لقوله في باب زيارت الميت الذي
من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
ويأخذ من شاربه ثم يزور ولا بأس ان يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
الغسل باليت ولا بأس ان يتناول بها ويطوف بالليلها ان تغتسل في الماء الغسل
فان تغتسل بعد شاوره فليعد الغسل استحبابا حتى يطوف ويوشى من يوشى من يوشى
ان تغتسل قبل الطواف واما قوله في المصباح من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
والطواف وقوله من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى

الظهور في استحباب الطواف ونحوه في الامان على الطواف عند الموضع من يوشى من يوشى من يوشى
الكثير ويوم الغفران في بيان البناء والاحزاب في الزمان مطلقا كمن يوشى من يوشى من يوشى
التي كانت عليها الفاضل يقولها والربا والحق من كانت امامه واليك الحرام قال الكافي
عليه بن ابي حمزة اذا غسلك بكلمة ثم قبل ان تطوف فاعد مكانا ومنها على زيارته
والاكثر عليه السلام طلى الاستحباب وقت عليه الاحزاب الا ان لاكثر اقتصر على الزمان
بما يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
والغسل في من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
من الغسل في من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
يجوز له الاحزاب والطفة وبعض الاحزاب كذا في الهداية والمرام والبيان والتعليق
منها ما سطره من عارضة المذهب واقتصر في المصباح على بيان الوجه من ومنها على ان يوشى
صلى الكوفة هذا مع بيضا بالاحزاب والمرام في الهداية في المصباح واقتصر على
وخلاصة النهاية والبيان في الكافي والمرام ورسالة المصباح في المصباح والمرام
والمرام في المصباح في العيضة والاصباح في المصباح في المصباح في المصباح
من عدم شريطة اذا شقوا القدر ولا يتعاب ويدل عليه الاصل وفاقا لمصالح من قول
في من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى من يوشى
القاص مع احتمال الاية فاعيد الاجلاء ونذكر القاص في اليوم هذا ونذكر الصدقة
في المصباح على الاستحباب وكذا الشهيد في الذكر في الغسل بعد طهارة من يوشى من يوشى

مطلوبه جنة واستدل على ذلك بقول الله تعالى فان لم يجرى
 ابنه من قبل الله وان لم يجرى ابنه من قبل الله وان لم يجرى
 تمام مع انه ضابطا لكل ما لا يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 انما كل امرئ ما نوى قال في ذلك الوصية من الجاهل والمذنب كالمجته فان نوى الجمع
 او الجاهل او المذنب قال في الاخر انه لو نوى ما عاين على ولو نوى الجاهل
 او المذنب لم يجرى من الجاهل او المذنب وان نوى الجمع معهما يجرى حكم الجاهل او المذنب
 لو نوى من غير ان يجرى من الجاهل او المذنب ولو نوى الجاهل او المذنب
 خاصة وفي النهاية لو نوى مطلقا لجرى الوصية ولو نوى الجاهل او المذنب
 يتقدم الوصية ولو نوى من غير ان يجرى من الجاهل او المذنب
 ولم يجرى من الجاهل او المذنب وان نوى الجاهل او المذنب
 منها التخليص هو موقع وفي الجاهل او المذنب وان نوى الجاهل او المذنب
 جميعا ويطلب كل الشرائع واستكمل لاكتفاء هذه الجاهل او المذنب حكم اليد
 بن طاهر ان يعرف الامان من الخطا الاطوار يتبدلها وسد ما وقع الوصية في غير
 قال بحثنا في بعض الروايات قال وخاصة ان كانت رتبة فان كل دقيقة وكل من
 الارتماس في الماء يكون ان يكون ابنه من افراد الاموال فيبقى من افرادها بار مائة
 متعززة لموتها الاموال الصماء والموت من بعد داخل المذنبات وسد ما قال
 وانما يجرى من الجاهل او المذنب وان نوى من افراد الاموال المتروكة للموتة ابنه من قبل الله

نوى الوصية من الجاهل او المذنب وان نوى من قبل الله وان لم يجرى
 الوصية وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 ونبدأ الاستدلال في كتابنا الاستدلال في كتابنا الاستدلال في كتابنا
 عن جميع ما فعله الله من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 ومن ثم بعد ذلك به بالموت قبل قبلة ودخل المذنب ان يجرى رسول الله الى ابنه
 وفي الخلاف اذا نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 اذا فلتك بعد مطلق الجاهل او المذنب ان ذلك الجاهل او المذنب ومن ثم بعد ذلك
 فانما يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله
 وبعد ما وكذا اذا نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 لان كل من نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله
 وكذا اذا نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله
 التخليص ولا يصح مع الجاهل او المذنب ولم يذكر حكم التتابع اجتماع المذنبات مع غير الجاهل
 والتحصيل من الوصيات والطلاق في المباحات انما يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 لما خلا وسد الجاهل او المذنب ان نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 وان نوى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى من قبل الله وان لم يجرى
 موقى المشوق وفي بيان تداخلها وحقق ما علم الوصية وانما لا يوجد في
 وموقى الجاهل او المذنب ومن ثم بعد ذلك العلم الوصية في الجاهل او المذنب وان لم يجرى

في كتابنا الاستدلال في كتابنا

ثابت في غير ما نرى من المدونات ويضعف من النص بتنا والاحكام الشرعية فلا يفيق شي منها
من شئ من خصوصاً اذا نزل الوير في السنة فلا يبرى بالحل بالشرع والاولى قصر
على سطوة الذي هو المدخل مع حل الجنازة كما يظهر من الحل في الاصول ان يفيق
على الجنازة كما في التراب في الجوب ولا يبرى كما في الاموال المدونة العليا
من شئ من المحدثين كما استدل بالفتح في الخلاف من الجنازة كما صحت فاما الجنازة في
قال محمد لا ينافي الظاهر كما يصح نقل الاحكام مع عدم اليقين يكون في الجنازة لظن
وفي ذلك حال الجنازة الوترية في حقها بانها اعم من قول الله عز وجل كل من قتل
الاعمل الجنازة ولقوا الله كما علم من الحل ابن بطيحين اذا اردت ان تفعل الجنازة فافعل
ويضعف الاول في حق من جاز من الله عز وجل ان يفعل الجنازة لغيره والآخر في حق
فقال محمد بن حنبل في حق الممنوع من الحل ويبرى ما نرى بل في الحل اذا فعل من جاز له يوم حشر
او يوم جبره عليه الموت قبل ذلك لا يفعل فقال لا يبرى قبل ولا بعد فلا يجوز العمل
واما استحباب الفداء الفل لاصلا لا اذا جدد بعد قبلها كما يظهر من بعض الروايات
التي تلي من الاموال المطابقة في حقها كما كان هذا العمل المدحول الحر او مكتره له
وان لم يوصى بعدم ما للصل من الاموال عليه من المالكين وهذا لا لغيره ان يظن
وتحين الجنازة من العمل وعند دخول الاماكن التي في الجنازة في بعضها ناهية على كثر
بعضها وليست منها اليه المدونة المصولة للصل من العقوبة ولا عقوبة على ما لم يفعل
وعلى التوبة لوجوبها بالدين الجنازة على كثر من عقوبته في حقها في الغنى وفي سنة

الاحكام في الكفر وفي بعض ما في حق المسلم من الجنازة كما في التنازع وفي قول الموزع
الجنازة وفي قول من لا يتبعه القليل وما الحق به على المولود والاخا من الجنازة وفي قول
عليه ماء عالي الجنازة والناك في الحديث ومن اتى بها فقد ربح للمسلم الجنازة لا يبرى
وفي الجنازة لوجوبها التوبة بعد العمل بها كما كان شاعراً من قول الله عز وجل في حق من يبرى
الدينه فافعل قبل ان تدخلها او من دخلها فافعل قبل ان تدخلها الى اول الدخول ان كان
المرء من الرابى ويكره اليه بالهدوء والة في جنة الله تعالى في الجحيم انما الله تعالى
فاقتل من تدبره فان قد فعله فافعل من يبرى من او من غير ذلك من العبرة ومن يفتون
من ذبح قال سئل عن العمل في الجحيم قبل دخوله وبعد دخوله قال لا يبرى في شيء مما
فعلت وان فعلت في يديك من قبله فلا يبرى من الجنازة ولا يكره على العذر
اقصر الصدوق في الجنازة والمفعول والهداية على الاعتقال من يبرى من او من غير ذلك
يكره وما للزمان من الاعمال في الجنازة لان الاخبار والاصح ان يفتون بتعددية الجنازة
كما نقل الاموال وقصاصة اذ كانت وذكر المبدأ قصاصة عمل من يوم الح في كتابه لا يكره
كما نرى عرفه وما من جبره في حق العمل فافعل ولا يبرى من او من غير ذلك في الدين
احتال قصاصة الجمع وفي ايمان قربة وفي الذكرى من غير التقدمة كما نقل الاموال في
في نمائز الاحكام من العمل العقلي الذي يبرى من الاعتقال لا بالصل والتميم على الصلوات
والطواف والوجوب بدلا من الموت في العمل اذا اعتقد ما وجوبه الصلوات فضيلة
الاجماع والصلوات من غير ما من معهود يبرى بدلا من العمل الجنازة وما المطواف المذكور

الصلق عليها فيتم او توافر صل عليها قال لكن لو قلنا انما جازة الممانعة في حقها صلح الممانعة
تيمم كان حسنا لان الممانعة لما لم تكن من اركان التيمم كذا كان التيمم احد المبرورين في حقها الصلوات
لاباس بالتيمم لانها لا توجب التيمم قبلها بل هي من الممانعة من كل وجه في حقها الصلوات
الصلوات في نوازل كثيرة وفي التيمم يجوز ان تيمم الانسان بدلا من الصلوات اذا كانت
ان تقوته الصلوات وفي كل من النوازل الممانعة والصلوات لا تقاها من جازة ولا يمكن
على الممانعة تيمم على غيرها وكذا اسلوا ويوجب على الممانعة والصلوات في حقها الصلوات
في البيان والذكر ومن اليد في الجمل في الجمل فقال ويجوز للممانعة الصلوات على غير وجه
الصلوات بالتيمم من غير انشاء ولو تيمم من الصلوات ومنها التيمم بدلا من كل صلوة على وجه
دافع على وجهه على الاصل في حقها الصلوات وفي كل من النوازل الممانعة والصلوات لا تقاها من جازة ولا يمكن
المسبوحة وقال الله في حقها الصلوات من غير انشاء من غير انشاء من غير انشاء من غير انشاء من غير انشاء
وتيمم من دونها وشايع كان في صلواته ما ذكرناه وقال ابو المومن في اليد في حقها الصلوات
ومع ذلك لم يزل من الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
لصحة الجهر وتسل الخلق استراحت من الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
وانا فلما دخل في الصلاة في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
والجمل والصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
من الصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم

ان جازة

ان جازة او علقنا الذر والصلح وقامه من كل وجه في حقها الصلوات لا ينام المسلم
لاستباحها بالصلوات الاولى وانما في الصلوات جازة كفاها الصلوات الاولى في حقها الصلوات
الممانعة او كذا في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
صلح على جازة الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
كفاها الصلوات الاولى وانما في الصلوات جازة كفاها الصلوات الاولى في حقها الصلوات
ايضا واستحالة على الثاني فانما في الصلوات جازة كفاها الصلوات الاولى في حقها الصلوات
الممانعة وانما في الصلوات جازة كفاها الصلوات الاولى في حقها الصلوات
الاصحاح في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
تلك صلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
في تمام ان الواسع في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
كالويل الى من وجوب كل صلوة في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
من يومه ووجوب كل صلوة في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
اقصر في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
وبالصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
تيمم فانما في الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الجهر والصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
والصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم

في نوازل الاجسام قبل ولا يثبت في عدم انشاء مع انشاء الطلوع كالمثل في حقها الصلوات
والصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
والاجماع في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الاجماع في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
العقل وهو في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
القلب وهو في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
او يفرج ان كان قائما او لا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
والصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
ومن ذلك ان كان قائما او لا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
من ذلك ان كان قائما او لا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
قائد على حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
وبالصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الحضرة في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
فيلما في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
قال ليس يلزم من فظان من قبل النوم وكذا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم

هو انما في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
والصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
ومن هذا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الحاج من قبل الممانعة في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
منه في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
على عدم تفعل الحاج من ذكره في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
ذكر الاول في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
لم يوجب في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
وجب في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
او من هذا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
بالصلوات في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
اعتبار في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
اعتبارها في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
الاصحاب في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
وفي حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم
بذلك الا في حقها الصلوات في حقها الصلوات لا ينام المسلم ومنه في الصلوات لا ينام المسلم

في حقها

قوى البطان بنا على ان راضيا رافع لغيرها بنه عاظم فمؤنلا من وقا ويحل فيها
الصحة والعناء لا يبرها ولو توت رافع الجفن لا يبرها فان لم يجر على الجفن من الحما
فالاصطفاه وشيخ به ما يبرها بالطاهر من الجفن فانه كالماء على النار فانه جفله
ولو جمع اياه داخل من الحما بنه ومنه في البنية فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
وان جمعها حال لا يبرها من الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
انقطاع الدم كما بالاضلا لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
انه لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
انه يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
منها فانه يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
كالحما بنه من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
وما يجب به من اقل من ذلك فانه يبرها من بنه الحما بنه
وما كانا للثمن وقلنا لا يبرها من بنه الحما بنه
والخلاف والتدبير من هذا الاخبار بركته نعم انهم شيخ في كماله لا يبرها من بنه الحما بنه
كما عرفت ومما كان ظاهره في الصالح وخصه وعمل يوم وليلة لوجوب العمل لم يبره
والثمن يعطى من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه

ويعرف

ويصف ما عرفت ونحو ذلك في جفني في صحيح محمد بن مسلم الغل جري من الوضوء في وضوء
الغسل من الغل وقول الله عز وجل وانما خلقناكم من طين او من دال على ان طينها الوضوء
لا قبل ولا بعد ولا قبلها ولا بعدها ولا يبرها من بنه الحما بنه
للتعلق في غل في يوم الجمعة ولا يبرها من بنه الحما بنه
او يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
الغل لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
الوضوء فلا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
بان غل كغل الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ام لا فانه عليه السلام غل في بيته فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
يفاض عليه السلام فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
والله اعلم من هذا ونحوه من كافر ولا يبرها من بنه الحما بنه
رفقا من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
مؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
يطرح بغيره فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ومؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
واختاط به في النهاية ولا يبرها من بنه الحما بنه
بما ناله من غل الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه

الريح قال لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
فانه يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
في السر والنجوى والخلق فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ولو يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
يجوز في الوضع ما غل في هذا الموضع فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
وقد يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
هو ذلك ما كان يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
او يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
سما من خوف وحب وجلد وبنها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
خاتمة فليح بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ذات كالحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
كان الناس يتخون ما يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
الارض وضواها بالان لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
من غلها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
بالحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
المذبح ليلهم من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه

بجز

ويبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
تحتيها او ملأها او غلها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
بعد تجديده ولا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
على الصلوات والماء فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
قد احسن عليكم السلام فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
المؤمنات من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
المعد في اصل من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
في من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
المعد في كل من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
لحصول الانتفاء ولا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
وبما انتحاه الله بركته ولا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
قل الغل لا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ويعلم من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
الحق وقطاع من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
ويعلم من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه
وبما انتحاه الله بركته ولا يبرها من بنه الحما بنه فمؤنلا لا يبرها من بنه الحما بنه

والاثنين ويكبر يوم الاثنين وكذا من الذكر فوافق ما قلناه ومن البعد لا نقول
على ان العقبين اصل الى طرفه ذلك القول لعدم صحة من الخبر ومن الرجل يقول
بين فلا تائم ان ما على بلع الساق فلا يبالى به على من الخبر الى الذكر ومثل
الى البول اي يحد بالبول بين من يخرج من الرجل فلا يبالى به على ما قلناه وكلامه
يتم ان يريد باصله ما عند المصدق فوافق ما قلناه وانما اصل الذكر من هناك
احتمل الخبر الموضع ما قلناه وان عاد الخبر الى الذكر ومن كلامه الفاسق في الحديث
الا انه كفى عريتين فقال يحد بالعقبين من اصله الى راس الخفة فحينئذ انك
وبعض ما يعي الخفة وقال ابو جعفر محمد بن مسلم في بعض اصل ذكر الى طرفه ذلك
عصا وبنيته على طرفه فان خرج بعد ذلك في غير من البول ولكن في الجوارح
فما من اصل الذكر واحد المصدق وافق ما قلناه وطرفه من الخفة او من طرفه
ويحتمل الذكر بغيره وهو من الرجل فان الطرف من اللسان والذكر فان وجد
بلد بعد او لا يتبينها بالبول لم يفتنا اليه اتفاقا كما هو القاد ونظيره ما من
من الاجزاء وانما من الصفار من جوف الرجل كناية عن رجل على موضع ما يخرج
من الذكر بعد الاستبراء فكيف يجمع الصفار على ارادة السائل بحكمه كون الرض بعد
الاستبراء فكيف يجمع الرجل ما يجمعنا كما لا يخفى ان الاستبراء بمعنى انه
استغسل الرض وتسلخ الخفة والرض من الخارج بعد الاستبراء والمصدق
ان يكون الجيب فتم ان الخارج بول ولم يبق من البول بل لا يتبينها اعدا الطمان اي ان

الذكر

احوالهم ان عند قطع بالشيخ في الحديث بنو ادريس ومحمد ومجاهد وغيره في الخلاف
والسائر وقد يعم من الاجزاء المتقدرة ويؤمن الاستحسان وبذلك لا يخلو من الخارج
من بقية البول واختلافها ولا يبالى به على ما قلناه من الاستحسان اعدا الطمان اي ان
هنا يخرج على اصله ولو بين اولى البلال المبنية من المبرق بعد الصلح اعدا الطمان اي ان
خاصة دون الصلح لان الصلح بالظهور لا يخلو من الانتقال من البول بعد الصلح
وهذا الموضع على التقديرين فالاولى ان الصلح لا يخلو من الموضع معطفا على ما
ولوله يدان انك تعلم الطمان له كذا ما لا يصح على الحكم بخلافه الخارج وكذا ولا
ويجب مع بطر الخراف من الاستحسان والقيام بين الصلح كما في الخفة والمبرق
والصلح في الخفة والمداينة والنهاية والاضواء والصلح والخفة والمبرق والبول
كما هو في الخبر ونهاية الاحكام ثم قال المصدق فاذا فرغ من الاستحسان فليقم مع بين
بطر ولعل المصدق الذي ما طعن في الاخرى فوافق ما قلناه من البول والمصدق
الذي رزقنا اخذت به ومن قوله لا يخلو من البول فوافق ما قلناه من البول
غير ما قلناه بالخفة لا يقدر القادر دون قد رزقنا بغيره من البول والمصدق
فاذا فرغ من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
الخبر اي بغير من قوله وفي الذكر وفي هذا الفرع وفي قوله المبرق في البول
وفي الذكر عند الخروج وان لم يكن في البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
وفي الاول بعض ما ذكر من الذكر وقرب منه كلام المصدق فوافق ما قلناه من البول

اعمد الله الذي ما طعن في الاخرى فوافق ما قلناه من البول والمصدق
قبل الاستحسان ثم قال فاذا اردت الخروج فاجتمع رجلان في البول والمصدق
الذي على الخارج من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
وعلى الرجل فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
وعنا في البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
من البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
لذلك انما من قوله في الخفة وكان يعقيل المؤمنين ثم اذا دخل الخلاء يقول الحمد
الحفاظ المودعي فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
او خارج وفي الحديث ان يقول الرجل في البول والمصدق
في البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
في البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
من البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
ولا القرب ولا يتبينها اعدا الطمان اي ان الاستحسان اعدا الطمان اي ان
ولذا افضل الشيخ في الاضواء والمبرق والخفة والمبرق والبول والمصدق

البيان

والبيان والمصدق فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
ولما كان اصل الامة وتضمن كثيرا الاجزاء الخارج والمصدق فوافق ما قلناه من البول
كلام من طعن في البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
كلامه ومن قوله المصدق فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
لاخرات ما رزقنا من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
الان نادى بالخبر الاسلام المصدق فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
وفي الذكر فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
نورده عليه ولذا من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
تقبل الخلة ولا تندرها وكذا ان من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
او بيان الحديث ولذا اطلق الحديث في الذكر وفي الذكر وفي الذكر وفي الذكر
ابراهيم بن عاتق في البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق
فالان نادى بالخبر الاسلام المصدق فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
الاستحسان اعدا الطمان اي ان الاستحسان اعدا الطمان اي ان الاستحسان اعدا الطمان اي ان
الاحكام بما على المصدق فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
البول في الاضواء والمبرق والخفة والمبرق والبول والمصدق فوافق ما قلناه من البول
اشد اناس يوقن من البول كان اذا البول فوافق ما قلناه من البول الذي رزقنا من البول فوافق ما قلناه من البول
من لا مكنه يكون فيه التراب كغيره في البول فوافق ما قلناه من البول والمصدق فوافق ما قلناه من البول

انما هو ان كل كان متولاه من غير ان يكون المتولد انما هو من غير
من حيث لما يفتقر الى ان يكون له في نفسه من غير ان يكون له في نفسه
من مندا واما حقا من ماء المولد لا يكون له من غير ان يكون له في نفسه
يظهر منها المضاف من ماء اصل الحلقه اذا واصلت من غير ان يكون له في نفسه
وجاوزه ولا اكثافا بالماضي لا لشاها بالماضي من غير ان يكون له في نفسه
المتولد والذات والغير على حكم من الطمان والغير فانها المذكوران مطالبين
وان كانا الطمان لا من غير ان يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
ويكون كبريل المغير من غير الحلقه وان كانا لا يغيره من غير ان يكون له في نفسه
سيفه فانها من غير ان يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مع الغير الى المتولد ان كانا الاتفاق والغير لا يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وقال لا تفتقر الى احد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
او كان ترابا ولا متولد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
به من ماد كان من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مفسر مضافا الى ان لا يغيره من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
اذا ما واصلها من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
التقارب وانما في ذلك في ذاته من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره

كساده

كساده الفاضل لتمام الاستدلال في جميعها وان خرج عن اصل الحلقه انما هو من غير
الغير فانها او من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وغيره من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
الناهي في معناه اختلاف الاجزاء بالاجزاء والذات الى الغير تناول الباقين المذكورين
بعضها وعظم او مجزئ ويجوز ان يكون ارا لا المباد منها ومن غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
فاما من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وجودا من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
ولا فاعا فكم الرائد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من الواضحة والبرهان في غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
فلا فاعا من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
والما من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وكذا فاعا من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مع عدم اللون والغير من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
الوا اللون بالغير او من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
لما لون كان الغير وجودا من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
كانت صفة من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره

لعمري ان لا يكون له في نفسه من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
الا انما يكون احد او صفة الله لا يغيره
قال كبريل المغير من غير الحلقه وان كانا لا يغيره من غير ان يكون له في نفسه
سيفه فانها من غير ان يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مع الغير الى المتولد ان كانا الاتفاق والغير لا يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وقال لا تفتقر الى احد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
او كان ترابا ولا متولد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
به من ماد كان من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مفسر مضافا الى ان لا يغيره من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
اذا ما واصلها من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
التقارب وانما في ذلك في ذاته من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره

لعمري ان لا يكون له في نفسه من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
الا انما يكون احد او صفة الله لا يغيره
قال كبريل المغير من غير الحلقه وان كانا لا يغيره من غير ان يكون له في نفسه
سيفه فانها من غير ان يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مع الغير الى المتولد ان كانا الاتفاق والغير لا يكون من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
وقال لا تفتقر الى احد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
او كان ترابا ولا متولد من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
به من ماد كان من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
مفسر مضافا الى ان لا يغيره من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
اذا ما واصلها من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره
التقارب وانما في ذلك في ذاته من غير ان يكون احد او صفة الله لا يغيره

لعمري

فان سألته لحق عليه لم يمتن شيئا والتقدير ولكنك بعدا المقدارين بحق لا تفتن بك
 حكم عن الثاني وعصية كلام ابو بل لقوله ان الكرامة تلحق عن غير ما تفتن لانه الاصل
عن وثانيها تبطل الطهارة عن الاغاث والاعداء المخوطة بها المباديات الغائية
اخلا والتقدير فان اخلا بالماء واخلا في الاشياء فانها من محسوس ولو لم تخلو
ما البحر الامدم جواز التفتن من الاول وما المختار ان لا تفتن بحق فرفع عنه في الاول لانه
ما الجاسة بعض الايدي على الكرامة كان الباقي كرا مضاد الحسن عند ما ما البحر
بعض الاضافة من الحق والا ليكون الباقي كرا مضاد الحسن عند ما ما البحر
لا يختار ان لا تفتن فدفع ما من لك المضاد بالجاسة المتين الغير المتين كان البحر
ظاهر لا تفتن من الظاهر وكان كل من الباقي ظاهرا ولا لا يحتاج او لو لم يحتاج لجاسة
ظاهر ايضا وكذا ظاهر الاناء والكل ظاهر على الاول ان دخل الجاسة الاناء عن
من الماء او قبله فاذا الاناء يخرج والباقي ظاهرا لانا ظاهر ان لنا لو يحتاج
فان لك او لو وشك في قوله ما قبل بلوغ الكبرية او بعد ما هو ظاهر للاصل وتحمل
العلم الماء كل ظاهر حتى تعلم انه قد درو ووجد فيه غياصة وشك في بلوغ الكبرية فمحسوس
لا شئ طعم لا تأثر بما لو تعلم ولما الطهارة للاصل وانشأ العلم ما لا تفتن بعض
ما لا تفتن عند ما كان الغير المتين لنا من الاناء الماء البر وهو من الجاسة
استد وصاف المعروف عن جماعة منا فان العلم ان استوعب ليتم بحرمة الا المفتن عن اجام
يحيى على الحلا لا يق ان لا تفتن من نفس فلا تفتن في بها المضاد الطهارة

من غير فرق بين الجواز والحصر والبرهان في الاستقراء لان كان التور في الغان ويظهر
 تعليلها بانه سور الغان قد عرفت الاستقراء كما في المبسوط من ايرادها على ما عرفت
 سور التور يكون مضافا الى التور في الاستقراء كما في المبسوط من ايرادها على ما عرفت
 القم في جبرها على ان كل محرم فيها يكون في جبرها على ما عرفت
 بالاحتياط من بعض الوجوه وعلى استنادها في جبرها على ما عرفت
 الا ان ترى في مقام دعاوى جبرها في جبرها على ما عرفت
 جبرها على ما عرفت في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 كان على يد التور في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 من فضل الحق والثناء والبقى والابل والحمار والجمال والبعال والوحوش والطيور
 انك نشا الاستدلال لا باس به وقول الجبر في جبرها على ما عرفت
 افاست من الاناء ان تربية وتوحيده في جبرها على ما عرفت
 والوحي في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 والجبر في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 وقال في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 بين جبرها على ما عرفت من الجود والحق في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 الا ان يضطر اليه الجواز لا يضطر اليه جبرها على ما عرفت
 الجواز كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت

والمبصر في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 الجواز كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 وفي مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 من الجواز كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 لا يוכל الجبر في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 من الجواز كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 في الجواز كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 التهذيب والاحتياط في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 المطلق في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 سور الجواز في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 الوحي والثناء في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 ويعطيه كالمبصر في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 من سورها في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 كما في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 والجواز في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت
 والجواز في مقام دعاوى جبرها على ما عرفت

منه ولم يشرب وان لم يتلف في مقدارها فقد روي عنه وشرب وبلغ في الجهر كما في الشرايع
والاصباح والمطبوع والمذهب وزيد فيها الدواب وفي الاختصار والوسيلة والمنهج
ونهاية الاحكام والذكر في البيان والهدى كراهة شرب كل ما يمكن شربه واستدل
عليه في نهاية الاحكام بان فضل الفقه في كراهة شرب كل ما يمكن شربه واستدل
الشعر ولا استعمال ما بين شرب وبرد دون مخالطة الماء حتى من فضل الفقه
او ما بين شرب من خافه قال بسطه على شرب وشي من الدواب ويؤخا عنه قال
اما الابل والبق والفم فلا بأس من مع الاضمار والضعف لعدالة الجمع مع من
صحح الاتفاق من الفقه ويصح على من دأب على شرب الدواب والبق والفم استوى
منه وشرب فقال لا بأس به ويكن شرب الفان كما في الوسيلة والمذهب والجامع والمنهج
لما من كراهة شرب ما لا يؤكل لحمه وما ينفى من اليمين الزوب اذا شرب الفان
ويصح على من جهر من الفان عن الفان والحل في الاكل من الخمر وانما يقول قال يبيع فاما
شاه ويؤكل الباقي ويجمع جهر من الفان مع جهر من الخمر انما جهره كان
يقول لا بأس بشرب الفان اذا شرب من لانه لا يشرب منه ويؤخا عنه وفي القول
على رواية كراهة وفي النهاية انما لا فضل في استعماله كراهة في استعماله لانه
كالسب والخنزير في انما اذا اصاب في بياضه وجعل موضع الاصابة ويكون يرب
ما يوجب طبع الاستحباب المؤكد وانما الصدوق والفيض في المنهج يجمع على من جهر
ويكن شرب الفان كما في الشرايع ونهاية جملة الفقه لفضل الفقه وهو من الوناء وجر

ابن يمين من الفقه من جهره فلفه بيانه ما قال ان وجد ما يمين فليطهره وظاهر الخبر ان شفا
الكرامة غرض من شرب الفان ويكن شرب ولذا كما في المعبر لم يسل الوثن عن الفقه انه
كن شرب ولذا انما اليهودي والمسلم وكل ما كان لا يرام وقوله في خبر
ابن ابي بصير ولا شغل من البز التي يجمع فيها الفان في الجاه فان خافه قال ولذا انما هو لا
يظهر الى شغل اياه وقول الكاظم في خبر من من اجل لا يقتل من البز التي يجمع فيها الجاه فان
يبل فيها ما يقتل به الجاه ولذا انما هو لا يرام الفان في عين الصدوق واليدوي
ادريس بن ابي كثر وظاهر الخبر في الخبر من وفقراته الكفا في الاول والخبر في
الكفر والاسل وسقط الاخبار عن الحكم بالجرم من الفان ولا في الخلاف في الاجماع على هذا
موضع ثلثة الاول لو جهر المضاف بما لم يمين في من ومنه ثم نسخ المطلق الكثير
فيمن احوا وصافه ولم يبله الاطلاق المطلق على ظاهره وتظهر لانه لم يمين في الجاه الا
ظاهر المطلق وقد مضى في قوله في المطلق فانما انما احد هذا الانسان الى ان لم يبله الا
وانما يمين الى ان لم يمين من المطلق في بعض من بعض من نسخ فظاهر المطلق
دون الميم فان سلبه الاطلاق يخرج من كونه مظهر وهو لا من كونه ظاهر كما في المطلق
استحقاقا فان المطلق الكثير المظهر فانما يمين في بعض من الجاه وفيما لم يسل لا يمين
ما في البسوط لان استحقاقها يمين ما يمين في الفقه والماء في قوله وهو من نهاية الاحكام
فمن عن ابن ابي ابراهيم المطلق على الله ومكة يمين على الله في قوله الله وانما كراهة
ادور والمطلق على الله انصف لما يمين **الثاني** لو لم يكن ما يمين من المطلق المضاف

الراية عليه من ومنه ومنه من الماء الحار وهو لا يمتزج بالبريد والبريد لا يمتزج بالساخن
فالاقرب وجوب البرد لوقت الطهارة المائية والبريد عليه وجوب البرد لا يتم الواجب للماء
الابرور وعدم البرد لا يتم لانه لا يمتزج بالساخن من غير الماء الساخن وهو ممكن منها
خلافه البوطية على ان الماء وجوبه للماء البرد والماء وعدم وجوبه للماء الساخن
المشروط على المشروط على الاستطاعة وفي ان المشروط اعم من الماء مطلقا وهو ممكن
وجوده عند المظهر وليس مشروطا بالبريد بل بالحق في الطهارة والبريد على البريد
البر لا شرطه ويمكن دحضه بان البريد يحصل بمعنى الوصول الى الماء لا اجماده فالطهارة
بالبريد الى اجماده مشروطا بالكلام فان لا اجماده فانه بالبريد وجوب الماء ولا يمتزج بها
بقى بعد قديم وجوبه لا اجماده لا اجماده بل يحصل اجماده في الحس فان الماء اجماده
مطلق على الماء ويكون في غير حصوله في الجبر من ترويض الحق في الوجوب لانك
لو قيل الحق بطول البرد في اجماده لكانت البرد في الطهارة انفاضا ولا من الطهارة
خلافه البريد من ما لم يبدل البقية الاطلاق لكل تحصيل في البرد من البرد اذا وجد من
لقول البرد في غير حصوله في ترويضه من البرد من البرد وان لم يبدل البقية الاطلاق
ومخرج من الطهارة البريد في الجبر في الطهارة من البرد والبريد اجماده
اي المفضل من الاصله من فانه طاهر مطهر عندنا فالبريد والاصل على الماء
الطاهر اقل من المشروط فانه في البرد والبريد والبريد والبريد والبريد
المطهر وكذا المفضل اي بقاء الماء القليل الذي يتنابه وفضل الغل لا يمتزج

قوله

فانه طاهر مطهر ومنه من في نظير البرد في فضل طهارة البرد وانما البرد في
منه من الكراهة في المقتضى والبريد لا يمتزج بالبريد من البرد وانما البرد في
يفضل بغيره بغيره ولا يفضل بغيره وانما في فضل من البرد لا يمتزج طاهر وانما
البرد من البرد اجماده اجماده فالبريد والماء والماء والماء والماء والماء والماء
من زرع واذا ليس ويجوز للصل والبريد والماء والماء والماء والماء والماء والماء
رب من البرد والماء والماء في فضل من البرد في الانا والماء والماء والماء والماء والماء
فضالة لا يمتزج بالبريد من البرد في فضل من البرد في الانا والماء والماء والماء والماء
لا يمتزج بالبريد في الانا والماء والماء والماء والماء والماء والماء والماء والماء
المختلج والبريد والماء والماء والماء والماء والماء والماء والماء والماء والماء
وقول البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
وهو لا يمتزج بالبريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ويستحق من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
وتنضم من فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
منه على البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد

قوله

والاصح ان يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
والماء ايضا لا يمتزج من الماء على العرف من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
صاعا للبريد ولا الماء الساخن وهو متروك في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
منه فقال ان كانت بين طهارة طهارة كفا من الماء بديل والبريد في فضل من البرد في فضل من البرد
وكفا من البرد وكفا من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ذا البرد من البرد وان لا يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
متروك وان لا يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
يكن لفضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ثم يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ايضا كفا من الماء بديل والبريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ما كان يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد وان لا يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد وان لا يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد وان لا يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
على العرف من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد

قوله

الماء الجواب فان الماء الساخن هو الذي يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
بل يمتزج من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد اي افضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
والبريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
عنه من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ان البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
كالبريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
المشتركة في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
ان كان من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
كالبريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
نقتضيه من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
منه من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد
البريد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد في فضل من البرد

قوله

قالوا لا يجوز وهو في الجمل فكذا لا فضل اولى وغيره ان يكون ان يقول انه عند الانحلال
وردت عليه الحاجة وليس في التراتل احكامه فاقول انما صارت واختار مع ان يفسد
والله الذي في قلبه لا يخلو من ان اصابه الموت وجعله لا يخرج وان اصابه من الماء
الذي يخل به الا انه فان كان من الغسل الاولي بجعله وان كان من الغسل الثانية او الثالثة
لا يجزئ له وقال بعض اهلنا لا يجزئ له سواء كان من الغسل الاولي او الثانية وما اخرنا
المذهب انتهى ودليل هذا القول ان في الطاهر الاصل وانما في من يلو في حيا والمسته
من انما صارت بالموت وان لا اصل من يلو على غيره الا في الغسل فكذا في الغسل ومناه
الاختصاص متى من غير الموت والاصل لا يلزم من غير الغسل الا في الجمل فكذا في الجمل
اذا فصل من غير الغسل فكذا لا فصل من غير الغسل وقوله الامم الجمل فكذا في الجمل
الا وجوب لا يتبادر وما يتغير ولا يحد وجوب لا يتبادر من الغسل ودون الجمل
وفي نهاية الجمل اصل الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
بالجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
من الموت وانما في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
ويمكن ان يكون انما في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
من غير انما في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الماء فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت

و

وسمى بابا لا وان اذ اختلف من الجمل فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
والايمان من الايمان فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
وفي فضل من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
وفي الناس من قال ليس جزي اذا قيل على احد ومناه فكذا في الموت فكذا في الموت
وهو ظاهر بالانحلال فما انفصل من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
اذ لا معنى من الغسل انتهى وعلى هذا حاله من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
العدم وبما من من قول الله في من يلو من الماء الذي يلو على الموت فكذا في الموت
لا يتبادر وبما من من قول الله في من يلو من الماء الذي يلو على الموت فكذا في الموت
للجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
في النهاية والاصل من الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
والبيان والذكر في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الفائدة تظهر في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
الماء الطاهر من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
لا يلو من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت

المراتب وحسب في الخلاف الثانية ولقد بعد الطاهر او العفو مع اختلافه بين الجمل
والا اولى والجمل من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
من يلو وقد قيل انما في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
او يتبع على غيره فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
من الغسل والمفضل من الغسل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
خلاف في التلويح من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
فيقتضيه في الماء الذي يلو على الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
قال لا والله جعلت هذا في الغسل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
كذا لان وقصر في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
اجامنا من احد وانما في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
ومن الاصل من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الحل الطاهر مع بقائه من الماء الذي يلو على الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
بجمل الجمل الا انه من غير الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الغسل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
لغيره فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
لا يلو في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
تغسلها به ولا يجوز في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل

ع

عليه في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
على كراهة التلويح به وعلى كراهة التلويح من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الحل في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
الطاهر في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
والخلاف في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
والصانع ويخالف في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
قطع به في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
ونهاية الاحكام في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
عدا ما صنف من كراهة التلويح من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
ذكر لان التلويح من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
الحدود وانما في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
الذكر وقطع به في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
يقول انما في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل
التم من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
بما من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
البر من الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت فكذا في الموت
او تكون على يد الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل فكذا في الجمل

واما في بيان من فعل الا ان لا يبارا فادرك كراهة التخييل اليه طلقا ويغني الاقفا
على دفع العترة ولذا قال المحدث فلتخيل اليه يارب في رثا كذا وكين
فانرا وكذا روي عن الصادق ثم في رثا لا تخيل الماء الا ان يكون ثباتا باردا ففوق
اليك ما فوق من بقاء روي عن الصادق لا تخيل اليك ولا تخيل اليك باردا ففوق اليك
ما فوق من بقاء وفي البقية قال ابو جعفر في رثا لا تخيل اليك روي في حديث
اخر الا ان يكون شدة باردا ففوق اليك ما فوق من بقاء ففوق في رثا لا
الان لا تخيل اليك لا تستأ وقد بينهم من ان المني يقر بالماء البارد كما تفر روي
ان يكون من عدم التكر من بقاء روي في حديث وجوز ان لا يكون المني الا عتيبه
وان لم يبد اليه رهايا استأه في كل العترة في رثا لا تخيل اليك ما فوق من بقاء
او ففوق الجهد المودى اليك في الاستعداد لموضع العترة والمنه في كل رثا لا تخيل
لما في العترة في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
المجتمعة من عترة الناس في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
وروي في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
من رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
وهو روي في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
ولذا روي في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
الصدق في البقاء اليك ان يبين من عترة الجاهل فيها يجمع خاله ليو في رثا لا تخيل

في رثا لا تخيل

والجبري واناب لنا اهل البيت وهو روي ان قد تبارك وقال اهل بيتنا الجبري في رثا لا تخيل
لنا اهل البيت لا يجمع رثا لا يبارا روي في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
قد اجمع عليها الا اشدنا في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
والا تخيل في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
الان لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
كما في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
عننا في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
مثل من يجمع الماء في الجاهل من عترة الناس في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
على اهل البيت ما لم يجمع عترة الماء في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
اختصاصها بما لم يجمع عترة الماء في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
وقد بين ان الجاهل انما يجمع عترة الماء في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
روي في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
الجاهل وبينه وبين رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
الجاهل وبينه وبين رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
تختص خصوصاً الا ان لا يجمع عترة الماء في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل
التي لم يجمع عترة الماء في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل اليك في رثا لا تخيل

الكل واضح ولا يظهر بالبع من كذا الواسع من تحت ترخا او تدويجا بان يصعد اليه في فوات وفي غيره
يجب لا يرتفع الماء لغيره وان حتى يرتفع على وجهه كذا في الكوي واليان فانه
لا بد من قسط المطر وكذا لا تعلق بالبع من غير الا اذا قويا لبع ولم يكن تحتها متصل بوجه
النافع المتعلق على البع كراعي الحمار من استقامه الكثرة في الجاهي من جوي وفتح من البع
او لا وعلى الحمار من عدم تحس البع لا بالبعين وهي اثنان المتعلقان بخلاف البعين في الماء
الذي يعلو على وجهه لا فرق بين ان يكون تاما من تحت الجاهي واليه هو يتقلبه فانه بالبع
والمتعار كالمطر البع في الماء المتقوفا فاما للبع فان راى بالبع ما يكون متاما لا بين
فيتم اشكال من حيث انه يحس بالملاقاة فلا يكون مطرا وان راى به ما يوصل اليه من تحت
في متاخر الاحكام ولو منع من تحته فان كان على التدريج لم يظهر في الاطراف في الذكر لو منع
الما من تحت لم يظهر وان كان لا يظهر فلا في الناحية في المطر وقوله كذا فيتم
لما كانا القليل يحس بملاقاة الحمار وان لم يتغيرها كان يحس في عين الاتصال كمرطاهما
كما مر اذا لم يتغيرها وما لا يكون لا يحس الا بالبعين فاما يتغيرها بالانزال في
البعين من اركان قد نال قبله والاربع في لقائه من يلائن نال فاشترطه كذا حتى يروى
ولا يظهر من ذوال البع من يغيره ويصير في الناحية او يفتح جسمه من اعطاه في ذوال الماء
من تراه عن كذا في الناحية واما في البع في الماء في الناحية في الناحية في الناحية
للجاذبة المعلومة وعلا ما لم يبق من استقامه الى ان يعلم ذوالها بعد لشرع في كون الغالب
الطابق الورد مطر على غير الطابق بدال كذا استقامه في تباينه لا يكتم في انزال

من

بغيره وكان له لم يخصصه به استقامه الجاذبة الى البع وقد نال وخصصه لبقول الطابق البع
اذا جتمعها كذا في عدم الاثر لقطع ورود المطر وان استقرت القسط لحدثة الجاذبة من
او ان عقران او غيرها لم يظهر قطا وان في المطر في ان يذبل على نزيل او شارب كذا لا
يظهر من ذواله في ذوال الماء بل يظهر في الورد في ذواله كذا وان ذواله في الناحية الاصل في الناحية
القليل باقيا كذا في الطابق به كما يقتضيه طلاقه في المطر والما من ذواله في الناحية في الناحية
بعد الورد وما كثر لم يتغير الجاذبة فلا يحس في الماء كذا في الناحية في الناحية في الناحية
لا يتغير منها البعين فلا بد من كذا الورد ثم اذا راى البع من ذواله كذا في الناحية في الناحية
ورودا كذا في الناحية وان لم يذبل في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
الاصح العلم بان ذوال البع من تحت الناحية او اللون والبعين بعضه وكان الباقي كذا
ان يذبل على ذوال البع من تحت الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
من الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
ما يلحق منه كذا في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
تداعيه بغيره ويجوز كذا في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
كذا او قل كما يقتضيه طلاقه في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
ان كذا في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية

ما اكثر دفته مرفقة وقد عرفنا ان معنى الاتصال وهو تحقيق في البيع واما معنى الانهار
 الكبار الذي يبيع الكرا وايد منه دفته فلا انكالا فيه ثم يبيع في البيع الصغير
 ثانيا يبيع كروضا مما استعلا اذ بنا ينقطع والبيع ينكشف عدم اتصال الكروضا اتصال
 بحدود البيع الى بيع الكروضا من الظاهر بالقول بقدره لاننا نأخذ ببيع الكروضا كما ان
 الكروضا يبيع بالغا الكروضا وان لم يلق عليه بيعه ثم على اعتبار الما زينة لا بد في الظاهر
 من بغير تمامه وما زينة كما لا بد في الكروضا على الكروضا على ما اطلقنا من عدم طول الضل
 بالبيع من جهة بغير عدم طول الجارية ايضا بالبيع من جهة الا ان يبيع الكروضا اريد دفته
 مخصص ان يبيع من الكروضا اطلاق قول القم لان ابي يعقوب ان ما بالجمام كما ان
 يبيع بغير تمامه وفي قول الرضا في صحيح محمد بن اسحاق ما بالبيع لا يبين ثبوت لان
 يبيع بغير تمامه وفي قول الرضا في صحيح محمد بن اسحاق ما بالبيع لا يبين ثبوت لان
 حتى يزول القير والتمه الجوز بالغا كروضا كما لا بد في قوله او القامه في قوله
 وان يبيع في القير بالغا في قوله او القامه في قوله او القامه في قوله او القامه في قوله
 المطلق لا يكثر بالجمام فلا طاهر المطلق كما عرف ما لم يبدل لاطلاق الجمع
 ان سلبا ياه من الطورين وهو واضح الطمان كما في المطلق كما عرف ما لم يبدل لاطلاق الجمع
 ما عرف من القامه كروضا لبقا المضاف في قوله المجرى ولم يبدل لاطلاق الجمع
 الى ما يبدل ويكثر القير بالجمام في قوله الطمان طمنا وان لم يبدل لاطلاق الجمع
 يبيع بالبيع الذي كذا في الجارية بالجمام في قوله المجرى المجرى كما في المقتضى

والبيع

والاصح لان سلب الجماد في قوله المجرى المجرى كما في المقتضى
 ولما قد داننا حتى يبدل في قوله المجرى المجرى كما في المقتضى
 الختام وحسنه فان قيل الما قد سقينا في قوله المجرى المجرى كما في المقتضى
 لا يبين ثبوت لاننا نأخذ ببيع الكروضا من الظاهر بالقول بقدره لاننا نأخذ ببيع الكروضا كما ان
 غير الا يبيع بغير تمامه وما زينة كما لا بد في الكروضا على الكروضا على ما اطلقنا من عدم طول الضل
 والبيع من جهة بغير عدم طول الجارية ايضا بالبيع من جهة الا ان يبيع الكروضا اريد دفته
 مخصص ان يبيع من الكروضا اطلاق قول القم لان ابي يعقوب ان ما بالجمام كما ان
 يبيع بغير تمامه وفي قول الرضا في صحيح محمد بن اسحاق ما بالبيع لا يبين ثبوت لان
 يبيع بغير تمامه وفي قول الرضا في صحيح محمد بن اسحاق ما بالبيع لا يبين ثبوت لان
 حتى يزول القير والتمه الجوز بالغا كروضا كما لا بد في قوله او القامه في قوله
 وان يبيع في القير بالغا في قوله او القامه في قوله او القامه في قوله او القامه في قوله
 المطلق لا يكثر بالجمام فلا طاهر المطلق كما عرف ما لم يبدل لاطلاق الجمع
 ان سلبا ياه من الطورين وهو واضح الطمان كما في المطلق كما عرف ما لم يبدل لاطلاق الجمع
 ما عرف من القامه كروضا لبقا المضاف في قوله المجرى ولم يبدل لاطلاق الجمع
 الى ما يبدل ويكثر القير بالجمام في قوله الطمان طمنا وان لم يبدل لاطلاق الجمع
 يبيع بالبيع الذي كذا في الجارية بالجمام في قوله المجرى المجرى كما في المقتضى

ومن البصر ويخرج الكلب والخنزيرين ومن بعضهم للبقول ويخرج الكلب والخنزيرين
كان مثل البعير واكثر فان قدر نزع النجس من الماء نزع النجس عنها اربعه رجال لانه
والاصابع والخروج من تحت القوتل في احد بنين الاثنين والنفس على الرجال في الاثني عشر
كامل من الجواز لثاني من رجل النجس وبغناه قال الصدوق واليد من الصدوق الى الليل
وقال الشيخ وابن سنان من الصدوق الى ليلة السبت وما في الاصل من الصدوق الى الليل
وربما قيل من طلوع الشمس الى اثنين وعشرين من يومه وانما لا يخرج من يومه في يومه
انما قيل من طلوع من بيت يقع منها كليل وفان اخرج من بيت كليل فان غلب عليه الماء فيلزم
يوما الى الليل وقد مر شايء ثم قال في القبر لثاني الى الليل ثم قيام عليها قوم من ارجون
اثنين اثنين فينزلون يوما الى الليل وقد مر شايء ثم قال في القبر لثاني الى الليل
او ثم للقبيل والمشي ثم اقول ان السبع والنفس فان غلب الماء على النجس في كل طينته الى الليل
حتى يمتن ثم ان غلب حتى لا يمتن وان نزع الى الليل اتم عليها قوم من ارجون وقلنا لثمانية
فان ارجون في غلبه فان قيل الماء وجب ان يخرج الماء كله فان كان كثيرا وصعب فخرج الى ليلة
ان يكون على اربعة رجال فيكون منها على النجس من الصدوق الى الليل والخنزير وان
صغافا لكن لا يخرج من النجس في اهل بها وفي الغيبة الاصل عليه ويؤيدون الا
والا لزم الغيبيل والنجس من يومه من سبوع ولا فرق بين طويل الايام وقصرها ولا يخرج الى الليل
ولا الملق منها ولا اقرب وجوده في حال بنين من الليل من بار المقدسة ويخرج في تراوح
اكثر من اربعة اذ لم يبق في هذه النجس للحدوث في يوم النجس والغوى ولا يخرج في الليل

وان غلب على الاربعه الفروج منها وقد بقي بئلا والخنزيرين تراوح ثلثه بل قبل الاكثاف
بواحد يبقى على النجس وما كمالا ان يكون النجس في النجس من واحد يوما الى الليل ثم ان
فقد راجع عليها قوم من ارجون واستقر في النجس والذكر الاجزاء باثنين يقو
على اربعة وقطع في الذكر باجر اربعة رجال وارجع من قال الصدوق في يومه عليهم
واستله في النجس كالمقبر قال ابن ادريس وكثيرا تراوح ان سخر انسان بدلو من يجره
بانه الى ان يبقيا فاذا بقيا قام الاثنان الى الاستقاء وقد اهدا من حال الى ان يبقيا
القاعان فاذا بقيا قد اقام هذا من استراخ الاثنين وهكذا وقيل يكون احد هما
نوقا ليس يخرج بالمدلول والآخر يتبعه لانه لا لا للنفس على ثوب منها والآخر في اختيارها
ينزع به من الماء اكثر من العطينة او غيرهما منها نزع كركوتا لداية والحمار والبقول
في صباح اليوم والنبابة والخراج وزيد في الويل والاملاج ما اشتهى في اليوم وكذا
والرايس كركوت من مكان لداية بالقرى وفي البسوط والحار والبقول في ما اشتهى في اليوم وفي الحمار
الحبل والبقول والحمار وما اشتهى في اليوم وفي الكاف وفي النجس في الحبل والبقول والحمار
والبقول وفي الغيبة الحبل وما اشتهى في اليوم وكل الاصل عليه وفي لثاني الحبل والبقول والحمار
ووجبة والبقول كذا لان ما اشتهى في اليوم وفي لثاني الحمار والبقول وفي لثاني الحمار
لثانيه واقترا الصدوق على الحمار وفي القبر لم يبق في لثانيه في لثانيه في لثانيه في لثانيه
هلال سلا ما جعفر حتى بلغ الحمار والحبل والحمل كركوتا كذا في البسوط وفي موضع
بزياد البقل ولم ينظر من على كركوت في لثانيه في لثانيه في لثانيه في لثانيه في لثانيه

والابتداء بهن تغير وجعلته ولا فرق بين قول المسلم والمخالف ليعوم وقيل بالفرق لضعف الحاجة
 بالاعتناء بل قد كانا لا يلحق بهما لثبوت خلافا للفرق في الغيرة والمذهب والاصح في ذلك
 في الحق والحق من الحق وانما قد لا يدرى قوا لا يدرى منهم بما لا يدرى من قول الامام
 وادعى من زعم الاصل عليها لولا انما في الباع علم يعرف بينهما اما ادعى من الحق
 على حق الحق كما انما في الاطلاق بين وفي الحق ان في قولها وبول الصيرة تليق بغير كونه
 ومنها من تليق في قولها المطر المطر الطويل والحد في الكلام كما في النسخ لان كونه
 سلبا بالحق من ذلك لضعف منها لكون قولها وان كانت في حق وفي الحقيقة مكانا
 المطر ما الطريق والاطلاق في الحق في قولها وانما في ذلك ما ذكر في الماء وامتنان
 وفي المطر في حق وفي قولها المطر في حق في المطر والاولى من ذلك
 فخرج منها ادعى من قولها الحق في حق الاصل وفي قولها من قولها في حق ولا يملك
 الجاهل المطر الماء فان كانت في حق من الحق في قولها في قولها في قولها في قولها
 الماء اسد ما ذكر فان كان ما لا يدرى في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 بالثبوت وان من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 ولا يلحق بهما من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 ومنها من تليق في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 كما في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 او بالغيرة الى قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها

وفالهم

وفي قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 وفي قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 رجل من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 منها ومن قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 على قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 القلة وقد من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 اجل في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 وفي الحق في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 فان من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 كما في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 الشرايع والمنازع ومن قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 كما في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 هي من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 منها من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 فزت منها من قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها

والغنية والمحبس والذكور ونهاية الاحكام وظاهر الترتيب وقت الاحتساب في العمل
على الاحتساب منها وجوز ما في شل العزم من ريل مع اننا ان مناهما وقع في احداهما قد لا
يدور على ما هو وليس يقدر على ما بين قال بهما بقا وتيمم من غيرهما رتبة ولوجوب
التقدير ما يقتضيه ظاهره ولا يقتضيه طابع المنية فلا يخرج من الترتيب بالظهور والاصل
البرائة من الظهور بل هو ما لا يصدق تمامه الاخر وما لا يصدق ولا يجوز له ان يكون في
والحكم على احداهما يكون من رتبة الاحتساب او لا هناك ان المنية بالظاهر عينا او بمقتضى
الظاهر ويجوز من دار اختلافنا والمادة قولنا في الحق مطلقا الامع الاستناء بالحقارة وحرمة
عدم التفتيش الظاهر وان نقل احداهما الى الباقي كما جاز بعض المعاصرين على اصل
طهارة اذ لم يتم جازت مع بقائه بايها اريد بل على ان يتم مع صدرهما من قبل الطهارة ومن
العامة من وجب تكرار الطهارة في كل مرة من غير ان يحد من جملتها على اعادة الطهارة
في كل طهارة سوى الاولى لانه لا يخلو من الترتيب بل هو مقتضى الترتيب في الاحتساب على
بقيته وكذا الامر بالبرائة وكما في غير ما يرد من رتبة الطهارة وبطلان الصلوات والبرائة
باليتم من كل رتبة متفرقة وادبر على ايتاف الترتيب وجوب استكمال احداهما في اداء التمام
مع عدم الانتهاء لا في الصلوات مع ذلك لانه من غير ما يصدق في الاحتساب مع الاستكمال
قال فان وجب استكمال احداهما في اداء التمام فليس يجب الاحتساب اتماما الا في
الاول فلا يجوز له ان يتركها الا جازة تقتضي بطلان طهارة الماسح او بتمامه الممسوح
لصاحب من الطهارة وتبين الجاهل وغيره ان ذلك لا يخلو من رتبة الاحتساب في هذا اذ لا

وجز

موجب لتوفر اليقين ومجمل مدركه لان الذي يقصد بالاستكمال غير معلوم لجهالة والاصل فيها
واذا امتنع للاحتساب وهو من رتبة الاحتساب انتهى ولا يجب الا في كل ما في المقتضى والبرائة
الصدق واليقين الظاهر الجازم واليقين بقا ان الماء موجب للترتيب في البرائة والا فلا بد من
الاصل وقدر الاثر على ما يجوز استكمال البرائة في رتبة الاحتساب في كل رتبة الاحتساب
المحبس وكلام الصدوقين في التفتيش الاستماع من الاستكمال والاحتساب في البرائة لا يتناول
ويعقل فيعمل خصوصا في المبدأ وجب الاثر في رتبة الاحتساب من رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
طهارة تعين على ما طهارة كما في المبدأ والاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
بقيته ومجتمعة بالنية في كل مرة من رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
الاحتساب في رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
يجب مكرره في الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
كما لا يخلو من رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
الاحتساب في رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
وسايق الحق من ان شاء الله ولو كان المزمع لا يخلو من رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
الاحتساب في رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
ما لا يخلو من رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
بعد ذلك في رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع
محس وجبنا الصلوات في رتبة الاحتساب في رتبة الاحتساب المطلق بالمضاف مع

لوقت يقين يخرج عن هذا الصلح عليه ما وجوب الصلح في الباقي قبل ان يخلو لا في كل وقت
 بعد مع احتمال وجوب الباقي في المستقبل فاعترفوا بالصلح عارفا ان وقتا
 على من لا يجوز الا انما لا يجوز في كل وقت بل في كل وقت لا يجوز الا في كل وقت
 يكون اليقين او الاصل لبرائته والفرق بين الحالتين وعدم حصول اليقين في كل وقت
 بالوجوب في الجملة ثم يثبت السليق في كل وقت لوجوبه في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الطلاق فالصلح في وجوبه لا في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بعضا لاعتقاده في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لوجوبه لا في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وتمامه في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بالظن بل في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الطلاق في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بدنه من الجملة بل في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لغيره المتأخر للغيره مع ظهوره في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 عبادة كالصلى والاعتقاد في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في باب ما يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 النهاية لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاصل وقول الله تعالى في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

في كل وقت

يعلم انه قد صحح ان ما جاء في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الجوز وما كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 اعترفوا به وهو طاهر ولم يشك في انه جازع فلا بد ان يثبت في كل وقت بل في كل وقت
 وحين ادريس في باب ما لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 المخرج والاعتقاد في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 من جملة كونه على كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الظن وفي كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 فلا ملا الاصل والاعتقاد في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 يمكن ولو شهد عدل بجملة ما لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت
 او سبب وانما قد قيل في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 مع استناد ما لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 من التذكرة كما صحت في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 مقام العلم اذا شهد الى سببها على ان لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت
 وفي كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بجملة ما لا يجوز الصلح في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قال ولو لم يجد بيننا في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قول شهادة العدلين في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

او العلم بالحق لا يحوم الاثر وجوبها واعظم من اوقافها لوصول العلم بها شرقا والذاتيات
 والحق بمرضاها من حق بابها من الحق ومكانها في الذاتيات بالاصل العلم بها شرقا والذاتيات
 من الاصول العلم دون علمها في العلم والحق والحق من الحق والحق من الحق والحق من الحق
 عدلين وقد جري العلم وقد جري العلم ولكن الغايين فضل من عدم قبول الذاتيات وبصير كلام
 الخلاف وهو احد وجهي المبحث الا انه لا يقدح في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 منها ما يجب يجب تحقيق كل من الذاتيتين بتكديلا لا يفرقها اذا كانتان بوجهي الخلاف
 يفرق لانه لا يفرق بينهما من يوم كذا وهذا هو انما كانا من غير ان يفرق تمام تلكا لانه
 يفرق بينهما لثان بوجهي الخلاف لانه هذا لانه وانما هو بوجهي العلم بالعلم بالعلم
 في الاول فانه لا يفرق بينهما بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق
 الاثنتين فلا يتفعل اصل العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 فان كلامهما يفرق بينهما لانه وطا في الاخر وهو مصلح الاشياء ولانها جميعا اثبتان
 بخلافهما فانما يجب اعتبارها في ذلك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الاثنتين في الحق وفيه لانه اثبتان في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وفصل الحق في الجدل لا يستعمل الاثبات وايضا شهادة كل منهما مركبة من الاثبات والحق
 فلا معنى لتدقيقهما في حق وتكديلهما في حق وخبر في الخلاف والباطل والخلاف العلم بالعلم
 لان الغايين بغير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بخلاف احداهما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

وفي قوله ان اللسان من لسانها المتأذات بناء على ان لسان اللسان وعدم سماع النفاثة
في الجفنة وهو ليس بجسم المثلوث وانما في المشقة اخرى فلان بينه اللسان مقرون باللسان
وهو بينه الجفنة في الموضع ولكن لما نادى باللسان باللفظة المتعابا بالمشقة ويحمل اللسان ثانيا
باللسان واللسان يبين الوجه لثقتها والربيع الى اللفظ واللفظ القوي بخاتمة مائة على
بين وفي قوله ان لسانه بعد الجفنة في اللفظ انما لا يعلم غالبا الا من قبله على من سدى الى الملم
والحكم بجفنة بغيره وعلامة ان هذا الجفنة هكذا بين ولزم المخرج الظاهر ان لم يقبل قوله
لها من ما بين كثره ومنه بلان بغيره وقطع في ذلك ومن استدل فيها في الهائنة وكذلك فرق
في المشقة فاستوفى في الجفنة وجعله المير في اللسان فان اراد اللسان الالف مع الالف
لا دخل فيها الاذن وان اراد الالف بعد الجفنة الموضوعة فليس كذلك فخرجتم نص
فالتدرك على ان لسانها بالجفنة اركان بعد اللسان فيصير له بلغنا اليه لا بد انما بجفنة بغير
كما لا بد من الخلل باللفظ المتخالف في اللفظ بعد اللفظ ولعلها بجفنة بعد اللسان وثالث في مقاب
عليها قال لسانها وهو يفتح على الجفنة الجفنة واللسان واللسان على الجفنة ولو لم يفتح على اللسان
ولكن في قوله ان لسانه بعد الجفنة في اللفظ انما لا يعلم غالبا الا من قبله على من سدى الى الملم
وكذلك ما عليه ذلك اللسان من المشقة على الخلاصة فاستفهم لسانها على عدم الاستفهام في الكثرة
واللسان العدم واللسان على المخرج من فتن اللسان واللسان لا يثنى لها بطلان الماء وهو
يقين على لسانه بعد الجفنة اركان بعد اللسان فيصير له بلغنا اليه لا بد انما بجفنة بغير
ان كلنا هاهنا لم يعلم بجفنة ولم يفتح على اللفظ انما لا يعلم غالبا الا من قبله على من سدى الى الملم

المؤمن

البرء ما غلبت من كل جوان وهو نفس ما ظهر من كل نوايل الجوارى في ما في السوء والحق قول الله عز وجل
عبد الله بن مسافر بن عبد بن برن كما لا يولك له وفيما ختمه لعل ولبس من ابرو كما لا يلبس
لحمه مع لحمه وجميعه على من جفرت من ابناء من الحامدة والديانة وابث انها الصلوة ثم تبدل
الما يتوابعه الصلوة قال لا الا ان يكون لما كثيرا قد ذكرنا في اليوم من مع والصلوة كما في الفضة
وهو ظاهر في جميع الصلوة والصلوة في كل الجوارى والصلوة في كل الصلوة والصلوة في كل الصلوة
على جفرت ووث ما يولك من كفاي لاسم يات وقد الحسن والصلوة في الفضة وجميع
الصلوة ما يولك الله ثم في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
الاسم يولك الله ثم في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
من اباية ثم انما من المؤمنين من الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
فقال لا يلبس ولا يلبس في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
يجوز داوود في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
يقتل الاحتجاب بعد التلحم ولم يجز اولى بول الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
السلام لاصل من التوب والبول في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
تقول بوجوه ان سلمه لانا انما يجزى له لما الاصل وان كان لم يجزى له عاونه كالحلال وموط
الاسنان من كذا الكفاي كبت الحنف وفي الفضة والزفره والاسنان والفتاحي في
الحلال وفي المديب والصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة
الاصح وفي الذكر في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة في كل الصلوة

بالاجماع والضمير فلا يفتن في قول واحد من وادله والراجح ان الدم الخارج من مخرج في النفس
الاول من لونه مطلقا كما لا يفتن بالنفس والجمع المطلق كما في الشعر وان كان ظاهر القول
طهارة ما انقص من صفته واما من سائر الجاهات لا الهوى والدم الخارج من مخرج زاد في الطهارة
كما في الحاشية والظاهر ان في النفس ان كان مطلقا بالاجماع والنفس لا يزداد في قبل
البرء على قول وبعد الفصل في بيان الخلاف طهارة بينه وبين الماني ومجوزا بينه وبين
من انقضا النفس عنه والادس في الجمع الحكيمة في بيان من اجماع الطهارة والنفس على القول
الصدق برزها اصابعه في الصدور طهارة في انما يخرج وان لم تحلها الجني كالنفس في الطهارة
وقاها لانه في القول في اجماع الطهارة في اجماع ما اصابعه طهارة في كونه في انما يخرج
الشرا من مخرج في النفس من مخرج في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
به قال لا بأس به في كل مخرج في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
ويضا في القول في النفس طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
يتفق به المان في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
استحق وكان في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
والمدنيات والذكور والبيان في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
ليتهم بانها في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
الاجماع في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج

داود

والاجماع والضمير فلا يفتن في قول واحد من وادله والراجح ان الدم الخارج من مخرج في النفس
وان لم يكونا مخرجين في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
بينهما الحق في كل مخرج في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
بخشروا في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
المكسب في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
يتم في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
ساق في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
فصيح في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
من الدن يكون في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
قال في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
يصيبها الحق في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
الهدوء في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
يراد في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
من حرم سائر ما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج
الليل في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج طهارة في انما يخرج

جن على من ابراهيم في يقين من اني بار ذاعرا في جفيرة واذناكنا نحن يوم حرمنا بالمدينة
ضحي ليس والتمسنا انزل عريها من رسل الله فصدق في الجهد ثم دعا ما بينهم الحق كما في الملة
يذنا فاعاها كايامهم قال من من فقد نبيها الله وكان كثر نبي الحق من الذي يوشد من البرية
الضحي ولا علم الحق من نبيها نبي لا انا ولما كان من ذيد نبيها ما عيها في علم
يكن يومنا بالمدينة من نبيها ونبيها في الحق الملة فكون في الحق ونبيها في الحق لا
الحاق بها اي الملة انما لعين الحق كما في البيان في رسلهم ولعل من الرعي لا الحق في الحق
الاسلام من الملة انما كان من نبيها في الحق الملة في الحق لا من رسلهم في الحق كما في الملة
واشد كما في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
لا انا كما في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
يقول الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
من انا من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
نفس من الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
وفاها الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
انما اصل ما ذكره الحق في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
او من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
والا من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
نفس من الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق

في الملة

واين سيعيد ويا في غلاضه والفيان من الانقلاب وحيرون الاستل على كما في الحق
محاور من ثمان اذا شدة من القلب واشدا في القوام والحق الملة في الحق الملة في الحق
وصرفنا الذكر في الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
الخطير وفندا ان رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
كما في الانقلاب والحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
كما في الانقلاب والحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
نفس من الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
انما كان من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
والحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
بما في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
يا من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
بما في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
وفي الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
والحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق
انما كان من رسلهم في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق الملة في الحق

عند مؤدب و سلمه خالدا فلان بنى القى الذى يصاغنى قال قال ايضا بالانساب و ما
الحايط قال قال لاسمى الى اسلمه تقدم قوله انما انما انما انما انما انما انما انما انما
اليهودى و النصارى و المجوس و الناصب اهل ايت و هو يرمى فان الله تبارك و تعالى عطف
خلفا بعض من الكتاب و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
البلن فليس من على من فيه و يجب به فلان قال هذا من الخواص كما هو قال فلان سرك
فقال سرك و الله ابنى و الله سرك و الله سرك و الله سرك و الله سرك و الله سرك
بجانبهم و يعطى ما سبى من بيان الكتاب فيما عدا الله و من البنية و ذى السج الجين و
على جانبهم الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ما يجزى و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
يزم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
على كثر الجين بقولهم يقولون انما انما انما انما انما انما انما انما انما
من شئ كذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
مكتمهم و صرح كثر البنية و الجين بل كثر الكفار لان يكونوا من الحق بحيث لا يظنون لئلا
ينهم من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في حقه من و من الجود و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بانه جرم جيفه و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

لا ارب

كالاجسام فبقي من جميع ما تعقلى المحدث و الاقدار و المحدث و كذا من سبها انما انما
اي في الحقيقة لو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
عليه و ضعف في المنطق بجانس الجين و ذى الذكر و انما انما انما انما انما
الجين و الجين و عيان الكلام لا ينمض في بيان الجين البنية و على البنية ما قطع من
الايادى و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بنيه و ذى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما قطع من اربل قطعه و يجرى من و ياتى من ما فى اليد و لا باخر و لا يوجد من الموت بينه
ولا سقاجاب في الاثر البنية و النفس على اهل لا يتفق من البنية و على جانس من سبها
و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
من قضاها بنص على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
المس على من سبها من الاثر و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الاثر ببيان ما يتفق من بدن الانسان من الاثر الصغير مثل النبوة و الاول و
المسنة الاجتزاز و انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
هل يصلح لربنا يتفق به انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ان لم يحسن ان يدل الدم فلا بأس و بكل العمل على كونه بعد لصق الاقفا انما انما انما
و النطق على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ولا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

مزان من هذه الامور لو كانت جنة كانت جنة مع الاصل لو من الموت لها وان لم يكن في ذلك
المسلط امرها فان رسول الله كان يتقلب به وكذا قارته عند ناسه اخذت من
او قوته ولا شيء منها وجان وتوضيح من الذكر والمسلط امرها ما قارته وان اخذت
من غير المذكور فظاهرها الامعاء على جان قارته مطلقا في بناء الحكم والمسلط امرها
وان قارته بجائته قارته المصلحة من المصلحة لا تفرد من غير جنة الطرف الحج وفي الحق
فان المسلط انفسك على الطبيعة في جوهرها او بعدا لركبة الطاهر والافضل بعد موتها
فالامر بها الجاهل وعقد وان قارته جنة اذا لم توجد من المذكور وكذا ما بينا مع المسلط
وطوبى عند الانفسا لعموم ما على جنة ما يفضل من جنة وميزة جنة ما قبل المصلحة
يقدر جنة مع لغير المسلط كما كان اذا قارته الطاهر من المذكور في الجمل على الاخرة
في الجرح ومن لا يصلح ولا يصح انده فاعرفنا لا الاخرة في العلم ثم ان جنة لا يصلح على انفسنا
كان هو الجرح وما في الشهي من الفرق بين الانفسا في جنة تهاو بينه جنة تهاو بينه
لا اعرف له وجها وسئل عن جنة في صحاحه ثم قال المسلط مع من يولي في جنة
او هو ميت قال لا يابس هذا الحديث جدا من جنة في الصحيح الى وجهه يجوز للمراعاة
يصلح وصرفه من ذلك لا يابس هذا كان زكيا وهو غير الملائكة الاول وان كان في جنة
الحق في المصلحة جنة من جنة وجبة الذكاة الا من من جنة وفي الذكر والمراد بكون المسلط
ويجوز ان يكون احدها المحرم من جنة ما رفته له والاف في القرية ما قوت من الحق في حال جنة
مجلة لان السوال من فان المسلط في جنة تهاو بافتقار من جنة ما لا يحل

انفس

اي امرها المظلم من القرن والنظر والمقادير الطفت والما من وجبة الحق في الاصل
والنفس من الموت والبر والرش من قرن بين جنة تهاو تهاو الا انها اذا نقت على جنة
الاقتال ان لم يفضل ميعاد من جنة تهاو الا جنة الاصل بعدا لركبة الطاهر في هذه الامور
افضل انفسنا الا اذا كان من جنة الحق كما في الجرح وركبة الطاهر في جنة تهاو الاصل
عرفت وان لم يصح بالحق لا في الاصل في كماله انفسنا من جنة تهاو الاصل
لعدم الحق في جنة والدم في الجرح في الجرح والبر في الاصل في الجرح ما يفضل من جنة
لا ينفذ من جنة جنة في الجرح والفرق في الجرح بين الما كولو في جنة تهاو الاصل
ويجوز الاختصاص بالما كولو لعموم الجارة الدم في الاصل انفسنا على طاهر في
الما كولو لا يصلح على كل جنة الذي لا ينفذ من جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل
اجامنا كما في الخلاف والعبادة والبر والرش في الجرح في الاصل في جنة تهاو الاصل
بعد جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل
وما قال في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل
يصلح في الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل
ليس به راس ومن الجارات ما على جنة العفو عنه ويكن تأويلها وكذا في جنة تهاو الاصل
كما في النافع وشعره في النزاع للاصل وعدم نصرا لعموم وفي الذكاة ونهاية وسكانها
ميتة يعني انفسنا جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل في جنة تهاو الاصل
جنته مطلقا لا خلا في النصوص بجنته ويكن تأويل كلامهم على النص في الاصل في جنة تهاو الاصل

موضع مصلح من اليد لا بأس بالجميع من ان الارض وسيل ذوات الاربع الا ان يكون
 او من زوا او في موضع لا يجوز الصلوة ويولد ماضيا لحياته كالكلب والخنزير والاربع
 وجوز ان يكون ذكرا الاربع كالحية لقولهم وفي موضع من المبيد يكون مامات فيل في موضع
 والعقرب وفي موضع من الاربع كالكلب والخنزير وفي موضع ما قدما باسرة من المياه وكل
 ما صير بطونه وورثه من موضع من اليد ان الاربع كالكلب والخنزير وفي موضع
 ما صير بطونه وورثه من موضع من اليد ان الاربع كالكلب والخنزير وفي موضع ما قدما باسرة من المياه وكل
 بعض الانبياء كونه على من صير من اخيه في المكان تقع في الماهة يخرج ويحيى على الصلوة في
 شكل من المكان والكلب اذا اكل من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 عن الله تعالى او من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 قال لا يضمن ولا يضمن من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 وما من من لا يضمن ولا يضمن من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 عرقا من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 محض من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 احسان من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 والشيخ في الخلاف والنهاية واليعد في المصنف وقيل كلامه الاحتياط ويظهر من الشيخ والنهاية
 في المبطل الى رواية اصحابنا وابن زعفران الى الحاقهم وقوله وان من من فاستدل في الخلاف
 على خلافه بالاجماع والاحتياط والمروية في المتن على الاستصحاب والدفق فيها

ع

صحيح على يد الله تعالى من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 وصحيح اي يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 كان الشاة فلا بأس بالجميع من ان الارض وسيل ذوات الاربع الا ان يكون
 وان حجب وكان الحجاب من كل فجور الصلوة وان كان حجابا فلا يجوز الصلوة وفي موضع
 وروى في كل ما يشاء من موضع من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 عن يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 بمعرفة وقال بقوله وان كان من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 فيه وفي المناقب ولا يضمن من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 عرقا من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 الاصحاب جميع العرق والمحدث عند الحنابلة ومن قيل ما يقتضيه الاول فيتم الحجة فانما كانا
 والواظفة والاحتياط بالاداء من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 وهاية الاحكام في الاخر واستقرها اليان في الحصر في الحصر والاحتياط في الاخر واستقرها اليان في الحصر في الحصر
 كما في المراسم والشيخ في المراسم وقام المراسم في الاصل للشيخين والفاخر في قوله الله
 في من من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من
 من يد من الله ان يملأ من الخبز او ناله قال ليخرج ما شاءه ويكمل ما بقى ويحيى من

الوقوع على الشرع من ابدى ان الملا في الميتا لاس برطوبة انما يحس بجاذبه ميكلة وورده
 صلاته وكلاهما محتمل غير ان ذلكما اختلف في المباح ووجب رتب التوب الذي اصابت عليه
 المحذور وكذا في اربعين كما في كذا الحق وكذا الذبح لكن بعضه من الاجتناب بل انما هو
 الجبريل لقول الله في صحيح الغفر ان اغتاب مؤمنا من الكلب طيرة فاعل وان صرنا
 فاصب عليه الما في رسل يروا اوصي قوله كما اذا كان يابسا فاضه وان كان رطبا فاضله
 وفي صحيح المحلى في توب الجرس رتب بالماء وجميع على بن جعفر مثل اناء ثم من توب رصاص توبا
 وهو بان هل تنفع الصلوة قبل ان يسله قال نعم ينفع بالماء ثم يصلي فيه وفي المراسم زيادة
 الغائب والورقة كما في المقعة لكل بريد الكافر وفي النهاية وفي الموطأ زيادة طالع القيد
 والاربع واما قاطع الكافر في النهاية لا الموطأ ومروا في جامع كل حيوان بحسن وفي النهاية
 وطاهر الما في الجوب كما في ابن عمر على وجوب البعثة والاداء الطاهر الا في المبتدع
 فيه على اجتناب فتح التوب لاصابة كل عاصية من البس ونص الحكم في الذنوب والعتق والمجترى
 نهاية الاحكام على الكلب المحذور في موضع شدة ما جاز في لياق ولو فرق في المهور بين كلب
 القيد وبين فرق الصدوق فقال من اصابت بريد كلب عاف ولم يكن كلبه بغيره لم يترك
 بالماء وان كان رطبا فاضله وان كان كلبه يد وكان عافا فليس عليه شئ وان كان رطبا
 فضليه ان برئته بالماء وفي الجامع وان كان كلبه يد لم يترك هذا في التوب وان كان الملا في
 البدن ففي الذنوب المحذورة نهاية الاحكام محذورا لربا بين كلب المحذور مع بغيرها
 وفي النهاية وجوب صحر البعثة وكذا في النهاية لكن لم يصح فيها ما لوجب واقصر على

بابه

باليد ونحوها المغفرة الا ان ليس فيها التوبة لادب وعرفتها كذا في الملائكة اليد ونحوها
 من الجسد والجب في البسوط صبح البدن بالجزا بالاقا ومما شرف فوق العاقبة من بولها
 الكلب والمحذور وكذا في اليد واليد من الجسد حكم على اليد بالمج بالبرز على من جازا
 كما توب واطلق سلا في الرث لكل ملا في احد الخد وهو من التوبة لادب والذوق غفر في
 حين خالده لقله بين قال الله تعالى الذي مضى فحقها اسمها بالبرز جوبا والوجبا باحبا
 وفي المتن واما صحيح الحديث في توب اصحاب ولم يثبت ولو كان احدهما رطبا على المحل
 ووجبه عند احد ما من كيا بر الحجابات ولو سل على بدنه او توبه غاسر مطلقه وهي التي
 لم يصف عنها مالم او ناسيا اما الصلوة مطلقا في الوقت وضاربه لاصح العلم فاجازيها
 هذا البيان في المهور وقصص الاخبار وفيه قول بعدم مطلقا في توب في الوقت وقدر
 الكلام فيه ولو حمل الجفاسة اعادة في الوقت وقاما للصح وحين زحف والبعث مطلقا لا اكثر
 وتقدم الكلام فيه لانه لا يبرر بالعدا وكذا في التوب في البنية انفا وفي المستوفى عن اكثر
 ولو علم بها في الاثم لم يكن بين طهرها ان لها الرق التوب وسن يبين من يافى عليه من التوب
 او من خارج حاتم الصلوة ما لم يقص الرق كثيرا واستدبار والجفزة ما يافى الصلوة يقص
 انما قصر اليه وكذا ان كانت في بدنه رطبا ان لم يقصها لانتفاء من اظهر بها على الصلوة
 او لاعلم فاحرها اول وجب لانتفاء مطلقا اذا اظهر التوب وتقدم جمع ذلك ونحو في المهور
 للمعي فاقا التوب لوسد والرطوبة في التوب واليد بغيره في اليوم طليله من ثم يصلي بها
 اي في ما في اليوم العام الليل فيه وانما بالصلوة يبرر لا يبرر احكام المهور فيه ونحو في

من العتمة انه من انما من ليس لها قيس لها هو لوجود قبول عليها كيف تصنع قال تعالى
واليوم تمت وبيعت النجوم الى العمل به تصنع قال المذهب من قيس الحكم على المبرهه وحيث فيها
لا بد منها يقول قال في النهاية القضاء في الرضخ على المصنف والموقوف بان يقول ليس للمالك
بول الصير اصره يحن عليها احرى لها البقي بالجل وقد ذكر في النكاح من الاقضاء على
ومن لا يثنى كالمشقة والمصنف لم يصره لم يصره قبل ان يقول في المخرج المصنف والمصنف
واستعمل في النكاح وانه لا حكم من اخص من المصنف بالولد لفظ الغايه ومن لا يثنى
في المشقة ثم اتفقوا على ان يكون من حمل الدين على الموقوف بانه لا يثنى في
المشقة واما الموقوف والمصنف على المبره لا يثنى في المشقة واشتباها مع ذلك لا يثنى
ولما يكن عليها الا الغنى في اليوم ثم يحن عليها الغنى فلا يصح ان يقيم اليوم الليل
كما في المشقة والذكر وانه لا حكم وانما المصنف في المالك كونه وهو المصنف في الغنى في
وقت شئت من اليوم لا الليل والاموال لا تقدر الا بعد وقت من المصنف ولا يثنى في
الطريق فانه من عاد يحن الموقوف والمصنف والاموال لا يثنى في المصنف ولا يثنى في
الغنايه واصل الوجوب في النكاح ولا فرق بالولد بين لاكل الطعام بين وفي تمام
الاحكام الاقرب وجوب من الغنى فلا يثنى في المصنف وامتن وان كان في قوله قبل ان يقيم
الطعام في كل يومه فلا يثنى في المصنف ولا يثنى في الموقوف بالولد والموقوف للمصنف
المصنف وان لم يصره الموقوف في المصنف وان زاد في المصنف وهل يجرى عليه الاستان
بوتان من المصنف ان امكنه ان يجرى في اصل المصنف وان لم يصره في المصنف ومن لا

ومن لا يثنى على المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
الطعام المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
واسد منها المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
مع فزان خاسد ما يول ولما يديرها بها وهو مصنف والمصنف والمصنف والمصنف
يصنع قال المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
من بعض المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
اسد ما انه لا بد من المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
يثنى كل مباديه يغفلها والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
توبه فلا يعلم انما يغفلها والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
فلا يثنى في المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
محتمل يثنى في المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
ما يغفلها المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
استبه عليه لثبته فانه يغفلها على المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
بطان المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
استباه في المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف
المصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف

لا يشترط ان يكون احد او منفردا بما لا يصح من طاعتات افعال الصلوات والعدم او غير المعروف بينه
وبين المنة المحقة للشيء بالجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
بالاعمال ولو لم يعلم عد الجنب على خياصه ولو لم يعرف طاهر فان كان كذا في حق التذكرة والوجه
وهذا المشقة وفي الذكرى ان الحق في عدم وجود طاهر ما يعين يقتضيه قوله في حق
التيقن من تكرير الصلوات والوجه على ما كان في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
والاخرى في التذكرة ومنها لا يحكم من الصلوات في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
من افعال الصلوات انما افعال الصلوات من افعال الصلوات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
عاري كما في التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
اصالة جارية وهو الفلا في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
مؤثر وعين جارية في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
عليه لا يوجب وسد وجب فيه وليس من ما كلفه في حق التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
وحتى مضرا في حق التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
في افعال الصلوات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
التدبير بما بين ما يصح على حق التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
فما ساب في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
ما صلي فيه واصل على ما كان في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
وليس معه وبين ولا يقدر على فعله على فعله وان كان قد علم من الجنب والوجه والجلالات

سنة

سنة من الزمان حيث في التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
سنة من الزمان حيث في التذكرة والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
الاخرى والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
ايادى الصلوات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
وعلى كل الامانة عليه في الوقت ما يصح وكذا لم يقبل من قوله في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات
ولا اعادة عليه ما اوصى به في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
عليه الامانة اذا عكن من الصلوات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
عاري من الصلوات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
قال بهم ويصل فاذا انشأت ما فعله وما فعله والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
والاخرى والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
وعليه الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
وذلك في الجواهر والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
التيقن والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
التيقن والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
فالتدبير والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
الارض والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات
والاخرى والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات والجلالات

وما فيها من اوصاف وتعدا وكذا الغيرة والدولاب وسهم الدالين والدباشر والندبة
 الباع يلقى بالارض بما هو منها اذا وصل بها كالموضع عليها طبقا او على السطح
 وكذا الجص المبث ما لا يحاط به كسهم البناء وكذا الجص به وكذا القصر على الحوض والحائط
 ما لا يغيره منها وتصل بها ما لا يغيره كالاخصاص والاختلاف المسددة في البناء
 والرواشن والابواب المتلفة وما لا يتقوا وقصور المسبح والواتار المسددة في البناء
 وعلى الجمل منقوش الاشارة عليها او بعضها يظهر بحيث يفتقر الى التمام لا يتركها سائبة لا يجهف
 حرارتها ولا يجهف الهواء ومن كما توهم عيان الغلظ في موضع ولا يضر فيضاهي الى التراق
 الشمس لعدم الخلو من فاعا من خاتمة لا يجرى منها اذا جعل الحل على البول وبه كالماء الجص لا يما
 يعني من الخاتمة فيه بعدا للجفاف الصحيح ذواته على الجص من البول يكون على السطح او في
 المكاد الذي يعلو في غير خفا لا يفسد في الشمس قبل غيره من طاهر وقوله لا في كل الجص من ارض
 عليه الشمس قد طهره ويزيد استدلال على عدم التحكم كماله لا يتقبل ويتر عار عن القبح انه سئل عن
 صل تظهر الارض فقال اذا كان الموضع قد رزق البول او غيره ذلكا ما ساء به الشمس من
 الموضع القذر وكان رطبا فلا يجوز الصلوق عليه حتى يسهل وان كانت رطبا رطبة او
 رطبة او غير ذلك من رطبا لا يجوز ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع القذر وان
 بين الشمس ساء به حتى يسهل لاجوز ذلك كذا في الاستصار ومن صنع المذهب وفي اكثرها
 وان كان من الشمس ساء به وح يكون طاهرا في عدم الطهارة والاول والاضح ويؤمن بذلك
 اصابه فالأظهر ان الخاف من سوء الناح واما من صحيح ذواته وحده بين حكمه من سوء الناح

سيرة

يصفه البول ويبال عليه بصل في ذلك الموضع فان كان يصير الشمس الى الجص وكان جافا فلا بأس
 به الا ان يكون يجهف ما لا يصح على من يجهف سائل اعلاه من البول في بصل صها بما قد رطبت
 عليه قال اذا يثبت لباس فلا يدل على الطهارة والاصل العفو الا اذا ظهر اذالة الجود على
 صفها بالاحمال ولا دليل عليها وفي الخلاص والامام على طهارة الارض الجص والبول في
 البول وفي السرائر البول والاسراج على طهارة البول على الجص والاحمال والقصر والمغفر والمجلا
 والنهاية والماسج والاسراج على البول وفي موضع على الاختصاص من بركته المصروف قال وفيه
 عار وان ذلك على القيم الا انها الضعيف سند ما لم يبول عليها وفي المصطفى على القيم على ما يشه
 ما يقتضيه البول وبه من غير على الشمس لا تظهر من الجرح وان عليها على البول قياسا الى الجص وفيه
 اشكال لان مولا على راية عار وفيه نقص البول ومن وفي الخلف والذكر ونهاية الجص
 ان الجرح كالبول والسائل في الخلع عار قلت ولعل التبرج والارض الجص عار ولا عية بالخصا
 ولعلها كالبول وفي التبرج قصر الظهور على الارض في بول في قال طاهرا الجص طاهرا في
 هذا الحكم منها الامن على اليوم وهو عار وما يوجب الجص في ذكر الجرح قلت لم اعر فقا
 في التبرج بين الجص والبارية وفي الصحاح والديوان والجص الجرح والنجس هو البارية
 وفي المعوط والمتقى ان جرح الانتجا ان نجسا الجص كان عار ما يفر كالبول ليس وبعض
 عموم جرح عار الجص في قبل الجودم لا تغلظ من قول لا وتتم لم يظهر لربل والارض ذات
 الجص ولم يضر في الطهارة في من هذه الاشارة بالشمس فاعا فيها انها اذا جفت ما يسهل
 الجود عليها اذا كانت الجص بارية وظاهر انه لا يبرع على ان يابل العفو ويجهل ذلك انها

القوت وهو ما جعلت النفس من قوتها قال ولو قوت القوت والراية وهو انما القوت القوت الطمان السكال
 بلقي من قوت ولا لانه انما العين من المشقة الموقن مع احداهما فيفسر صفها قال ولو قوت طبعه لم
 سواء يعني من قوت صفها او من قوتها والراية الطمان من قوتها يعني من قوتها
 بالمشقة وهو العين من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 الذكرى وليذهب لا في كفا في المشقة والراية من قوتها يعني من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 ام ولد لا يرايه اسباب قوتها من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 وينبغي في التذرية فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 عدم العين لا لا قال ولو كان لا في كفا في المشقة والراية من قوتها يعني من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 القوت من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 المحض بصيا التوبة ذكره في القوت فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 يعني من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 انما لعدم قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 في الحن واستاده فلا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 العدل وعتبه بعد ان لا العين او لا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 المريقين في القول مع قول العين من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 وتقدم معنى ذلك ان لا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 قال والموت يبعث القوت بعد ان لا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها

في قوله

كما لا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 عنه كقوله من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 وان لا يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 قال في ذلك من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 وكذا العين من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 الاعظام طمان العين من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 لعدم العلم بالوصول ويمكن ان يرايه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 المشقة ايضا القوت من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 يعني في عدم الطمان من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 بالماء والحم اذا كان من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 قال وهو لا قوت فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 ما ذكرناه وهو من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 اي يوسف وعدي فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 فطمان المشقة من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها
 خلاص كما في المبوط وفي الذكرى اجابوا ان قوتها فيفسر طبعه من قوتها فيفسر طبعه من قوتها

اذا لم يكن ذلك الكواكب ليس في الدنيا مضى على كون الجوز جلد فيه وكما يجوز عليه
 محو جلد على الكواكب والذكور في جنس على من صغير من اجزاء قلع الاول وقت
 العلم في الصلح بينا على جواز حمل الجناس وانما على الجواز لا مائة الى المد راسها اذا انما
 ومن شرط من العادة فلا من حاشن القياس على الحيوان ولو كان وسطه متلا متلا
 بطون حمل طرفة لا من متلا في جناسه محو كذا في المبوط والخلان والجواهر
 وفي المسقى لا خلان بين مائة مائة وان محو لا جناسه محو كذا في المبوط كذا في المعبر
 والجامع لان محو لا جناسه في ثوبه وبين على مائة من المعبر في المعبر والجامع لانها ليست
 في الثوب والعامه قول البطلان مطا وان محو كذا جناسه محو كذا في المبوط والخلان
 والجامع انه لو ليس في احد على محو وهو على الايمن ولا يميل محو كذا في الصلح محو كذا
 ما عليه منه طاهرا محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 ما بغيره وورد الماده على المحو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 على كذا في المحو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 انما في الصلح كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 هذا يمكن في الصلح كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 مع ان عدم اعتبار مطا من لان اعتبار الماده الجناسه حاصل على كل قدره والورد
 لا يجوز من كونه مائة في الجناسه وفي جنس المحو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 ومطام الوقت كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح

منه

مثل الله عز وجل في بطلان قول قال الله في المكونين فان غلبوا في جوارق من العلم على
 اذا كان ما نعتنا اجناسه على العلم كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 لا رما لا كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 فكذا لا لا كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 يتم الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 الجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 في الجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 او الماده الجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 انما مائة من جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 اجناسه كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 على المحو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح محو كذا في الصلح
 في جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 ومن لا مائة من جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 انما مائة من جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 لا مائة من جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة
 وكذا القلوب في الجواهر الجناسه ولا مائة من جناسه لانها مائة وادجنا اجناسه لانها مائة

لوجوب البيع في الفاقة كما ياتي في كل موضع من هذه النعم في جزاء من اذا وقع الخلل في
الفاقة اذ لم يملكه شيئا او لا من الخراب وما فيه فاقه خاوية بالاصل وقول الله
في جزاء الفضل انما لا يراى ذلك ثم بالمال من كافي للفقير وقول النبي في جزاء من
اذا وقع الخلل في الفاقة انما لا يملكه ذلك من كافي للفقير ثلاثا او غنا او
ميتا وجوب بيع في الفاقة ان لم يملكه النعم او عين وقلة ذلك في المفق والمردوس اليه
انما طابق انما يكون مضر او يسلو لعدم فائدة الاصل للاصل في العوم وانما يكون
لقطع الحاجة وتقليل من البيع الكل من يبيع مراتبها وهو بالبيع على من يبيع من اياه
من جزاء من يبيع من اياه كذا يبيع به قال يبيع به من كافي للفقير والفاقة والبيع به
مقتضى ما لم يدركه كونه في كل موضع من اياه لا تلتزم من كل جهة
مؤمن مع ان الزاوية لا يبيع في الفاقة وفي المبيع انما لم يفرق بينهما ونظما لا كذا
كما في الفاقة وفي المبيع والمفعول استجاب بيعه من الجزاء الجود وهو كافي في المبيع
ذكر الفاقة في النهاية الاثر في انه الذكر في الفاقة وفي الجملة في جزاء من يبيع
ومن يبيع من جزاء من يبيع اكله في جزاء من يبيع من اياه انما لا يفرق بين الجزاء
والفارق كقول النبي في المبيع والمفعول في الفاقة والجزاء ثلاث مراتب كما في المزارع والفاقة
في الخلاف لا يجاب له ذلك بالمال في كل جهة من سوا البيع وقيل بالبيع والبيع
من النهاية والاعطى من المبيع في المبيع للاصل البراءة من الزاوية والاعطى
فانك لو رد الفوس والقوى ما في مطلق الحاجة وقول الله في جزاء من يبيع

اولنا. يبيع في جزاء من يبيع ثلاث مراتب مثل الجزاء ان يبيع في المال قال لا يفرق بين
يدك بين يديك ثلاث مراتب وانما في النهاية في الفاقة بالثلاث كونا لا يفرق
صغرا او ذكرا او جوازا او جزاء من لا يفرق بين يديك او يبيع في المزارع كافي في
والشرايع وانما في المبيع لقول الله في جزاء من يبيع في المال يبيع في المبيع يبيع
مراتب وفيه ايضا اصل لانه الذي يبيع في جزاء من يبيع مراتب وفيه ايضا
اشل وبيع في الفاقة النهاية والبيع في جزاء من يبيع من كافي للفقير وكل مكره من مكره
والصالح وعقوب الا ان فيها الجزاء وبيع في المزارع في المزارع والجزاء
البيان والاعطى في الفاقة والجزاء في المزارع في المزارع والجزاء في المزارع
والجزاء في المزارع والجزاء في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع
الفاقة وتقييم الفاقة اما لو يبيع من اياه او كذا في الفاقة او كذا في الفاقة
من مبيع اهل الفاقة وفي المزارع لا يجوز انما في المزارع في المزارع في المزارع
من المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع
ومع الرأى والمبيع وسائر كذا في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع
العين والارث لا يملكه من اياه من اياه في الفاقة في الفاقة في الفاقة
والواجب لانه في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع
الثلث من جزاء من يبيع من كافي للفقير في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع
ثلاث مراتب يبيع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع في المزارع

على من من انما الطلاق او ما تفرقة فلا يتبادل الجوزيم شيئا من انما خلافا لبعض الحاد في
 منهم انما استعمل الحرم في العبادة قال في المتن ولو قيل ان الطلاق لا يتم الا بانقضاء الماء
 المتين من حيث هو لا من انما على المتين كان حيا المتين وعذيق في حرمه ^{فقد}
 منها اوصيت ما فيها على الاعضاء بتردد لانها من الاخراج الذي لا دليل على حرمه وقد
 تبطل الطلاق من الحضور ولو لا اعتبار ذلك لكان على الاعضاء الطلاق لما قام
 المبادىء الى ان رد الوجه والمفاد من حرمه مطلقا ولا يجوز المبادىء ثم ان حرم
 وتحقق المفادات وقلا بالمعنى من الاستعداد الحائز فوجه البطلان وهذا محال
 الطلاق في الدار المصنوعة فانها تبطل لان الطلاق فيها بين المصنوعة التي عندها
 لان التصرف فيها لو كان من المصنوعة في قضاها بمركة الاعضاء فيه وليس بين
 من انما الطلاق في نفي وانما يكون في المكان من اوان الحرم في انما الطلاق انما
 على الاعضاء لكنه يتوقف على الحركات والنجس وليس الا في المنزل ونكته تحيل اليد على البصر
 ويتوقف على التحريك في القضاء ولذا اجاز في الحرة في المتن وتردد في بعض
 صائلا لما في لا يجوز ولا يجب في الوطء ان يزوج الزايل الماء في الحرة التي بالبراء
 كما في الزايل وفاقا لظاهر الاكثر مالا خلافا لغيره من الفاضل واصل البرائة
 ويجوز في الزايل ما لم يزوج من انما دليل ان ادريس انما حقيق في اجراء المبادىء
 فظاهر قوله عند الميراث انما بالماء مع تراكمها في غرض الراس باليد والحق
 ومعلوم على ذلك انما بالبراء بعيد كما في المتن لما كان في فقد الزايل لا بالبراء

اجاز انما في قطع الغائبة من لانسان والصابون ونحوها كما في الميسوط والاحكام
 وفيه خلاف ما قام مقام التراب بلا يقين بقصدانه ويجعل الميسوط وقيل في الحريم
 ودليل الاجزاء في الميسوط هو الغرض الذي هو انما في اجزاء الجاشع بالجمع وربما
 كان بعضها المبلغ من التراب فيكون في وصفة ظاهر لاصل بقا الجاشع وعدم
 العين بالمسكة المتطهر مع ان التراب قد بناه بعد الطهارة والوجه الاختلاف على
 النص من يفرق بين ما في العروق وعدمها وهو بين الحق والحق ولو قل ان
 الكثر بالماء كما في الميسوط لما في بقا الاناء على الجاشع من المسكة ومنعظ ظاهر وهو
 كما في المتن بجعل الغسل به لانما تجيد الحق الطلاق وتحقيقا للثبوت وفاقا للماء
 مقام التراب يكون المبلغ في لانا لزم من مضموع وجعل مضموع الغسل في الاكفا
 بين بين لسقوط الغسل بانقضاء ما يقبل به وانقضاء الدليل على قيام عين مقامه قوله
 في المتن وفيه في الحريم ولا يقال لاصل الغسل اعتبار الميراث والاقوى عدم ^{كفا}
 به لانا مطلقا خلافا من العيين الا ان يعلم ان التراب رخصة لا ضرورة ولو جرد
 المحل بانقضاء التراب فكانا لاشرا المسكة ولو قل بالماء من التراب اختيارا
 لم يفسد وفاقا لظاهر الشرح على انما كان من الميراث من الميراث في الاصل ومن انما
 المبلغ في الفلج وهو مضموع بعد تسليمه في الرابع لو تكرر الوطء من كل واحد وتعدد
 لم يكره الغسل عندنا للاصل ويؤول المضموع الى واحد ويكره في الميراث عندنا في الغسل
 وجهان ولو كان تكررا في الاستعداد والوجه وفاقا لاختلاف من الاول استأنفت

انما في من المعارض ولا في من فيها الامداد وان كانت موزونة او غير موزونة فيترتب بها اختلاف
 الثواب عليها وليس في الصانع قول بانها من الطابق من تحتها عليها الفلك ففانما من طابقها
 مع مقدارها فيكون البنية او المروطها او الفطوقها لا تلو ولو تلوها او سواها بين ما قصد
 كان لا يتاريا بقصد او صلها ولا يتبع الفطوق كما في الذكر في وقفا لا اكثر لعدم الدليل
 نعم اذا ما على من الحاس فلا يتصرف بها من لذل بل يجب ان لم يكن دونها كما في نهاية
 الاعكام وفي النهاية السحاب لا يقتصر على الفلك من تحتها من سواها في الفطوق
 انه لا يمان لم يغيره في خلافه لا في الاثن والاول لم يغيره في الفطوق في وجهه
 به فالحلان وبذا لا يمكن ان يتعلق الفلك في قعرها وبقاياها من الفلك في وجهه
 وهو اذا قد ساعدنا بالاول والفايط او الزوم في قعرها لا يبع كراوا كفا في قعرها
 يبقين في حاشتها وقفا لا اكثر بل على كونها من الاجزاء المدورة في الفلك وهرض معلوم
 جعل في ايمان والفتيلة التي من الفلك او من اولى وقفا من طابقها واداء القدر
 فعمل الكيفين حاز من هذا المصنف والافتقار ايضا واما من الفلك في موضع من الارض
 انها انما يقدم عليها لا يقدم على الكيفين والمصرح بكونها من الفلك في وجهها
 في هذا من وجه على الكيفين وفي نهاية الاعكام لا تلو في قعرها المصنف والافتقار
 من سنة وكذا على الكيفين عندنا انفق وهو ظاهر في الذكر والمقوما لذكر في وقفا
 منها اليقين في حاشتها لا في الفلك بل في الفلك في حاشتها فلا او يبع كراوا كفا في قعرها
 فلا يترتب وقفا لا اكثر بل على كونها من الاجزاء المدورة في الفلك وهرض معلوم

فلا يترتب وقفا لا اكثر بل على كونها من الاجزاء المدورة في الفلك وهرض معلوم
 لغير الاراد ومنها عدم وقفا لوجه لا يبع كراوا كفا في قعرها ولا
 انها من سنة ولكن لم يذكر الاحكام في الفلك في وجهها ولعلها ليس من الفلك في وجهه
 او من سنة فلو كان من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 الا في وجه السوال في الفلك في وجهها من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 على الوجه فانه اول اجزاء الفلك في وجهها من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 في الفلك في قعرها من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 لان يتعارف باولها او في الوجه من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 من سنة في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 وهو في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 وقطع العظم بانها لو تقدمت على حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 مقارنته في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 لا يمان في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 ثم الفلك في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 الاصل وجوب تقدمها على الفلك في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 ووجه الامام مقارنتها لها لكن لا تقدمت في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر
 لم يوجها وانما سلكوا بانها تقدمت على الفلك في حاشتها من الفلك في قعرها لا يترتب وقفا لا اكثر

ان لا يستعمل من تلك الية الى غير ما هو مقرر في الشرايع والمنطق بل جامع وان ذكره ونبهنا
ووجه الهدى الى الاكثر وقال وكان نباه منهم على ان لا يفتتن من الموتي ولعله اذا
اخذوا على الله ابتداء بقول الحق وان عقله في الاشارة في العينة والشرايين يكون فاكرا
لما جرت داخل لينة على ما فعل من غير تحديد العزم كما ذكرنا في سابقه فالتف ويجب في الية
العقد الى عقل الوصي لابل ربح الحدس واستباحه عقل شرط الطمان كما في الحديث ولو لم
والجامع والمعتق لانه انما يقع هذا لان لم يقصد لم يقصد الوصي على الوجه المأمور به
لاشرا لانه العقل المكلف به يتبع لغيره او لغيره فلا بد في الية من الغرض لانه لا يقدر
للموتى ولا لكفا باسرها لا تدرام الا من قبل ان يقره به كما في المقس ذوالالمانع وفي الحكم
والعينة والمذهب والاشباع والاشارة وجوب العقد لهما الاخر كما معنى وجوده في
دائم الحدوث والميثم لا يشاعرها خاصة والمعايير ربح عليها الاكثر من غير استباحه واذ كان
رفع الحدوث بمعنى ربح الماينة وقسم الاستباحة والاشارة ذوالالمانع في وجوده في
اليدين على الاستباحة وكذا التبع في الاقتضاد وقصر في علم يوم وليلة على الرغب والافهم
وجوبه في منها للاصل من غير معارف ان الوجه يقصد فعل المأمور به على الوجه
من الاخر اما كيكفائات واما وجوب عقد ما يقع لاجله فلا بد بل يلزم اقتضاده من ربح
الايمان ولا مدخل له في الية واليز حاصل يقصد فعل الماينة ما لم يربح الا الفاية على
من اوجب التفر من لها ولا سداها اذا وقع في ذلك معنى ان النوى لا يجوز ان يوجب
الوجوب والتدب لينة فلا يثبت في بطلان الوصي اما اذا نواه مع العقل فربح

ذالك فلا بد على بطلان ذالك ان ينادى من لم امرت بفلا متجاوزا لاجل ايقظني العقد الى
نقل ربح الحدس واستباحه الصالح انفق لينة في انه يجب القرب به الى الله تعالى من
الينة الواجبة ومعناه طلب القرب به تعالى اي ربح التدبيرة والاعانة ولو في طاعة من
امن داره جمع الفضلة من ذلك ربح التدبيرة والمقر كان ذوالالحزان ولا بد من الاطلاق
اي عدم ثبوت ذالك بغيره لغيره من ذبالا ومن وجب ان يقره لوجوبه ان وجب
او تدبر ان لم يجب ولو جهما وهو اللطف عند كثير المدبرة في تلك المقادير لا بد من ذلك
عند بعض المتقنين وانكره عند البعض غير الامور لا تستعمل في ذالك فاما العينة والموت
والمذهب ولا كف وان لم يذكر منها الوجه المأمور به وجوب عقد المأمور به على الوجه
المأمور به وفيه فامتنع لينة لم يوفى الخلاف في كل من كلهم عليه كما ينبغي
نهاية الاحكام فوافق الصلح منها وجب ان يقصد يتبع الوجوب لوجوبه والمذهب
لذبه او لوجبه الا لربح ويا ويلك الماينة في الوجه اعان الوجوب متسا لافانته وهي
طاهر المتقن بناسية اجتناب التبع لانه كذا في الصلح ودليله او وجوبه في الموتى فقلع
الايمان منه ولا يتم بدنه وجوبه هذا لغيره على غير وجهه في حق سائر الطوائف
فوعان من يميزه ذالك فلو نأينا ان الوجوب والتدبيرة في الماينة من جهة ان مختلفان و
لا بد من هذا العقل على الجهة المشترقة وهو لم يعمى انه لا يوجب ذالك في الوجوب ذالك او كل
مع العقدة فلا وجوب في التبع الشرايع فيجب الوصف والفايدة وقدر على اجتهادها جميعا
في حق الوصي الواجب لوجوبه وعند ذالك لا بد من التفرق لوجوبه والمذهب ومضا

من حيث التحليل والتحليل من حيث انتساب وعدم وجوب الاعادة ظاهرا لا نقصار الاجزاء و
المشهور عدمه وقد تواعد المتكلمون لا يعلمون من خلافه الا من اريد به معنى لا يخرج اصل
البرائة وانما هو ايراد ان اسدھا الفضل لما هو مريد ولا من لا خلاص من بينه ولا يتبع
الاستقلال بالاختلاف الاول فانما وجب لانه وانما الاستقلال في مفهوم العبادات
حتى يلزم ان لا يكون في الواقع بدونه ومنه او سلق او نحوهما معي وتوهم انما الاعمال بما
ليس على ظاهره لكن حقيقة العمل بدونهما فالحق صحتها او كمالها او فراها والعصية في عينه
التقدير بعد عدم الاجزاء وفيها انما قولها ذاتها لما حقيقة لكن فانه توجب العفة
على ان لا تقع الا من قبلها لا من قبله المقرب فضلا عن الاخلاص وهذا اجترار ليد في
المقصود به ان يسهل المدين لا يقع عندنا الى معنى الحديث الذي بين يدي وغيره وان
تعدد الصادق من الامور في نفسه وكان هو الواقع فلا كلام في العفة وان كان من حيث
وان وقتها احداث معين مبنية منها ان تقع الباقي ومثلها ان كان الحق في احد
او لا ينافي اخترا الا ان لا يرفع من واحد منها الا وارتفع ان الجميع ولا ينافي قول بالجلال
واستلحق بزيادة الاحكام لانه لا يؤول الى ان يقع بعضه في الباقي وهو كان في المخرج من الحق
وامرنا بالحق ان كان الحق في الاحداث والابطال وتصل في نهاية الاحكام ارتفاع الحق
خاضع بناء على تعدد الانا يتعدا لا ينافي ان تضاف اليها ان يقع الحق وهكذا الى اخر
الاحداث وان في جميع نفع البعض بقاها لباقي معنى بزيادة الاحكام والبيان والدروس
القطع بالجلال انما تقع المقصدين فانه قوله ان يقع الحديث لا ارغمه وهو تلاعب

وحيث ان

وعلى الاطلاق الذي يحكيه بين الحديث وفي الذكر وفيه وجهان من التامس ومنه من يفتي
الحديث يحصل له لان كل امر في ما يفي وهو يبين ان ارتفاعه من وكذا لو تولى بزيادة
مقينة استنتاج ما عداها اذا لم يات الحديث ولا تقع من قوله ولا يثبت استنتاجها اذ
يتتبع سائر الصلح سواء كفى بالاتباع او ضم اليها الرفع مطلقا او يقع بعض ما وقع من
الاحداث لا انما يقع في الباقي وقلا بالجلال حق ولم ينفصل بزيادة الاستبانة
التي لا تتم الا بالارتفاع المحجج وان نفعا ما اوى استنتاج ما عداها وانما في قول الجلال
في نهاية الاحكام لانه في خلاف مقتضى الجواز ولنا مقتضى القصد من وهو في قوله لدروس
البيان وهو في بناء على لزوم المقرب لا يتبعها او يجتزأ من بزيادة ما كان كما ان
في الحديث الذي انما يقع بزيادة صلتها ولسن وان قوله بزيادة صلتها صلا عدا بطل
القول بوجوب المقرب لا يتبعها او يجتزأ الا ان يتم الرفع ولم يوجب بطلانها لعل
في الحديث وسواء في جميع ذلك كانت العفة في نفسها او فضلا لغيرها في المخرج انما لا يقع العفا
كغيره من العبادات عندنا من كان في نفسه فانه الله وافتقار ما يوقه الحق ومقتضى العفا
المقرب في حقه وان فانه لا ان العفة ما يفي بما يتلحق من التامس ولم يتلفه كما في قوله
على لزمه انما يقع العفا في اولها من حيثها وكان تحتها لعل فانه لا يوجب لا بأس
ان سطر عليها العفا كما في قوله المبسوط واللعن وان كان قوله لا تلت وهو مقتضى الجواز
قال دار كتابه في العفة في اولها من كتابه من غير بزيادة صلتها قال ولعلنا لم نكن
معتين عندكم سكو البصيرة من الله وان حكمه في الحق والنهاية بزيادة العفة في حق الوق

لكن لا يرفع به حدثها فانما كانت عادته الفعل الموصوفين والمثابرين وغيرهم ولا يخل
 الطهارة بالارتداد بعد ذلك اذ كانت اوتراية كما في الخلاف والجمهور لا يصل من غير
 فلو عاد الى الاسلام قبل الحدث لم يعد الطهارة التي وجبها والمثابرين اقول انما يشاء
 بطلانها في الجملة خاصة ومنه من المعنى لا يرفع به لا بابتداء وانتهى بالارتداد فانه
 في الذكرى قلنا ما دام الكفر والوصول لا يرتاد في الانتفاء بطلان الطهارة فان عاد
 لموجب استدامته اليه المتأخر على الترتيب فلو ارتداد بينا وبينه في الذكرى
 والقدوس انما عاد في انتفاء الصلوة بينه وبينه من بقاء البطلان الرابع لو عرفت
 انما لا يشاء مع الوضوء لما عرفت من عدم وجوب استدامتها خلافا وان كانت اوتراية
 قبل كونهن المصنوع من غير فعل الوضوء في الوضوء فلو عاد الى الوضوء او المذابة
 ثم الاستدراك خلافا لما عرفت من وجوب استدامتها في الوضوء فلو عاد الى الوضوء
 الوضوء لا يفسد من الباديات والباديات منها ما يقع وقد مر الكلام في كونها على كنهين
 من الاجزاء المستمرة في الوضوء فلو عاد الى الوضوء في الوضوء او المذابة
 فالوجه البطلان ان لم يندرك كما لو عاد او لا انتفاء اليه او لا يفسد من وجوبها
 فكونها في الوضوء فلو عاد الى الوضوء فلو عاد الى الوضوء فلو عاد الى الوضوء
 ومع الوضوء وان جازا بطلان الوضوء فلو عاد الى الوضوء فلو عاد الى الوضوء
 بناء على جازيتها الى بقاء الوضوء فلو عاد الى الوضوء فلو عاد الى الوضوء
 الخامس لو رفع حدث جدي ولو رفع من فاعاد في الوضوء فلو عاد الى الوضوء

الوقت

الغرض من رفعه فيها احتجنا الا ان يبين لا بابتداء ولم يرفع الغرض ولا يكون بطلانها بطل
 لثلاثة اقسام الاولى لو رفع الطهارة ما تنجس به بقاء الحدث ولا خسر في القارة الفران
 او كما يشاء في الزم والكون على طهارة ودخول الماسد والاند والجمع لا الحدث بل كنه
 بحيث لا يباين الحدث وكان من يتبع حدثه لا كما يحضر توترا للذكر في الغسل الثانية
 واليهما لصلح الحضانة وقد مر من كمال المال الامور ومنها اختلاف الاجراء ما لا
الصفة بمعنى ارتفاع الحدث به وجوبه لا يحول به في الصلوة ويحقها كما انما في الحقيقة
 الغسل الذي هو حاصل بالرفع الحدث به وجوبه خلافا للجمهور والسر في عدم الانتفاء
 الطهارة والرفع الحدث ويندفع بالشرط الفصل في الاجزاء ان يريها اذا توفى
 سبحة اما طلق لا الكمال فيقع الفرج وما يتدبره ان الكمال في بعض نهاية الحكم والذكر
 فواحد في الترتيب وترتفع في الموقر والحق في اسرار الجسد ونبدأ في الوضوء كما في حديثنا
 المذكور في المتي والمتمسك انما يرفع الطهارة لغرض كمال الامور ومطالعة الفصل في وقت
 في الخمر في صحتها بين الامور والعلل للوقت في الاضرار في الفصل في وقتها في الترتيب
 الوضوء للزوم لانه في وضوء الحدث بين سبحة في سبحة ما يباين الحدث ما يباين الحدث
 قال والمختص في المقتضى الصحيح لانه قصد الزم على الضل اولا وما في الحديث من استحباب الزم
 على الطهارة صفة الطهارة للزوم اذ الموصل الى الزم والحدث في الحدث فلو رخصه واستأ
 من غير لا شاة لثباته في الضل في الضل الزم غايته جازا في الغاية في الطهارة في ان قبل الزم
 بحيث يتبع الزم عليها يكون من باب كون على طهارة وهي غاية جبره في الجواز في الوضوء

الحجب لا معنى له الا ان يتبعه الجرم او النكاح ثم قال ولو ثبت الحجب بعد طهرها بالبراء الى
فالاقرب للصحة لما قلنا وصح ما على القول بغيره قبل الفعل ويحتمل البطون لان الطهارة
لحق الله ولحق الزوج فلا يتحقق بل يتحقق طهارة صاحبها بما بناه لغيره من اجل ما بناه
الزوج على اكمال الطهارة من قولنا بل ينعى الحدث فخاص بان ينعى الساج لولا ان في الحدث
بعد يقين الطهارة الواجبة والمدد بالبراء فبقينا طهارة يقين الحدث والاقوى
الاعادة لان لم ينعى الزوج ولا ينعى الحدث فترده وكذا لا يستلزم جعل لعدم بناء
على ان ينعى الزوج وانما نرى مع الامكان والامتنان لا يمكن للاسقاط فابقى على الاكتفاء
بالقرينة لا مائة قطعا الاسم لا ينعى في حصة الاولين ومن وجب فافترق في العدة انما
القول فيها على قصد الذمة لا في حق بناء على اعتبار الوبر البطون لان على بقيد من العدة
قبل حفاضا الى ان يزوجهم ويخرج بعض الزوجين في هذا الوقت جعل العدة بناء على ان الزوج انما
يعتبر على وقت انعقاد الزواج لا على وقت الزوج بجملة الزوج او لا وهو كما في لعدم وجوبه
كل عنصر من عناصر الزوجية لانه بناء على ان يكون مثله بانه لغير العدة واما لما
منه في اوله وهو ناوله الزوجية في بنية الجملة وكذا استلزامه من العدة الثانية المدونة
مع اعتقاد الطهارة وكذا المصلحة في بنية الفصل انما ينعى من العدة الاولى كما يرتد اليه
فقد ابيى بغيره في من زمان ويكبر والنشأ نكاحا على ذلك كله وقولنا ذكرى ودعا
بني على ان ينعى المانع بعد من بنية العدة بل ينعى في تمام الاول على ان الزوج الذي يوجب له الطهارة
يصح ان لا قال وقد يتبين في حضور البناء على الاولين بناء على عدم محرم الزوج المند

ق

قوله لا يجب ان ينعى الزوج بناء على انما يقتل من بنية الذمة الثانية او في ما وجب له الذمة
او كان الزوج قد دنا ما في العدة بغيره على القول بالزوجين في المني والبراء بناء على ان لم ينعى
الحدث ما في بنية ويصنف بعدم وجوبه في كل عنصر من عناصره وكذا لا ينعى الزوج في حق من
في حجب الزوجين ما لا ينعى بناء على اعتبار الزوجين ولا يستلزم البطون لبطون الاولين قطعا
ينعى زوج الحدث او لا يستلزم في المانع وان ينعى في الزوجين بناء على ان ينعى في الزوجين بناء على
الا انما ينعى في الطهارة الاولى لم ينعى في الحدث بناء على ان ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى
بنيق على الاكتفاء بالقرينة او بما على الزوجين بناء على ان ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى
الاقتدار والحدث طهارة من بنية المانع من اكمال الطهارة وتدارك المصلحة في ما ينعى
وهو ظاهر المصلحة الزوج لورقنا البنية على الاعتناء بان قصد من الزوجين في الحدث من فوق
عند الزوجين من بنية الزوجين ومن ينعى من كمال الزوجين ولا ينعى من الزوجين في الزوجين
او مع من ينعى من كمال الزوجين لان الحدث في الزوجين على المصلحة في الطهارة بجملة لا ينعى
عنصر من عناصر الزوجية من كل عنصر من عناصره ولذا لا يجوز من المصلحة في الزوجين بناء على انما ينعى في
الاعام لان الزوجين بناء على ما ينعى فلا يجوز تفرق البنية على بناء ما لا ينعى من الزوجين بناء على انما ينعى
كان قد ينعى بجملة الزوجين لورقنا بجملة الزوجين ثم ينعى في بنية كماله لان الزوجين بنية المانع
ويكبر مع المصافات وكذا لا ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى
في الذكرين والبراء المانع والمصلحة في الزوجين بناء على انما ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى
الى المصلحة هذا على القول بالزوجين في حق الزوجين بناء على انما ينعى في الزوجين بناء على انما ينعى

ق

يكونه الحق المدب فانما لا يجرى مع انه وجب له ان يتناول في حقه ما هو عليه
وليس هذا كمن يملك ولاية فيقول اني قد اتيت بالحقين قال له في حقك
يرتفع وان لم يقبله على ما هو عليه وان لم يقبله على ما هو عليه وان لم يقبله
وقد اتى الحق في الحق لا كان له ان يتناول في حقه ما هو عليه وان لم يقبله
على ما هو عليه وان لم يقبله على ما هو عليه وان لم يقبله على ما هو عليه
ما يصح مع حكمه بها بل ان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
كما لو كان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
وهو لم يجرى مع الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
وفي الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
انما فيه ان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
فان لم يتناول الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
في حقه انما لم يتناول الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
فالاصل لعدم حق الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
الواجب وكانت بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
والاصل الصلح فانما قد تناهى الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

دخول وقت من حقته ثم لما دخل وقتها اصلاها بسلامها ثم امدت ثم نظرت في الحق في الحق
كان دخولها وقت من حقته ثم لما دخل وقتها اصلاها بسلامها ثم امدت ثم نظرت في الحق في الحق
خاصة لطلان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
منه بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
ببقية الحادثة في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
الوجوب في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
المقدرة ولم يكن علمها بتناولها بوقت كماله وكان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
فاخرها لا تلازم وجوب لا يتناقض لها بقية الوجوب انما هي انما هي انما هي انما هي
الوقت وقد مر في حقها في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
بقيت الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
على الوجه الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
فانما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
والاجماع على جعله بمرساة وهو الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
يجري عليه ما هو عليه في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
بقيت الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
والحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
من ذلك وفي حقته مع ذلك انما يكونه في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

الذين اذعن بيضا لابي يميل بينه وبينه وهو لم يفرق بينهما برهان تام كقول
تايح بينه ليصل ومن الما صوره من اننا اوله من الخمر يادون وعجبان كقول
الراس يبقه نفاق الوصل على الذين باقنا من هذا على ما كان في الذكر وفي الحق
انهم في اصحابنا اليوم وفي الذكر استقر على اجابا صدا بن الجند استقر وتدل على الحق
والوصف اننا ليا ينزول بين كلام او على نفاق حواء لا يتنا في اخنا واثنا قال اذا كان
بيد المخلوق نفاق يتجسها من قبل من صبح بيده ناس ورجل يتيه بين اليتي ورجل اليتي
وان لم يتيه نفاق استغنا به يد الراس ورجل يتيه ورجل الما الجدي في كلامهم
من نحو الخمر والاستغنا قال الخمر والطاهر ان باطن ليد اوله في الحق ليل بالظاهر
وعسى نفعه انما قال له وقد نال الخمر في ذلك قال لا قرب حواء بان دلع فاننا نفاق
بعد يد الخمر احد ما اخنا واطلوا لوت وعاوهم الايتا من الايتا من قوله بعد تسليم
على الخمر او الخمر او جفا لما الوصل على الذين يبدل على الخمر لا لاضلال الخمر الا ان
الما من الخمر ولين المتين بل من اهل الاو من الخمر في الذكر على استجابه له ولا
من بين الما في استجابه له وهو في قوله وهو في نهاية الاحكام وما جدير
عنه وابل من دهر ورجل يتيه في الاستجابه في الفرض وهو في اخنا وابل من
والرابع لعدم الايتا طما والذين اساليا ينزول نحو قول ابي جعفر في من رذاق وفتح
بلزجيان ناسيل وما جتيه من بلزجيان من قوله على الخمر في بيان يتيه في رذاق
قوله ليس في فان لم يتيه نفاق على من في ذلك ما نفاق الوصل انما في قوله عتيق

الخ

الخ يبلل الوصل وهو ايضا مقطوع به من وي والا اساقف له ما جدي وكما في الحق
والبيان للفرق ولهم في الحق وفي الذكر لوجها ما الوصل لحوار والحق الما
استانف الوصل ولوقد راجع من بين اليتي في انما كذا عتيق ورجل الخمر على الراس
والجبلين وفتح في الذكر في قال ولا يتبع فقد كانا له لابل الخمر لادن من بلل الوصل في
نهاية الاحكام راق باقل من الفل لثقة لما جادة الحوا ورجل الخمر من حيث لا يتيه رطوبته
وان لم يتيه ولا يتانف ولا يتيه قال وهل يتيه لدا لروا جتيه في الحق لا قرب ذلك
قلت وعاف الخمر يميل لينا على ما في الكتابين وعيل ابا لثم اذا لم يتيه الخمر يبقه ليل
وجهر الما من الترتيب وهو واجب الابعاد والحق من ان يبدل من جهر من بين اليتي في
ثم يتيه رطوبته لا يجوز تقويم من ذلك على ما قيل ولا الخمر بينا او بين اثنين منها فغيره ولا
من جيب بينا ابي الجبلين كما في الخمر والمراحم وكل من الخمر يبدل من باويرة
الطلاق من سبيد وجوب تقويم الحق على اليبا وكذا في الخمر في الخمر ان طاهر الجبلين
واليبا من اليبا من ويحمله كلام ابن سبيد وعدم الترتيب بينهما في المنزلة وبلل الوصل
والاطافات والوصف اننا ليا ينزول من محمد بن عبد الله المحقق المحمدي كتاب الخمر على الله
يبلل من الخمر يبللها باقها يبدل بالبين او يتيه عليها جيا صا قاياب يتيه عليها جيا صا
فان يبدلها قبل الاخرى فلا يبدل الا بالبين وفتح ابن اديس في بعض فواويرة الخمر في
وذلك الوجهين الايتا طما قوله العتيق في من لم يتيه الخمر على قديمه وابدال اليتي الا
وما ورجل الخمر في الخمر في هذا الما من من محمد بن عبد الله في رذاق من ابي الما من

يترتب منه ولا يغفل عن الربان لم ينفرد من كثير او بالجدوى ومطلقا كما يظهر من قوله
الذي هو الاول من بين من القاطنات وتلك استلزاما واحدا هو المهور بل الظاهر
كما في المتيقن ومن الجلي من انما المتيقن وقال ابو بصير في حيز من بيتي الربان من التزم
منه لانهم؟ الاول لقاطنات من المتيقن ومن الجلي انما المتيقن ان لا يغفل في الاول من بيتي
وان يكون في المار والجال الاول والقاطنات وكفى المتيقن في بيان والتعليق من بيتي في المتيقن
والظاهر في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
وبناء على الاحكام قال في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
المتيقن قال في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
التيقن في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
قد مضى المامور به وهو المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
التيقن في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
وفي بناء الاحكام ايضا من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
التيقن في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
عنه المامور به من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
يشمل من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
اولي والمختصة والاستحقاق بالضرورة وهي كثيرة والاجماع على ما في المتيقن وقال الحسن انها
ليسا من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن

سنة

ولاشك انما يطلون من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
والمتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
وقال الحسن في بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
التيقن في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
الصدوق في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
ثلاثا اجماعا كما في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
الى المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
الاحكام تكون بتدبيرها من المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
والتيقن في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
الاكفا يكف بها والامر كذلك لكن لم يترتب اليقن والى وقال المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
واحد او بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
ولا يلزم ان يدبر المامور به من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
وان المامور به من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
التكليف في قوله لا مال عندنا الى الكوفي من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
والاستحقاق في بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
امتنع فقد استلزمنا المامور به من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن
المختصة كما في المتيقن من بيتي في بيتي ما هو المتيقن ومن الجلي انما المتيقن في بيتي في المتيقن

وغيره اما لا يعرف كتاب يكون من الغيبيات كغيره ولكن في الجمع بين ما في قوة العلم المظهر من العلم
والغيبية وانما لا يجوز الجمع بينهما في الحدوث من المصنف ويختار في بعض رسائل الله تعالى عن القرآن
وهو على ما في بعض نسخ الالباس ولا يفسر الكتاب ومن سئل عن عتمة انه كان عن ابنه اسما فيقال
يا بن انا المصنف فقال اني استأجر مني فقال لا يفسر الكتاب ومن الورق واقره وقال انما
في غير ما فهم من عبد الحميد المصنف لا يفسر على من يفسر ولا يجدوا لا تفسر عليه وتعلقه انما هو يقول
لا يفسر الا المصنف ومن وعده في البيت الذي ادري في الجمع للاول فقال لا لا يفسر بعد ثبوتها
الكراهية لو وجوز من المصنف اسم الله واسم رسول الله من الالهة فالحديث في قوله تعالى
معد من اسم الله في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
فيجب عليه ان يفسر ما في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
العلم في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
تليق انما في الجمع ما في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
وكذا في غيرها او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
والانضمام في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
وهو في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
الجمع الا في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
وظاهر في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
المعروفة في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع

مضاف

مضافا الى قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
والانضمام في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
وهو في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
الجمع الا في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
وظاهر في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع
المعروفة في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع او في قوله تعالى في الجمع

الحج وفي الايمان الطمان مع الزوال للعدن وكما في المبروط والمختار كمال كما في التراجع و
المعبر ماس في الحج على ما في المتن ثم زالت ما لا يشك في ولا يبعد ما صلا به انما
شاك في المتن خلافا لما في المتن او السرايين منها انما في وصول الماء في الحج او في وجوب
والا احتياجا كما في التراجع والمختار في المتن بين ابي عبد الله في المتن من انما في
مثل قال في المتن مكانه وقال في المتن عدين فان بينه وبينهم في المتن قال في المتن
الصالح وساجد السلي والمطلوع اذا لم يقدر على تحفظه بين كل مائة مائة مائة مائة
وشهر في المتن وساجد السلي والمطلوع اذا لم يقدر على تحفظه بين كل مائة مائة مائة مائة
للموت ولا دليل على العفو من مطاوعة اربابها اكثر من مائة مائة مائة مائة مائة
مع عموم الامر بالوقت في كل مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
فيما كان قدما لم يكن دليل على العفو من الحد في الحد وود في نهاية الحكم وفي المتن
ان انما السلي في المتن واسم مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
وجوز في المتن الحج بين المتن وبين المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
منه لول والدم اذا كان بين المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
سلي الحج بين المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
المعرب في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
السلي في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن

والمعبر

واما معتق فان من يوجب طاعة قال سئل عن رجل يدين في قنطرة في يومه ادم واما معتق قال
فليعتق من يدين في قنطرة في يومه ادم واما معتق قال سئل عن رجل يدين في قنطرة في يومه ادم
منه فاعلم ان ليس في السلي في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
سلي سلا ما يوضح وان جعله في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
الو من في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
خاتمة وفي المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
سلي في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
الانسان في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
كما هو عليه وما ذكرنا من عدم الحاجة الى الحد في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
الى انما يفتي في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
لكن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
انما هو صاحب المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
وفي المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
سلي في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
فانما هو في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
الصالح في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن
من الجبل في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن

واما لما اذا ان رباعية مطلقة لم يجد لها الشيء بعد ما وضعت في العصر لم يبق لها في المظلمة
 يومه ولا يجوز تعليق قلة فيقول بين الاثنين والعشاة خاصة بناء على انه اذا بين الظهر والعصر
 لم يكن له من رباعية من غير فلا ينضم الاطلاق بخلافه اذا بين العشاء فكيف رباعية
 واجن مطلقة لانها لا تكفي نحو ان يكونا العشاء والظهر من المصالح والظهر من المصالح
 او العصر والعشاء فخلق من الباقية من اعيان لا يرتفع على ما بين العشاء والعصر ولا علم انه يمكن
 جواز اطلاق احداهما ويقبل الامر من هذه العيان كما مضاهه ويمكن قبول قوله في الا
 جواز اطلاق اية منها واليقين عليه ما دونه من غيرها على العاقل والمساوق والمضيق واليسير
 وجعل المواقف واليقين مع ذلك من اول الامر لا خلاف في الثاني للمراعاة اي بين
 خاصة فكيف بالرباعية رباعية من وبعدها من مطلق بين العصر والعشاء لا يضمن العشاء
 ولا مطلق بين الظهر والعشاء كما في المتن لا خلاف في كون العشاء والظهر من المصالح اطلاقا
 واما الما في الثاني فتاوية لم يكن من تباينين اثنين ولو كانا لرباعية من المصالح
 من طمانين في علمه من غير مع فصل كل صلات من صلواتها بطمانين واحدة وصل من كل
 صلاتين فان ذكر التعريف ان كل من الطمانين في يوم على الحاضر من كل يوم ثلاث
 صلوات والمساوق اثنين وهو من ماضيا فان ذكر ليخلف عليه قوله وان ذكر جميعا في يوم
 واثنين في يومين على الحاضر منها اربعة والمساوق منها ثلثا وهو ايضا بين ماضيا في وقتها
 نظرا لتباين هذا التعريف وهو بين الاولى وثانيها في يومين عام صلوات احد
 اليومين حتما وتعين صلوات الاخرهما بين على الاربع فتاوية بعد المظن لا يخفى

المغرب والعشاء المقتضين فيصلي ثمانية مطلقة من المصالح والظهر من ثم رباعية مطلقة بين الظهر
 والعشاء ثم ثمانية بين الظهر من العشاء ورباعية بين العصر في تقديم الثانية
 الاخيرين عليها وتاخيرها عنها او بالتحقيق بين العصر والاعوام فتابع ايتان العصر واحد
 والاعوام في الاخر والتحقيق في احدى ما بين ايتان العصر من تحتم الاوام في الاخر والعصر في
 حكم ايتان في العشاء وكذا لو كان في ايتان ايتان ايتان في الاكفاء بايع ان
 ولعلنا ان كان في العمل بقائه لثان في العشاء فله ايتان القدم وان كان في العشاء
 وبالعكس فيقول يحتمل العصر في العشاء مطلقا والصوت الثاني ان يكون الثاني في العشاء
 او العشاء الاخر من اليوم الثاني والتميزنا وجوب تقديم الثانية اليوم على عاقبة لا يوافق
 الاثنية بين اليومين بعد عدم جواز فصل الثانية من العشاء والاعوام العشاء وحصل فائدة
 الجواز لاصل البرائة من الترتيب يمكن ان اضلعها ان يكون عليه حتى شك في شغل وقتها
 ويخرج الاصل بتوقفا وانما على العلم برائة الدن من فائدة اليوم ويقوى على الواجبة
 مطلقة فلا فائدة للثانية خصوصه في المحذور في اليومين يفتي بجواز رباعية من الظهرين
 ثم معربا بين الاداء والعشاء ومع العرفان يصلي ثمانية من المصالح والظهرين ثم معربا بين
 والعشاء ومع العرفان يصلي ثمانية من المصالح والظهرين ثم معربا بين الاداء والعشاء ثم
 بين الظهرين قضاء او العشاء موددة ومع الاطلاق ثمانية كذا لدم رباعية من الظهرين
 ثم معربا موددة ثم ثمانية كذا للثان رباعية من الظهرين ثم معربا موددة ثم ثمانية بين
 قضاء والعشاء موددة ورباعية بين العصر قضاء والعشاء موددة وحمل على انه لا يجوز

لم يقدر على الحقيقة مع ان الناس في سنة عالم يعلموا العلم ولا يعرفون كنهه ولا يتصورون الى الحق المبدع
 وان اذ جاءوا الى الجبلان فلهذا لم يجدوا القريب طهارة من المغفرة من طهارة بل انهم كانوا في
 العلم بالحقية ثم من غير فهم حكماء لم يجدوا القريب طهارة من المغفرة من طهارة بل انهم كانوا في
 طهارة كفا في الذكرى اذ في البيان وحق تكليف القائل المقصد الخامس في عمل المجازة وفيه
 فضلا لا اول في سيرة وكيفية المجازة يحصل للربيل والمراة باسم من لا لا في الدنيا في انشا
 الى خارج الجبلان من علم فقط مطلقا على ما دون وما او يتفطر انصف الجواهر لا في الاشارة ولا بالان
 والنصوص وما في كنهها الخفي وكثير من الاتباع وصل اليه من قدام الذين علموا على الغالب
 كما في السرائر والبركات في الحق المتيقن ومن الاجازة في حقنا الفصل اذا استقر من جميع كمال
 يظهر من المتبع المبدأ ليعمل المراد انشا اليه الى الوجود ويشمل الاطلاق من جميع الخرج
 المحصور من بين شيان ومكانة الحاشية بالغة الى ما في الوجودات الحاشية من جميع المهور
 راجعة الى العلم بالحقين مادام رجاوا وادبوا في الحق باطن السبحا للذبح وخرجهم من فوق الحق
 اذا خرجوا الى الدنيا في شكل ذلك هذا الى المخرج فانما يشبه بين اثنين بالحق والحق
 والعقد صحيح على ان صغر مثل اخادهم من اول يلبي مع الحق ويقتلها يخرج من الحق فاعلموا
 اذا ساءت الحق ودفعه من غير فهمه فعلوا كما كانا من حق لم يجدوا حق ولا من حق فلا
 ما بين حق في غاية الامكان وهل يكون الحق في المنة ام لا بد من الذين لو انشا اشكال تلك
 من قولهم تعالى من، واذ في يخرج من بين الصلوات في ارباب ومن اطلاق الامانة بانها الحاشية
 اذا انزلت من فوق ثم طامس النهاية والوسيلة لاكتفاء بالحق من الحق وتدنيطه فذلك

منه

من المبدع ولا تقطعوا الصالح وعقبت من العلم والحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 والتكليف والاصح وجميع البيان وروى من الجبلان وحكام الراوي وكفى بيان النهاية في الجبلان
 الاكتفاء به للربيل وتكفي الحق في الربيل من الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 ويجوز الحق فليست في الجبلان فلا يجد في انما كنهها الحقين بعد يخرج قال وان كان من سيرة
 فليست وان لم يكن من سيرة فلا يجد في الجبلان قال فافرق بينهما قال لان الربيل اذا كان صحيحا جاء
 الى الجبلان في حق وان كان من سيرة الحق لا يجد فان خرج منها الحق في الجبلان والحق في الجبلان
 وجدت فيه راجع الى العلم بالحقين وبيان الحق في الجبلان مع انشا الحق في الجبلان والحق في الجبلان
 انما ذكرنا في الذكرى اذ في العلم بالحقين في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 ولا من سيرة وكما في الجبلان بعد الاشارة الى العلم بالحقين في الجبلان والحق في الجبلان
 باين في جميع اديني قبل ودين ودين في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 فاعلموا انهم فعلوا على ما في الحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 الا انشا الحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 الرجم والحد ولا يوجد عليه ما من ما، لان لا في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 ابن سيلم اذا دخله فقد وجب العمل بالحق والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 ما في علم من علمنا قال هو اسما لما يتبين في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 الحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان والحق في الجبلان
 قال بعد ذلك وانقل في هذه الايام عن بعض الشيعية لا ما بينه ان لا يفي في الجبلان

للاصل من ايات الخباية واما ايات الخباية فكما تقدم وفي الموضعين ان تقول يجب ان
كل صانع سلاعة من هذا من مثل من جارية او من مثل من ينجس من مثل من هو ساطع واجل
الشيء يتاخر على نوع الثوب والصلق في من هو في النجس بعد الصانع من مثل من
يعني من انا من هذا الذي وجد في الخباية بعد الغسل لا من من من شعور بها او من اقول
ان لم يتبع الموضع من ان نوعه ولو يجمع من الرجل من المنة بعد الغسل لم يجمع عليها الغسل
للاصل من الصانع والاصح الا ان تعلم جميع منها مع الخلق في نهاية الاعمال التي ان تكون في
شعور جميعها ما كانت به شعورها الصلة بالاختلاط والسطا الفيد به اذا كانت في
بوجودها غشاها لم تكن تعلم كونها مع غيره لان الاصل في الخباية من الصانع ان يتلقى عليه
الان يعلم المصنوع لا يجمع على ان في ذلك من عادتها الغسل اذ ان يكون ساطع في قوله
التم في من من شعور وعلما ان هذا ان يجمع من المنة انا من هذا الرجل ويجمع الغسل
ما يجب به الوضوء من المظاهر الملو بالاصح واما ايات الخباية في اياتها
عند اول الاغتسال فانه من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
والمراد بالاصح وكذا الحق في هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
ونهاية الاعمال على اعتبارها من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
فانها وجوبه من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
جميع النجس ما قبل الصانع ولو كان من الجوانب لا بد منه لقوله تعالى ولا جناح الاثم
يسئل حتى تغتسلوا وقول في جوفه من من ذوات الخباية على جملتها من جوفه فليته

وكبر

وكبر في ذواته واما من في الوضوء من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
اباها من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
عند الاغتسال في النجس من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
الرجوع الى الجسد وصدق ما في هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
في الوضوء من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
ما تاخذ من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
واسول الغسل عليها وتلك اذ من باصطناع وانظر الى ان لا يتلقى من راسه ويجعل الاصل
عنها الماء في هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
التي في الغسل واما من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
الطيب على ابد من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
او يجوز مثل الرضا من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
الروم والطراز وما في هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
لا ماس من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
لا ماس من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
فما اصلها الطاهر من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
الوضوء من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع من هذا الموضع
الترتيب تقديم غسل الراس اجماعا كما في الخلاف والاستقرار في ذلك ولقوله تعالى

حقيقة لا نه اعطاه الله جميع البدن وانما فيه ولا دليل على اننا اذا لم نكن له الجبين
الاولين كما عرفت والاصل والاختصاص اذ لا ترتيب بالقياس على بن جعفر
اخاه ثم من الرسل يجب على غيره من الجاهل ان يعترف بالمسألة فيقبل راسه ويصير وجهه
يقدر على ما سوى ذلك قال ان كان يستلزم انما المبدأ بمرقة ذلك ومن لم يجد في
حجة عن الله ثم في رجل احبته جارية فقام في المحل حتى مال على جبينه فخره ذلك في العمل
قال نعم وهذا كما في الحق مطلقا ولا يضاهي على المطلوب وفي الذكرى فيمن لم يخاف
الحق بل لا، انما للبدن قلب واحد لا يمكن له ان يكون في الارض والسموات
او ليس سقوط الترتيب في حق من ذلك للاختصاص والامام على ابناء في الارض
وفي وجوب العمل بغيره اذ لا ينفك عن الله تعالى في الحق على ان لا اصل في
الاثر والاختصاص في الاستماع من فعله بغيره الوجوب قبل وجوبه في غيره ومن الصلوة
وعزها اذا فعل قبل وجوبها وجوبها من شرطه والامام على ان تركه الى
يقضي شرطه ويؤاخره لا ينافي الوجوب اوسع وانما تظهر الثانية في فعله قبل وجوبه
مشروط بغيره الوجوب والصحيح انما جعل في الله ثم من المنة بما فيها الرسل فحين
وهي في العمل فمقتضى ان لا قال قد جازها ما يثبت الصلوة وهو لا يدل على اكثر من
السعة والقول في حينه في صحيح زرق اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة
وان كانت دلالة بالمعنى وانما يمكن العمل على الصلوة او الاختصاص بالصلوة او الدقة
وجوبها جميعا لكن انما يترك لو تيسر الدلالة على وجوبه بغيره وانما هو ان يوجب

في المنة

والصنف في المنة والتمتع والتمتع والتمتع على وجوبه بغيره وبما كان من ذلك وكما
الحق في الغرض من بعض المبشرين والمهند على الراوي في من سأل عن السيد
واكثر من ان يكون قد لا بد من العمل بغيره في المنة المنة المنة اذا تعلق بها
وجوب العمل اذا اذله فقد وجب العمل في المنة والتمتع والتمتع في المنة المنة المنة
اذا حق الصوت وجب العمل على ما يجب اذا ظهرت واجبة بالامام على وجوبه في المنة
العام من المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
وقد صيغ الاصل ثم لم يردم الوجوب بغيره وجوب تقديمه على غيره في المنة المنة
المعروفة والاولى لا تستلزم العمل بغيره في المنة المنة المنة المنة المنة المنة
يرتفع هذا بامام على ذلك ان الله يقول في المنة المنة المنة المنة المنة المنة
اذا وقع في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
ان تستلزم العمل بغيره فان لم تفعل فليس له بها من اذله في المنة المنة المنة
والجناية بغيره في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
والصلوة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
المشروط به ولو لم يبق مذكورة وسأل انما العمل بالصلوة المنة المنة المنة المنة
الجناية به او الامام معارضته الثاني بما في صحيح ابن سنان في المنة المنة المنة
والاستئناف واما في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
ان يقتضيه وتنتهي فافضل من المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة

والله من يبع او يقرض او يدرهم او يدار او ينفق في حق الله تعالى ان يراد به نفس الله تعالى كونه
وغيره كما ان اللفظ ظرف للمنفق بالجملة فظاهر ان المراد انما هو من نفق لانهم نحو لوج
عظيم كن وعبادت من فطاهرا في الحق كن تعلم الحقين عدم المنع لانه استغنى عن
وان ذكرنا من صطابق لفظه تعالى ثم قال وفي جميع الامور محمد بن مسلم في جميع
سنة من غير ان يزل الدرهم الايض وهو في فضل الله ان لا ينفق بالدرهم فان كان
الحب وعاصمتا كما يكون من ذلك الدنيا لا يجد الله من هذا كان يصير من حيث لا يشاء
حبل اسوة من القرآن في الدرهم في الراية وفي الحق ويوضع على علم الحق في وقت كماله
محبوب من تامل من اياي في جميع من ابي عبد الله في الحب محمد بن الدرهم وفيها اسم الله واسم
فقال لا بأس به وما ضلت في الله متفوق في الدرهم الايض هو الذي الحق في نفسه
الحق من حسن الدرهم من من من الاسم واسم الله كونه نفس جابر اهل تلافى الحق وفيه
فلا نصير له يد غالب الحق باسمه تعالى اسم الابناء والائمة في الحق وجعل الحق وصاحبه
وعقده ويوسطه والراقي والمحدث والويلد والاصحاب والجميع والاسلام والاولاد
والارثاء والحق وكما العهد ولا تفرق في الحق وان تامل لفظه والاعراب في الحق
في الحق والحق والحق في الحق لا اكل ولا تفرق لا بعد المصنفه والاستدقاق كما في
وفي الحق الاعاء عليه وذا الصدوق في الحق والهاية والاسم على اليد من
وفي الحق الاعاء عليه وذا الصدوق في الحق والهاية والاسم على اليد من
وفي الحق الاعاء عليه وذا الصدوق في الحق والهاية والاسم على اليد من

من بين مقتض فضل وجهه والكل وشرب وكان ينفق لربنا في الله تعالى كونه كافي لفظه
التيهة لكن فيها زيادة الاستدقاق ايضا وفي الحق والحق والحق والحق والحق والحق
جميع الحق اذا كان لا يزل ينام بالكله من يبع في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
سلا لعمدة اباكل الحق ان ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
لا اكل ولا شرب ان ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
بند ثم البيان في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
فقطاد والمصالح وعقده فان بها انه لا ياكل ولا يشرب ولا الصروق وفيه ذلك
مقتضى ويتبين وقد تقدم من الهاتمة والسر في ذلك ان لا ياكل ولا يشرب ولا الصروق
في الحق والمصالح وعقده فان بها انه لا ياكل ولا يشرب ولا الصروق وفيه ذلك
والله اعلم بما من قول الله تعالى لا ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
من لبيد انما في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
وفي المذهب لا ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
وفي الحق الاعاء عليه وذا الصدوق في الحق والهاية والاسم على اليد من
يصلح ليشان من ولا يجر لما من لا ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
لا بأس بان ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
بغيره لا بأس من خلافه ولكن ان ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه
لقول الله تعالى لا ينفق في حق الله تعالى كونه كافي لفظه

المبني بقوله فانما يجب هذا الخطاب لم يخرج منه الحق على اتفاق الجائز لانه قد وجد ما زاد
على سبب ايات من سورة القدرية وفاقا للحق المحققان من معنى من طاعة الله عن الجنب هل
يقول القرآن قال ما بينه وبين سبب ايات وهل منها الآية اذا كورت بها احتمال وانما
الحوان فلا مل ولا ابتداء في كونه والاجماع على ما لا يستغنى عن اللفظ والامكان لانه
وحرمة النافي وهو ظاهر للفظه والبناء على اختلاف الاستسار ويجعل التهذيب وكل كلام
من بعض اصحاب وفي الموطأ الايقاظ الا ان يزيد على سبب ايات فيكون فيها كرامة
يقاها على بعض كما في التاييد مما بين ما سمعته ومحمد بن طاعة قال ما بينه وبين
سبعين آية وانفس على ان من في القوي والمضي من بعض الصحابة فتمت وفي رواية الاسكاف
سكاية عن الناصبي الخلفي الصدوق في الخصال ورواه في المراسم وابن سيد كراية القرطبي
لمصادر القرآن في الاطلاق الذي في قوله من المؤمنين في قوله في المروق في الخصال
سبعة لا يصدقون القرآن الا كج والسيد وقال كيف وفي الحام والجنب والنفاء والحاج
وظاهر من سبب انشاء الكرامة مطلقا ولعله من غير ما بعد العذر عنه بما على مكان
جبا في التاثير مع امرائه فلا يقرأ القرآن قال في حق ان ينزل عليه ما نزل من السماء فخرها
ومع التاييد خصوصه ويقل الحقيقة من من الاخبار وقال الصدوق في بعض رواياته
الغزاة وروى عنها في نهاية الاسكاف وروى في البيع واليسين ثم قال سبحانه الذي هو
هذا فاما كما لم يقرن على صفاته فانه من الكوب لم يكن كثرها لانه اذا لم يقصد القرآن
لم يكن من الاعمال العظيمة قال وكذا في جوي على سائر ايات من الغزاة لا يقتضيه القرآن

لم يكن عواما وعدي في ذلك لفظي وعمم التوبة انشاءا للكل ما في الوقت ويكون الاستعا
لعموم ما في البناء الاستعا في الوقت من التقليل لكي يماثل الاستعا في البقاء ويجاز
استطرازا كما عتلتها حتى ابرئ بعض وعده الله من بطلان قوله ثم انه كان وسكانا يدل
الرجوع فاسا به جازية وفي مكان بارز قال قد عرفت ان اللفظ فضل لهم احوالهم فامتلأوا
خلوفا ووضعوا على ثبات ثم جوا عليها الماء فضلوهم ويجوز انما في المجد لشيء
اولا من مجدها كان حرميا او بينا فان حرم الله ودخل الحرم فاما حرم ما رويان في
والجواز للاصل والاجماع كما هو ظاهر في البناء في علماء الصدوقين ورواه صحاح انه
سلكا لما قرئ من الحامض والجنب ما لا يباحثان منه ولا يصحان فيه قال لانه لا يعدون
على اخذ حايته الا منته ويقدرون على وضع ما في ايديها في جرح وكذا رسل في علي بن ابيهم
في تقنين من العمة ثم انه سلك ما بالها يصحان فيه ولا يباحثان منه فقال لانه لا يعدون
على وضع النقي من غير دخول ولا يقدرون على اخذ ما بينه حتى يدخلوا من مكانه
ويقتلوا لانه لا يباحثان من الحوى وما الوضع من غير الذي لا يباحثان من الحوى
الجواز من غير الحرمين للاصل والجماع لا يبرهن على وجه الاجماع كما في المنقذ وليس منه
التزدد في جوابه فهو كالمالك وانما خلوف في بعض الاخبار المنقذ بعضنا الحق في بعض
مروفي نفعه الاول كما لم يوجب عليه لعل عندنا كمال الزرع ولا يبيع منه لانه
صحة الاسلام لا تفتا القرب بدونه وان قرأ الكافي لوجب الاتي في التاييد لا يقط
منه ما سلكه ثبوت وجوده بالجائز من اثار التاييد واسقطه ابو جعفر ولا من المرد وان

الزئبق والبرودة والاضرار وفي قوله هو الدم الاسود المظلم اعياح من المنة
بحر ان دسرة على وجهه لم يفتح ويتلقى به اسكام من بلوغ المنة وانقضا الدم وعين
وهو كقول من يلقى الميوط وفي الحامض دم يجب له تلك الصوم والنفق ولقيل به
مع اخضانه من المني المحي ولوقيل دم ليليد من كثر تدب الا بال وفي قوله
ان الدم الذي له قتل بالانقضا الدم والليليد من دم في الاقلام من المني لا يفتح
النافع هو في الابد اسودا واحمر فليظن سار له دفع قال في الترح وانما انقضى على هذا الترتيب
لان بين من من الدم عند الانشاء وتدرى من وجهه قد قال دم المحي بالرح
اسودا ومن في بعضه انما هو الدم المحي الذي قد قتل في القتل وقيل كان في القتل المصطلح
والقوي وفي المنقح هو الدم الاسود المظلم الحار مع بقاء وضعه فالبود وبقية المني
وفي الاشارة هو في الابد اسودا ومن في حمة من لا يفتح في القتل هو الدم الاسود
واقبله ثلثه الدم متواليه على راقى واكثر معش وعبارات هذه الكنا لا رتبة في الترتيب
المصطلح ومن وعبان الالين تحت الترتيب بالبحر بقوله الدم الاسود عابا ومن وفي
الحزب من الدم الاسود المظلم الذي يخرج حمة من راقى فالبود ليليد فقد من الدم
مع بلوغ المنة ثم يعبر لها مادة في القات فتد والحب والحب من راقى في الابد الى المني
ما في الكتاب وهو يظن في امثال الترتيب بالبحر ويقوله الدم الاسود الى قوله ولقيل به
وهو الى قوله يعبر لها مادة او الى قوله يحكى في راقى الالف ان في المحي بالعدن يكمل لها
اي بانه للعدن بالخلق في العظيمة التي تستعملها او لمرئيه او به وبعده وان تنظر في الدم

عنه

العدن لا يتبادر الا بانه وقيل به اكثر اصحاب وان من في العظيمة من في الدم فالاكثر
ومنهم من في كثر كثره والابن على ان يحض وفي المني ان فضل ولذا انقضى في المني في الترح
على الترح في حمة الكتاب وهو ليليد بانه تد لا يفتح مع ذلك الا ليليد ولذا انقضى
فقال قلنا بوجوه المحي في انما هو بالزنا المصطلح ومنه هو المحي من ان يفتح بالعدن لا
ويشفي بالبحر من سري ويا من سورة وعنف من حارة ويحكم بالدم المحي ان يفتح من راقى
والبحر في الترح من لا يفتح في العظيمة والفتح والنهاية والبلوط والذهب والسر والليليد
والاصابع والمحاج لقول الله لان هو ما غلب على بلوغه من راقى ورجلهما وتسلط صبيها
الروح فان يفتح الدم من الجانية لا يفتح من المحي فان يفتح من الجانية لا يفتح من المحي
في الترح وكذا روي من الرضا وفي الكتاب العكس وانما روي في الترح في الدم
واين عاوس وكما يبين ما في الذهب وان في بعض من في الجانية ولم يفتح المحي الجانية
لا رسال المحي واضطراره وانما لكون المنة الما من مع كان يعلم ان بها فتر في الدم
الحاجب وانما من الجانية في الاستحاضة فلا يحكم بها الا بالابح من ثمانية المحي في الترح
مع اصل البرائة ما يدم الحاضنة ولم يتولد له ولله عايشا لا يتبادر في العظيمة في الجانية
يقطع به المنة الا في الكتاب ولا رتاد ونجاة في التمام والمحس كماله في بلوغ في
سرين او بعد من لباس وهو سون الترح في اي المنة الى المني وهم كما في مروج الذهب
ينيط من ماس من ماس من ماس في يمين والخط والديوان والمزب والذهب
للزهر في قوم بين لون سواد الطرق وفي المحال والنهاية الا في قوم بين لون الطماح

من كونه جيتا منج مائل وقيل لا يتغير لها كانه حنا وفا الذكر الا فربا لا يتغير لها
 وهو الاقرب اذ لا رجحان لاسم من طرف الضيف ولهذا لا خلاف لم يذكر هذا الشئ
 وقد يتدور فيه كما يظهر في الحق والحق هو زيد شوطا منها عدم المعارضه بالعادة
 المعه على الحار ولم يكن المعه لغرضه في غير ذات الحادة ومنها التخرج من لا يبرور
 يكون لغرضه لميلنا بالاحتكامه وعلى انما لا يجاب فهو داخل في الغرض ومنها عدم العلم
 بصحة اقوى وليس في الحقيقة من شروط البير او الرجوع اليه لتحقيقها مع المعارضه لكنها
 ترجع الى الاقوى والحق لا يثبت لشرط رجعت الى البير حيثك الحق ما تاهد وما تاهد
 الغالب منه وكان على معناه الباقي الاحتكامه وفي المبسوط اذا واثا الدم المبدن ما
 هو بصيغته الاحتكامه لثمة عن يومئذ واثما هو بصيغته الجيتا بعد ذلك واستمر كما
 ثلثه ايام من ذلك الدم جيتا والحق تلهما وما رت بعد ذلك الدم الجيتا قال الحق
 بينه اسكال لانه لم يحقق لما يقر كثر ان قد ان لا يتغير لها فقتصر على ثلثه لانه اليقين
 كان وجهها وعن في الذكر ولم يقر من الصدوقان ولا المبدن ولا ابن زهرى للغير
 ونقر ابن زهرى على ان عمل المبدن والمضطرته على اصل اقل الطير واكثر الجيتا والمبدن
 اذا دام بها الدم تحقيق صبيغ ثم هو محتامه فان دات في الحادي والعشرين وعاشرا الى
 ثلثه من صبيغ تافى حتى اقل ايام الطير وكذا لو قطع الدم اول عارته بعد ثلثه ايام ثم
 رات في اليوم الحادي عشر من وقت عارته الدم الاول فانه دم الاحتكامه لانها دات
 في ايام الطير وكذا الى تمام اثنان عشره فان دات في اليوم الرابع عشر وما كان في الجيتا

المستفاد

المستفاد لانه قد استوفى اقل الطير وهو عشرة وقال وعلى هذا يعتد من الجيتا من اقل ايام الطير
 ويحكم بان الدم الذي تراه فيها دم الاحتكامه الى ان يستمر لها عاده تغل عليها وترجع اليها
 قال وعلى يقينه الاحتكامه فقتضى ما ذكرناه وعلى عمل على اصل معلوم فظاهر ان المضطرته
 ايضا كذلك وان حكم النجس يرجع المضطرته الى ثمانية ايام ففقدن في ايام الجيتا
 على الرجوع الى ثمانية ايام فيقهر لها عاده ولو كانت المضطرته والمبدن ففقدنا الجيتا
 رجعتا لمدة ثمة خاضعة في الحد وكذا في الحاله لعماده ثمانية ايام من ايام الجيتا من ايام
 كانت وفاقا للشهور ويصدق قولنا ويجوز في غير ذلك ويجوز من علم الاحتكامه تنظر
 بعض ثمانية ايام فيقول انها ثم تستظهر على ذلك اليوم ومن يرجع الجيتا من بعد من ذلك
 عن ساعه ساعه من جاريه حاشا ولا يصحها قدام وجهها لثمة الشئ قال في اها مثل قريتها
 وقول العتق في غير ابي يعرب في النساء ان كانت لا تفرق ايام فقامها فاشتبك حلف مثل
 ايامها او ايامها ايضا لثمة واستظهرت ثلثي ذلك والامنا وبصغته مع الاكتفاء في الاول
 ولا لا يجرى بعض ثمانية ايام ويصدق الجيتا الرجوع اليه من اختلاف قال الحق كثر الجيتا
 في ذلك تقاضى الامان من فضلنا على العمل بما لا بد من ذلك والطن بانها كاحد بين ثلثي
 كلين على تردد عند جاريته وعن من في المنقوعا من عمل يوم من اعضاها واستحالة
 في ثلثه ايام الرجوع الى العاده او الى الجيتا والتحقيق بينه وبينه في كل شهر او سبعة ايام
 في قوله من الجيتا فيه من ثلثي ثلثي وعقيق في كل شهر في علم الله ستة ايام او سبعة ايام
 يكون المعنى فيها علم الله من عارته لثمة فانه القائلين واستظهرت ثلثه ايام ولا

به واقتضاس المبدئية لاقتضاس من جملة ما لا يقتضاه فيها لغا لا حصل على اليقين و
لا لا مضطربة رات دما او دما قبل فالان في غاية الفتق انها وديا كانت
معتادة ضيقها واخذنا على ما وصفت كلام الخليل فيكم البقي يرجع كل من المبدئية
ما المضطربة اليقين ولم يحكم بين زعميه برهني منها واشتمل في نهاية الاحكام ردها
الى قل التحيز لانه اليقين والى ان يكون كذا ولائنا لليقين الاعتدال واما في
كالمعنى والمادة وروها الى لاكثر لانه دم يمكن كونه حيا ولا لانه لا يمكن ان
اليد منه فان فقدت في فقدت في العلم بها وتبين او اختلفت في مادة امرها
من اصل بلدها كما في البسوط والاصباح وكذا في الريلة ولكن ما شفا لا لاختلف في
الاقتضا على انها ان فقدت في النار بيت اليقين وكذا في الحر والبرق وجعل
ما اقتضاه والرائس والمهذب ولكن ما يغفل في ذلك مع اتحاد الابد ومطرفة
النافع والتحيز على اهل باور لا رندا ونهاية الاحكام كما تكاد واخذ في الحق
عدم اعتبار من وفي المعنى في الرجوع الى الاقرب ان اخص بالفتح ولا دليل له وان
يعلمه الحق بانها كما في انما كما يغلب بانها كانتا معا فافا في كل في الطابع
والجدير والاصل يوجب الحق بذلك ولا كذا الماسية في السن قال اليهيد واما
ان تقول لفظنا هذا لعله فاذ لا شامة بعيد في ما وفي ملازمة قال
المتاكلة مع السن واتحاد البلد عييل مائلا وفي الحق امكان ان يقال في المتاكلة
الحق المنة ما في انها وقاينة بعقل الله ثم في كل يونس في المنة اول ما في

ربها

وجا كانت كثيرة الدم يكون صيغها عتق ايام فلا يزال كلما كبرت نعتت حتى يرجع الى تلك ايام
قال وقوله كلما كبرت نعتت الى على توبيع ايام على الامور فاما بانك واما بانك لا
من اهل فلا تنشق الايمان على اهل دونهم وتبادر اهل من سائرنا والمخير بين
وقيل في بعض ثمانية ومنه من علم بيقين على الاكفاء بعض لنا كما يعطيه اقتضا من مقتضى
فقدان من عدم اتفاق التافين غايها وديا اعتبارا وتعدا مع الجمع مع ان اعتبار الجمع يوجب
اعتبار لا يبدى والامانة من قربته ومن بعد اختلافه فافا في كل من سائرنا
عشقات فاكتر على سائر ايام ومن ذكرها لاختلفت من في فقدنا الحق في الاختلاف
ويكون ارا في الاختلاف الى كل من سائرنا طبقة العربة واليقين اعتبرنا القربة
كما ذكره الشهيد مع اختلاف من طبقة ولحق اعتبار الاكل كما قطع به وفي نهاية الاحكام
انما مع الاختلاف ينقل الى الاقرب الى الاقرب من الاقرب على كل ما في الحق
ويجوز الى الاقرب وكذا الاقرب مع اعتبار الرجوع الى الاكثر علوا بالعلم الاقرب اعتبار
الاقرب مع تفاوت لسان فلو اختلفت الاقرب ردها الى من هو اقرب اليها ثم قال
لو كانت بعض الاقرب يختص بفت والامر في كل الرجوع الى الاقرب حصول الاختلاف
والرجوع الى التلويح والاعتناء طاف فقد ان اختلفت في حق المضطربة في كل
مبشرة ايام كما في كل يونس من قوله المنة في كل من سائرنا فافا في كل من سائرنا ايام
ثم انشغل وسوى ثلثة من يونس اواربته وعش من يونس قوله الله ثم وعش من يونس
استمر بها الدم اول ما في الحق فافا في كل يونس في المنة اول ما في

او الوسط او يربها حاد او منكبها اثنان الا ان عيشت بثلثة قطعا العوم او ذل الرجوع الى العادة
 فان ذكرت الاول عيشت به وباشين بين او الاخرين وسيبين قبله والوسط حفته
 يوسمين او يربها عيشت كما استعمل في التذكير ويعقربا اثبات التيزان كان خلافت
 السان لصر واصل منها جعله الا من تليها للوقوف في الموضع المجهض يمين وكل من طر فيه
 متكونه وبه هو الاخرى وقد قبلها من غير او لا يبر او وسطا او بالعكس وذلك لانها
 الدم الان في اخرها من غير من لا يبرم كان في اخرها من غير اياها العاشر فابتدأت لان ما لم يبر
 العاشر وفي الوسط وانتهى بها الان الى الاول والوسط والوسط الاول والآخر
 وقد عيشت باليمن من ثلثة قطعا كان بين ومن فضاء وسطا فان لا يبره مضاعف
 يكون حيفا قطعا ويكرها في اربع في ذاك العدد فانها تذكير في الجمله او فضاء لا يقطع
 الحيف في كل وقت محتمل لا يقطع في الاول لا يقطع في الاخر بايع ما عيشت به الى
 وفي الثاني لا يقطع في الاخر من الاخر وهكذا وما مثل التيزان كان في مثل المصم الا
 فيها تعلم حيفا وقصص من غير احيانا ان لم ينعصر الوقت لخل الحيف منه كما اذا لم ينعصر
 الدم في الاول بعد معرفته الاول او يمين او ثلثة الى ثلثة فلا ينعصر الا اذا
 العدد كما اذا اخطا الوسط وان لم يبرم فلا ينعصر في ثلثة وكما اذا اخطا الحيف في ثلثة
 ما ظهر في السادس فلا ينعصر الا حفته وتعمل مع ذلك فيها اذا اجاز ذلك على ثلثة
 وفي الرابع في اربعة او احد على ما في المصوب وتعمل بين العين فيها اخطاها ويعلم ذلك
 من اعنتها لها فلا يقطع على اختلاف ان لم ينعصر من ثلثة عوم العشر وهذا هو الثاني

وارجع

وارجع الى المصوب لكل ليس فيه الا ثلثة عوم العشر ونظما في المصوب والمخبر الا قطعا
 فيها جدا ثلثة على ما لا استقامته والحكم بطرهما اقطارا على التيقن وعلا بالاصل
 وتقبل القول بغيرها كما في السد المجتهد ونظما في الخلاف في بعضه للرجوع والمخبر يمين
 بعضه ان في البتة ومن اختلفت اياها الرابع ذاك العدد المائتين للوقت قد قيل
 لها حيف يمين وعلى يمين وذلك لان ما لم يبرم عددها في وقت يقصر مضطرا في
 عتة الى العدد يكون الى اربعة على النصف وضعت في مثل حيفا يمين بان يكون الحيف
 ستة في العشر الاول والآخر والآخر من حيف يمين بان يكون الحيف ستة في العشر
 على كل تقدير ولو كان الحيف ستة فيها كان الزائد على النصف يمين فيبين ان الحيف
 فالرابع والسابع وما بينهما حيف يمين ولو كان حيف من النصف قبل اول يوم كان
 السادس حيفا ولو كان حيف في السبع وما بينهما حيف في الثاني عشر في حيف عتة ثلثة
 عشر من يمين على النصف بثلثة يوم فالثاني عشر حيف يمين واليوم الثاني الاول من حيف
 ايام من الاخر من يمين لارجع ثمانية كما في المصوب الاعلى للغير او نفع من يعلم
 ما انما من ان يامرا لا يامرا حيف لقطع الحيف لقطع له ولو ما حيف العدد النصف حيف
 من حيف او قصر حيف كان حيف منها فلا حيف لها يمين ومنها من يبرم وما حصل لها يمين
 طر كما اذا اخطا العدد من العشر والآخر من حيف او ثلثة لاسية للوقت في العدد
 العاشر بعد جوبها في حيفها العشر او يمين رجعتا لعددها فيما قبل وفيما بعد لا
 انما رجعتا الى حيفها لانياتهما فاذا ذكرت انما حيفها العوم لا ذكره وكذا في ثلثة

انما كان انما حيفها العوم لا ذكره وكذا في ثلثة

المشهور كالغيبه وشك الحدين وفيه هذا الى على انهما الصدق على ما يكون بقدر سعة وعكاز
المشهور ورواية كما عكس في الغيبه والصدق على ما يكون بقدر سعة صحيح على من المنة وحله
يتمتع على ما يخرج من الكيفيات كما في جزاء ودرست له يد الملائكة من من يعل في جارية
طاعت قال ليتفقوا الله ربه قال غا لناس يقولون بغيره نصف دينار او دينار فقال
فليصدق على من سألين وهو ظاهر في عدم الوجوب وليس به مقدار الصدقة على كل
مكين فقد يجزئ الصدق بالدينار ونصفه او ربعه عليهم وحله التمس على انه ربما كان قيمة
الكفاف الواجب مقدار الصدقة على من سألين وفي جوابه يعبر عنه من او كما ايضا يعبر
بصف دينار يصدق به وفي محضر بين مسلم يصدق بدينار ويصدق الله وجعل على الوسط
والاول واصل على من سألهم واليقين من ان المنة في المنة في اول ايام حيتها عليه
ان يصدق بدينار ويصنع على من سألين بدينار ونصفه قال في صحيح علي كان فيهما
واستقبال الدم فليصدق الله وليصدق على من سألين بدينار بدينار بدينار بدينار
منهم ليوهم ولا يبعد وان كان فاضلا في دارا الدم في اخر ايامه قبل الفل ولا يفي عليه
والفدا في الماد بدينار انقطاع وهو على كذا الاستقبال بمعنى وجوده ويكون ان يوافق
ونكون الدينار ما يفي بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
كان وفيه في الاول والوسط والآخر كما في التماس والمية لكونها اضا لا غنى في حكم
فلا يتداسل او يسل الكيفيات فانه لا يكفر المنة ولا لا تكرر الاول ويقول لوطي الموائد
والمتعدد ولذا لا تكرر الكفاف على من سأل مرات في يوم من شهر رمضان وكررها التهد

فان

والدروس والبيان والخلق بين ادم والعدم ولعله غايين بمرادهم تحلق الكيفيات وتوحيده
في المبسوط هنا من لامل وجود الاخبار على الهموم بمراد عدم المنة من الهموم للوجود
والمتعدد وقطع في الناحية منه بالكرها وتحلق الكيفيات والعدم بمراد عدم الكفاف في
المن والتمتع او المنة او منقطع وكذا لا يكتفي بغيره او ناك في المحرم والمنطق والصدق
لعدم جنس ابي يعين وادادوا لا يفرقوا بين عدمه في النهاية الاحكام اقتضت على العين
والتمتع الاولوية لان الكفاف لا يكتفي بالدينار فقد لا يكفر العظم ولو كان قدر صدق طاعتنا
يتلوته اعدا من طعام على الله ما كان من غير غلة على ما في السر والجماع على في الانتشار
قد روي عن الرضا عن النبي لا لا يدين مع اصحاب ان الصدقة بدينار بدينار بدينار بدينار
فهو والله عن قوله تعالى واصلوا الخير ومن بالله المنة فما لا يحصى من الكتاب وظاهر الامر
الاجاب فيقتضي وجوب هذه الصدقة وانما يخرج ما يخرج من هذه النواهي بدليل ولا بد
على التخرج هنا وهو صحيح في الوجوب كما هو الاكثري ومبني المعنى والمنطق والاحتياط
وسمعت جبر عبد الملال لاطى بالصدق على من سألين المنة في وجوبه وان
سئل جارية على امرائه ثم ما ذكرناه من المنة في على لا يكتفي بغيره ولا انتصار والمفتنة
النهاية والجواب في التماس ويجوز له ان يزوج وكذا لا بد لا يستلج على على
العقل منها حتى لا يتركها في التماس والنهاية الاحكام والمختلف والبيان والجمع وفيها
الاجماع ويعطيه كلام المعنى والمنة ايضا ومنها هو كذا في الذكر والتمتع والتمتع
والدليل في التمس في المبسوط والنهاية والاقتضاء يعين التمس في العقل والدليل

مرعا

وهو قول محمد بن اسحق بن عيسى ان الوضوء قبل الصلوة واجب بدنه وما ارسل اليك في كتابنا
 من الصلوة ومن الاعمال يوم الجمعة فان قبله وضوءا او لم يضر من ما ذكرناه ولا يجزئ غسل
 تامة الصلوة بدنه ولا وضوءا او تغسل المحدث به وارتفع الحجب للصلاة لا تقص
 الوضوء ويعجزنا الامع الموقوف وجب لبيان الاختصاص بين الجنائز وضوءها من حكمها
 سئل في الدعوى ان سئل من كيفية غسل الجنائز على ان الاولين والزوج تعفت عن الجنائز ومن
 مع ان اليد في غسل الجنائز لا تغسل بالوضوء بل بالمرساة والذكر من وضوءه في غسله
 ومنه ومن يدعى ان غسل الجنائز على الوجهين من الوضوء سابقا او لاحقا كما في النهاية والذكر
 والبيان والجامع والفرق بين الوضوء وبين المرساة من المرساة من وضوءه في غسله
 وفي النهاية وكل ما عدل الجنائز من الامتثال فانه يجب تقديم الصلاة عليه وتلقاها
 وتقديمها الصلوة اذا اراد التعويل به في الصلوة ولا يجوز الاقتصار على الصلوة وانما ذلك
 في الصلوة من الجنائز يجب وان يدعى الصلوة في حال احواله من الوضوء في الوضوء في الوضوء
 ما قد مره وكانه من يدان كذا يصح من الصلوة من الجنائز ولا يصح من الوضوء والاضل بعد
 فاداروا في الصلوة الغزاة الغزاة او الجامع فلا يصح من الوضوء ايضا لذلك وفي الحديث
 ان كان عليها في وقت صلي وادارت تقديم الوضوء وقت يومين ابتداء الصلوة
 عند ما عجزت الى الله وفي موضع اخر من المبسوط بل بها تقديم الوضوء لم يسوغ لها ابتداء
 الصلوة على الاطلاق في الروايات فان لم توضع قبله فلا بد من تعيين وكذا طاهر عليه
 ومصابر ومختص وظاهر الصدوقين واليهود والمجلىين وجوب تقديمه للمؤمن

من سئل ان الوضوء من سئل ان الوضوء لا تقوى ولا تقوى الوضوء من سئل ان الوضوء لا تقوى
 محذرة في وجوبه فاقصص على الاحتياط وجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة بالامع والوضوء
 الا وكفى الطواف اذا قامنا ما بعد الطواف فيها قضاء بها يصل وكذا اذا نزل من سئل في
 وقت معين فاقصص جفتا فيه وجب لها وثاقا للذكر الوضوء عند وقت كل صلاة من يومه
 والجلوس في صلاتها كما في المبسوط والفرق والنهاية والمذهب والوسيلة والاصح
 والجامع والنازع وعنه ما في المراسم والروايات من الجلوس في محرابها وفي الغنم نائجة من
 مصلها وهو كما قال بيان جميل واغفر ذاك لخالها القدر وشيق الزايغ والذكر في الحديث
 والمحدثي لا خلاف في ذلك في الامور التي ليس فيها ذكرك الله بقدرها وفاقا للذكر وفي
 المراسم انها يجب بقدرها وفي الغنم انها عذراء الله وتكفي وتبطل وتجر بقدرها وفي
 جوارها يجب بقدرها لا يبيع سفيق مصلية على الجنائز بقدرها وتكفي مستحقة كما في الاصحاح
 والقبلة وحسن كما في النهاية وبدل على الاحتياط في الصلوة والوضوء في الوضوء في الوضوء
 والامع على رحمة لها كما في الخلاف في قوله في صحيح الحديث في كتابه لا يفتن
 الصلوة اخص وكفى يحيى من بدل الوضوء الصلوة بقوم ان ثم جلس في بيتها المحدث
 الله من قبل وفي غير الشام بنى الحائض ان تقف عند وقت كل صلاة ثم تسفل القبلة
 وتذكر الله وفي غير مسيرته من عار اذا كان وقتا الصلوة وقتا لم يسفل القبلة
 وهالك وكبرت وذلك القران وذكر الله عز وجل واوجبه على من يابو به وجعله
 النهاية لقول في حقيقته في حسن روايته وعليها ان تؤمنوا من الصلوة عند وقت كل صلاة

الدم وهي في صلب العرب وقد سكت كعقبت نذمت من مجدها فاداهت فلتفت لركبة
التي فاتها من العرب وافق بجوهة الصدوق في الحق واليقين ومجمع الصفح
مستجاب والاعتقاد لانا لما قبله في الحق لا قبل اربعين ثلاث ركعات واطلق
النهاية والوسيلة لقضاء اذا دخل الوقت واطلق في الحق انها انك بعد الزوال ولم
تصل الظهر لم يكن عليها قضاء ولو ظهرت قبل الاضواء بقدرها لم يكن حيا ومات
الشروط المفقودة كما في القدوس والحجر العادي والرفع والرواق والوضوء
البيوت والمساكن واداء اهل الواجبين وكثرة جملها من قبل الله ان وعلى الحركات
كما اختلف في نية الاحكام وجب عليها اجماع اهل العلم في الفروع والعقود والنية كما في
والركعة انما يتم بالرفع من حين النية كما في الذكر في الذكر في الذكر في الذكر
للنية لغة وعرفا وتكون المعظم وهل عليها الظاهر ان اذا بقي الى الغروب مقدار ركعات
بعد الظهر او السجدة والعشاء اذا بقي من ذلك الاصل قولنا في المبسوط الاول
فاجب الظهر في الصلوة وسجدها والنية بين سجدة وسجدة المذهب ولم يقر في ذلك
للعنايين وفي الخلاف في الخلاف من لزوم الصلوة على من ادرك سجدة قبل الغروب في
وهو جزم المذهب وسجد في كل ركعة والمؤمنين في الاصباح استحبابه على الظهر من ادرك
حتى قبل الغروب والعنايين باءا لما يقع قبل الغروب في الغيبة وان بقي من النية
ما يجزئ ركعات بداية الظهر فيكون دوي من اليوم من ادرك ركعة من الصلوة ففقد
ادرك الصلوة في اليومين من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد

ادرك العصر ومن طرقت على الاصح من بناءه من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع
الشمس فقد ادرك الغداة فانه من عام من الله فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت
الشمس فليكن الصلوة ولا يبطل حتى يطالع الشمس ويذهب شعاعها واما ادرك الظهر والعصر
اذا بقي مقدار ركعات فبدل عليه يوم محروقا لله في غير موضعا اذا ظهرت الشمس
قبل العصر على الظهر والعصر فان طهرت في الوقت فادرك العصر على الظهر وفي غير ذلك
اذا ظهرت الشمس قبل طلوع الغروب والظهر والعشاء وان طهرت قبل ان يتبين الشمس على الظهر
العصر وفي غير هذا من شأن اذا ظهرت الشمس قبل ان يتبين الشمس على الظهر والعشاء وان
طهرت من انرا الليل فلتصل المغرب والعشاء لكنها ليست بصلوات الا اذا وقع الخلاف فيه
وذكرنا في الحديث ان طهرت بعد اربعة اقسام من الزوال لم يجب عليها الظهر بل يجب لها
وكذا لا يجزئ العشاء ان طهرت بعد اربعة اقسام من الليل بل يجزئها والعشاء حتى يوافق النهار من قوله
فان طهرت لها ركعة لا يجزئ العشاء ان طهرت بعد اربعة اقسام من الليل بل يجزئها والعشاء حتى يوافق النهار من قوله
النهار من قوله فان طهرت بعد زوال الشمس الى بعد دخول وقت العصر وجب عليها قضاء
الصلوتين معا ويجب لها القضاء اذا طهرت قبل ان يتبين الشمس الى نصف الليل او ما مضى
صلوة الغروب والعشاء الا ان وجب لها قضاء عاتين الصلوتين اذا طهرت قبل الغروب وجب
على من رجع الوقت والحارة من استدارت الى غير الفصلين يومين من ذلك ثم قال اذا
درك الظهر فادرك ما يعين من زوال الشمس اربعة اقسام فلتصل الا العصر لان وقت الظهر
دخل عليها وهي في اليوم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد

منها من الصلوة وهي في اليوم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد
الوقت من الصلوة احكامه متفصلة على اربعة اقسام باعتبار اربعة اقسام في المبسوط والشرائع
والخلاف وغيره في الخلاف من منع ظهرك من اداء ركعة من المبسوط من اجل الاستحباب
عن ابي ادم ومركبنا لاداء والقضاء من من محروقا لله من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان يطالع
الشمس فقد ادرك الصلوة ومما ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت وادرك الركعة بعد ذلك
ركعة وهو جزم الكتاب عدا في الصلوة والخرس والختل والنتى ونهاية الاحكام ومن اعانها
لم تقع في وقت بل اجزا الوقت باءا لجزائها في الغروب والافق في زمانه فلم يقع في
منها في وقت ومن وقع في بعض الوقت وبعض غيره مع كونها ظاهرة والاصل ان ركعة
بارا بالجملة لا توزيع ونزود في الذكر اذا وجب عليها اضلها فانها من وجب القضاء
بالضوء والاجماع ولو مضى الوقت من قال في العنايين وادرك ركعة سقط الوجوب
عندنا لاصل البراءة ما يقع وقتا لبراءة جميعها مع اننا نعلم ان ادرك ركعة بالضمير
الاجماع ويشي على العنايين قول الله في من عيدين وادرك فان دنا الظهر في وقت
فلو تقضى هذه ما حق بوقتها الصلوة ومجمع الوقت تقضى الصلوة التي فاتها من الركعات
تواتر تقضيها وان كانت اربعة في غيرها فلا تقضى وجب ان سلم اربعة من الركعات من الركعات
الظهر فتسقط من شأنها من قبل وقتها الصلوة قال صلى الله عليه وسلم فان كانت ركعة
تعلق بغيره ما اتفق في نية الاحكام من عدم ابراء وقتها العنايين ما على عدم ابراءها
بوقت دائر لها في لزوم على المحنة وفي النهاية وكما في الحديث والذكر في نية الاحكام

استحباب القضاء اذا ادركت اظهر من ركعة قضاءها ما ادركت من الوقت لقول الله في من
الركعات اذا طهرت من الركعة قبل طلوع الشمس فلتصل المغرب والعشاء الا ان طهرت قبل ان
يتبين الشمس على الظهر والعصر حتى احرازها على الحق الى الزوال في ادرك ركعة لا قبل
لما مر من الاجازة قال في الذي يلزم من هذه الاحاديث ان الركعة اذا ادركت من وقت
الصلوة فقد اقبل في الشروع في الصلوة فانه من حق من وقتها ان لا يكون لها القضاء وقيل
بذلك لان مكانها لا يكون لها وقتا لبراءة من وجب عليها قضاء الغروب والظهر قبل طلوع
الشمس على كل حال في القضاء للصلوة في الاستحباب وهي ادائها وبقية الذكر هذا الاصل
عائنا او حقيقة اسطورية في لا بد من ركعة في المبسوط والاعتقاد والاصح محقق
والبيان ودون النيات والحق والوسيلة والمراسم والنية والمذهب في الاصباح والافق
والشرائع والمبطل وجب العمل لان جازا من مبطل الصلوة وقرب من ذلك انما
حيثما يتبين الشمس منها الجواز والحق والرفع في كل حال كركعة عدا لبراءة الاول
وبطلت الحق في المبطل لا يجزئ من غير ذلك وفي الحقيقة انهم في وقت بارد ما في ذلك
قولنا في الشرائع يعني في النهاية من غير الادعية وبقية ما في الاعتقاد والمبطل والرفع
والنداء في القيمة من زمانه انما بارد لا من غير وجه وقال الله في من عيدين دم
الاستحباب استقر باره وفي مجمع مؤيد من عدا وجزم دم الاستحباب باره وفي غير ذلك
جزم دم الاستحباب دم قاسم باره وقال في الكفاية في صحيح علي بن يقطين في القضاء
تدع الصلوة ما دلت من الدم البنية الى كينين يومها فاذن وكان صرح اعينك

كان جبره لا يتناول من تركها الصلوات الخمسين وما وجد فقال ان وصفه ليعطى الخبيث
يدل على انقطاعه عنهم وقد استأخروا بالامس لانه قد لا يكون بين الصفات
بل بصفته الخبيث انما يحكم بغيره للقدان شره او وجوده مانع (او يكون الكدر والخس
وقد يكون من الصفات حقيقا فان الصفة وهي كافي بتأثيره لا كما ينبغي كالصد يد بغير
صفة وان الكدر وهي على ما هي انى كفى انما يحكم بها بالخبيث شرعا لمصادفها العادة او
الانقطاع على العادة وعند ذلك يحسن وقادام الطهر بل والسود ونحن ايضا قلنا
على التحسين كما في الامريات والمخالفات والابحار كمن يرمى على العدة من المنة تروى الصفة
فاباها فقال لا تلتصق بغيرها اياها وان ما الصفة في غير اياها وتواتر وصف اياها
منه بل من احدى ان العدة من المنة تروى الصفة فقال ما كان قبل الخبيث من غير الخبيث
وما كان بعد الخبيث فليس منه من الصفه يعمل قبل الانقطاع وبعد ان كانا معا من غير
الصفة قبل الخبيث يبين من الخبيث وبعد ايام الخبيث ليس من الخبيث وهي ايام الخبيث جعل
قبل انقطاع اكثر الخبيث وكذا لو يبين يوجب الاستظهار وكذا ما عرفت من الخبيث عرفت انها
وان ظهر الخلاف بمجاوزة الشرع ويدل ان اكثر الحكم بغيره ليس من غير يوجب الاستظهار
انما انقطاعه وان لم يتبعه بعد ايامه على انها الخبيث يوجب ان يتبعه بعد ايامه وان لم يتبعه
كونها حقيقا بدلا على اعتدال الاستظهار في يمين من طهر ليس من غير الخبيث من
المنة تروى الصفة فقال ان كان قبل الخبيث يبين من الخبيث وان كان بعد الخبيث يبين
فليس من الخبيث ويجعل على ان العادة انما الصفة جبره لا يترفع عن الاستحاضة واما

وانما قبل الجحش هو من الجحش لا يبايأه حكم الترخي وكل ما يادى من جحش من قبل المرنه وليس جحش
والانفاس وكانه الكثر بعنه ولامد منج والاصح وهو الحاشه وان كان مع الياس اء
الصفر فلا يجر من طلاق الانشاء والاصحاب يجتنبوا بايها او باليمين وانعزها واعادها
الاصحاب فيقسم الحاشه الى الميثاء والحاشه والحاشه والحاشه والحاشه والحاشه والحاشه
حين ليس الجحش ولو فكره في نفيه الاسلام لا حاشه قد بين بها على كل دم من المرنه فيجوز
على الجحش والاعراض على من الجحش على الجحش ولا يقرح سواء انصل الجحش كالخاير و
لا كثر الجحش ولو يكن كاذب في المرنه قبل التسليم فانه وان توبى الاسلام بطلوا اعاد ان
فيما بعد جعل لعل او لم يزل العقيل وتوبى الاسلام على الجحش في الترخي ومن قبل المرنه
قد قبله وقد بين بها على الدم المصل بل الجحش ومن وهذا المعنى فيقسم الحاشه الى الميثاء
وميثاء وايضا الى الميثاء وميثاء ومن هذا المعنى قد قبله لاسلام المرنه في
جميع ذلك لا حاشه انتم على ان تخطي خطره وعزها المرنه في الميثاء في الميثاء في الميثاء
فلا يفسخ صحتها او يسلو من منها منغذو الدم فحقول ان طهره ما على باطل القطر
بميتة كما صادق في قوله لا ارثاء للجحش في الميثاء واما ان لا يرد وهو بعيدا
فان ينفذ ان القبول والرخ على طهارها وفي الميثاء ويحرمها وهو موافق لانه ان
فانما يفسخ صحتها بغيرها بعد الميثاء وفي الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء
على طهارها وفي الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء
انما لا يفسخ صحتها على الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء في الميثاء

إذا لم يلقه على ما هو القصد فكون نصا على ما يعين مائة الكتاب وعلى العمل بأن
وهذا دليل على وجوب عليه إعادة الوضوء من كل شيء وإذا قال العظم لعزل الدم في صحيحه
بين عمار وإذا كان الدم لا يثبت ككسوف قدمات وعلى السجود وصل كما لا يثبت
وأطلق في حق قوله لا يثبت فإذا كانت متفرقة قدمات للصالح في الصحيح فليقرأ وقفت
بكسوف وتقبل ولا يثبت على ما هو في رأسه الصلوة في جزأيه أو قدمات وصل وفي
جزأيه لا يثبت ويعود ظهر على كسوف ذات كسوف أو قدمات وصل فإذا قيل
على ما بين كسوف وأبو موسى وإن كانت متفرقة فليقرأ ثم قبل وقولنا في غير ذلك
ثم تعذر وقولنا لكل صلوة وقولنا لما في صحيح أبي سلمة فإن كانت بعد ذلك متفرقة
فلتقرأ وأقبل وقوله في جزأيه في خطب كل صلوة يقرأ ما يشاء من صلواته فإذا انعقد
الركعة اعتكف وصل وإذا كان الدال جزءا فإذا الوضوء طلقا لم يفسد وإذا كان صليا
فأخلوا بالإمام عليه ولا فرق بين الفرائض والزواجر ولا بين من يفرضه وبما عليه وضوء
وإذا قلنا للذكر والنهي من تأخير الأحكام والميزان في الوضوء وفي المسألة والميزان إذا فرقت
لهن يفرض ملك ما من الزواجر ما كانت ولا قبل بها لاسل وخوف قوله الدم في صحيحه
وان طهرنا كسوف وبل الدم فليقرأ وقبل ولا قبل بها وفي غيرها ما قبل
الاحتياط نقضنا أيام قرأها ثم عظم أبي موسى فإن كان طهرنا اعتكف وإن
هي لم تقرأ اعتكف وأجبت فلا تقرأ في نطق العسل حتى يظهر الدم على كسوف فليقرأ
فأعادنا قبل وأعادنا كسوف وعظم أكثر الأئمة في أحكام الاحتياط وفي ما أمرنا

الامام عليه وآله وجبا بويل خلاف كل يوم ليلة الحضر ذاق انفسه بقدر حبه وتغشاه
بوسين فاذا انقطع الدم والامساك وانصرفت واستقرت وصلى الى قوله وان لم يكن
الدم انكروفت صكت بغسل واحد وهو في موضع من الشد ب مسدا الى وجهه ^{بعض}
سماعة وان لم يجز الدم انكروفت قليلا الفل كل من والوضو لكل صلو وتقبلوا الصلوات
والصلوات اولا في اول كل الحضر يكون تكبير الحضر وجب ولم يجز ان يعم فيها اعتلا ولا
وضو للاصل وحصر تواضن الوضو في غير الامتناع في حق قول الرضا في تركها بان دم
انما يفيض الوضو ثلاثا بول والفايط والرجع وقول الحرة ذوات ان لا يجز الوضو الا
من الفايط ادبولى وقوله اوضح جذريها وقوله ثم تجز بان يجزى والمجتمعة اذا
مستحبات ايام اقرها افعلت وانكروفت وتغسل على كل ركعت وذات ^{ركعت}
ويؤتى وصلى ويجزى الطهور على باطنه وعاقبه مع امرى عاتى والعصر مجزى الاضاف
وكذا لم يجز يجل بينهما من لا ترى منها لغيره عليها الفل عند تلوم ردها على انكروفت على
سلوك من غسل المصحح بين الطهور والعصر غسل وجب الحزب والفايط بغسل وتزويج بغسل ^{اذا}
ان لم يظفر الدم على انكروفت فلا غسل عليها ولا يجوز اذاته الطهور على باطن انكروفت
واحيانا في ثلثة اشكال للمجتمعة مطلقا للاطلاق وقوله ثم في جميع انسان وجبة
المجتمعة تغسل من مصل الطهر وتغسل الطهر والعصر ثم تغسل من مصل الطهر وتغسل
ثم تغسل على فصول الطهر وقضى او لم يذرا اذا شئت من الطهر ذواته تغسل الحرامه
وكان دما كذا فلا يغسله وان كان دما فلا يغسله وان كان دما كذا فلا يغسله ^{علا}

3

حق

قبل الترفع في الصلوة لما لا ابدان لها دخل في الصلوة وهو لا يشترط ولا دليل على وجوبه لا يخلع
او لا ينقطع مع قول قائل ولا يبتدأ افعالكم وعدم مقصور والحد الذي يربى عن العقل في ابطال
في نهايته الا كما جازيها بالانقطاع في انشائها وهو ما اطلنا كتابا للحرف في مقرب
الردود لا راقون ان المصنفين في شروبه وقد رأت الضرورة قال بخلافه في المصنف المدم
بجدد صدره بعد المصنف وهذا جدير صدقها بعد الحق ولا ينافي مع صحة المقامه وسلب العقيدة
وقد رأت بخلافه والمصنف في اخلاص الحق لو كان على يد غيره او بعد غيابه مطلقه ثم وسيل
في انشائها صلى الله عليه وسلم في الذكر الثقل في انقطاع في الصلوة او انشائها
ثم انشأ في اعادة استمرار الانقطاع زمانا يتبع للبيان والصلوة وانتهى في الحق
والحق في النهاية كونه لا ينقطع للبر في الاخير وقد كان التمر قال في النهاية ولو كان لا
للبر في كل من عادتها العود الى بر عليه العارف فان قصر الزمان عن البيان في الصلوة
لم يجز عبادته للبيان بل تنوع في الصلوة ولا ينع بعد الانقطاع لان ظاهر عدم
فان صليت فاستاول زمانه فالوجه لا ينافي لانها دخلت في الصلوة باس شرعي وان جازا
وان طالت الزمان بحيث يتبع للبيان والصلوة كما اذا كان في انشائها او قبلها لانها
من طاعتها كاجل فكل ما عاد الدم في خلافه عادتها بقل الا كما لم يجز عبادته لكن لو
شرعت في الصلوة بعد هذا الانقطاع من جواز عادته لو شئت ثم عاد لعدم قول الحق في
الفتا عموما لشد في بقايا البيان الا في حال الترفع ولو انقطع وها هو في
تقصاد الانقطاع والعود لم يجز ما با العارف بالعود اذ عادته الوضوء في الجملة

122

المفقود

المفقود

و ان هاء من هاء سبعة يا سيدنا في كل واحد من هذه الاربعة والاربعين

ضمان

ضمان

۱۰

۱۰

29.

قوی

قوی

وأما ردس الحق في البيع فلا اقتضا على الإطلاق كما صافوا في الخبرين لا اقتضا
والخصيص بالبيع وكذلك نهائية الحكم على الند والتمان وسلا رواه النجاشي بإسناد
وعيد والحق في البيع هو ما بهما كما خلا وفي المتن بعد ذكرهما الاختلاف في انتخاب ذلك
بما جاء في الند ما عطف ذكره بالمتروك بعد دليل جبره ذكره الواسع بعد الدالين لأن كان مقتضى
وفي المتن ولو اعلم في ذلك نقلنا من أصل المتن وعلمنا أن الدالين على طوع للغايب وأصل البيع
وتقطعه توب للتأخير في ذلك من قبله بان من خالفه أدات لاسد كمن يبيع تحت القيلة
وقد عرفت الخلاف في المتن في ردس من الأضرار وسنرى في الروام وغيره ما يدل على جبره في ذلك
لا من ردس في غير ذلك من قبله وسنرى في ذلك ما يدل على جبره في ذلك من قبله وفي المتن
لذلك ونهائية الحكم على الجاهل وفي المتن أن ذلك لا يقع فيه مع الاستثناء لا بد من ذلك
في تنبيه الموت في بيع الجاهل كما في المتن في بيعه على ظاهره وفي ذلك
استثناء عليه وأما في ردس من الأضرار وسنرى في الروام وغيره ما يدل على جبره في ذلك
وما يقتضيه المتن في ردس من الأضرار وسنرى في الروام وغيره ما يدل على جبره في ذلك
وما عرفت ما يدل على جبره في ذلك من قبله وفي المتن أن ذلك لا يقع فيه مع الاستثناء لا بد من ذلك
في تنبيه الموت في بيع الجاهل كما في المتن في بيعه على ظاهره وفي ذلك
استثناء عليه وأما في ردس من الأضرار وسنرى في الروام وغيره ما يدل على جبره في ذلك
وما يقتضيه المتن في ردس من الأضرار وسنرى في الروام وغيره ما يدل على جبره في ذلك

لبيته في الخراب

101

الميت

[illegible]

بقدره على الوفاء الاكل على ارتفاع الحد الذي لا ينفك الا على تقدم عمل اليد على المكنون
 او المرفوعين والوصول الى الركبتين وانما تقدم العمل والوصول بين ذلك شيوع بينهما
 جامعة صادقة اليها وليكون العمل لكل واحد من الكفتين وعلى كل فلا يجهل كون الكفتين
 غائبة الخبي منها ولا يسهل على الادل ومنه يظهر ان ان قوى بها الكفتين كان لغوا وان
 الكفتين وعادوا الى اجتماعهما للعلامة ثم علم ان لم يسمو بما يقنع دفع العمل
 لكن يمكن ما يفعله الاسوة الوضو الا على عدم استطاعة الوضع وكذا اذا وجب على
 العين واغفل ولو كانت شرطه لم يكف الصانع وشهدوا وكفى في نهية الاحكام بها المسمى
 وجعلنا يجعل لغيره خطا كما في الزناج اعلى درج كما في الخلق والمراير والمضنة
 والهايرة والمبوط والمراسم والوسيلة والمصاح وحقق والصاحب لقول الصديق على
 تنبها فحصل على مقصد يناسب الخلق وذوهم وكان من الغائبين بقوله وبعد من ما
 سدا جادا وفيما تحرر وما عدل الا ان جعل على خطا ايضا بين من منهم وما عدل في
 مذهب عليه شيئا من حوط وصغر على غير قبل وهو ويكفرهم ما بين الشئ الا بين ايها
 حصر ما في المنة واقتصر في الغيرة على جعله على الفصل من الحق كما في الغيرة والكافي
 والافتقار والمحبس والمجابع والهايرة والمبوط والوسيلة وكهكم في شدة الحزن
 حرمهم من غير ان يحدث والمجابع يبطئ كلامه في على ليس في تحفته الاولى والآخر
 الا بدور من يتوقن بعمل على الدبر وفي الغنة الا بين خلق مع جعله على الحزن
 وكذا في الحزن من غير ان شرطه حزن في شئ وفي الحافض على السبل به وفي المجابع

حسنوا

[illegible]

أن يكون نافع أيضا، واجام لنا ذلك إيليا ليك بالخرقة التي نحن فيها العظم قبل أيت
بالعظم ينشأ الذي في علمه أن يكون بالصفات وأما ذلك الذي ملأه أي ما بين الأضمة
بالخرقة أو العظم أي بالعظم ولذا أعاد قوله قد قرئت أي العظم وفي ذلك يهكدا
وجدوا لوتانية والحوت يغيرها أيضا ومن لغزنا الدابة أن نقرأ في الحروف شيئا
عنه لاكتفاء بها ومن عارضا لخرقة على العظم مجال الحرق والفرق حتى لا يظهر
شيء من المراد من هاتين العظمتين ولكن بعد الإجابة استظهارا للحفظ من أن كانت عترة
ولكن شد الحامض بعد ما يصح عليه فكلما هو الذي يجعل على الوجهين على البطل وعلى العظم
الذي ذكرنا أصحاب الما من من عارضا ويجعل على كماله ويجعل من قبل من هم لعل
اللعظم قد علمه شيئا من حرقه وضع على غيره قل ودروا والذي في وصف الذي في
يقال لفتان قبل الليل الذي يجعل على هذا كما في صفات ذات هي ميلة بمعنى مقول
أي ما بين على أي شيء ولذا نزلت في المغيرة ذكره في الجلب الحق والجلب لاطلاق الطب
بمن الذي في حقنا لادوى التي نزلت فينا الورود والنبذة والقرنفل والفسطاط والاشنة
واللاد قد تدق الجمع وفي المغيرة والمرام والنبذة والنبوط والنباح وقصص حرم وادع
أنها الفحة قال في ذلك يهك من العاف وتعد به الميم المغيرة والحال الملهة وضع الفحة
والنجف كواحد الصحيح قال وما هابها إنها المهيضة تلك والمباين وكانها مسك من
المراد وهي قبل ما هو مطلوب قبل حطه التي تنوع في حرقه قبل ما هو مطلوب كالذي في
لها ربح طلبة وقال لادريس والذي زادها ما بنات على من الجلب المعصومة فينا

三

[illegible]

[illegible]

اقول ان اصيل علمه والبيان تخل الذوق يخرج سمته فاسئل ثم سقطه من اولى بين السوف فخلطه فاطهر
 والبقى والذوق فانه اذا الاحكام لا ملائق من بين شان وقال ابو يعقوب لا تسلي بطريق اصيل وكفى
 طابع والصدق كالميل في وجوبه التسليم عليه واحتاجا الى العلم لتقدمه في من اجتهاد من ثبوت
سقطه انه يصل الى ما عنده عليه وفيه الحق وقيل ليعقل من ثبات الامور من قبل وبعد واسبق قبل
 ووسطه من بعد وبعده فقلنا لا بد منه في قلنا ذوقه من عند في قلنا عند في التسليم
 عليه والى اليد لعمري في التسليم قد تخلطه في التامني واما الله وحقيق وحده وراية من الغيوس والارباع
 ولا يدعيها الا جاز بان عليه لم يصل عار من يأسر ولا هاتم من غيره ولم يصل عليها بحوان الا يكون
ملي علمه فالتامني على ما بين من معان في بين وجهين وجهين الحق انه على ما عاها على السياسة
 العقول والفعال ويكون لم يصل عليها في الاخبار لا اولها وان اريد ما في الشيخ ولا يسلح
 ولا احتجابا على الاضامن في الصدق لا العظام على الحق على حصصه ثم قال على وقد
 وان علم الحق اقوت سلمية لا يصل لتخلطه لا من عند من على التسليم على يد يدوا من
 عاب من ابيدوا فاعاها على عكس وتكون من جملته يصل عليها وسقطه فاعاها على قبل ان لها في
 اليد باجتهاد معلوم انه لا حجة في فعل عاها على الغائب في غير المشاهدة حقيقة ولا اسكان في
 اقل العلم ولكن تصح الشيخ في اختلاف في المسئلة ومما ويرى ويعد وفي الذوق من ثباته لا
 وفلا من التامني الاجماع ويؤيد من انما لما يشرط لا بد من العلم بان لا يعلم جامع اجتهاد كونه الى العلة
 واستقامته وكون راسل من العمل وانما في التامني على العمل على التامني من بين من كان
 في انظار الارض انما كونه كونه بعد الذوق في السلك واستدل الشيخ في الحكمين بانه لا

والصديق الحق وقول الله تعالى انما الصديق على اربع اركان ائمة وسيد عليا وعليهما العلم وقدرتهما ما عجب
ان يصل عليا وجب عليه الصديق واحد والاضل يلزم من وجوب الصديق الصديق الواحد وما لا يصل معارضه
والاستغناء ان علم جميعها فضل الفضل الا بوجه واحد وعلى ذلك يتبين انما قال بعض اهل وجوب وجوبها
على ائمة العلم ظاهري على ائمة الدين وقدره وجوب الصديق لزومها بيننا والحد الثاني ومع
محققها بين وسوقنا لان العلم العام للمصلين على الفضل عطفان فمن ائمة اهل بيت
هم المأمورون بالاستعداد والتميز وظاهره ان اهل البيت الاجل ويصدق الاصل والابناء
كثير منها ما صفة الان واجبا ابو علي اما سهل على الله تعالى في جميع ائمة شان ما سهل
فضل عليه ودوره وفيه الكون في ما تارة به رتبة النبي وسليمان عليه السلام من فضل
ما سهل ما صعد قوله الكامل في جميع ائمة في بعض وسئل لكم يصل على اهل البيت من
ما سهل ويصل عليه على كل حال وحل على الاستيعاب ما هم العاقل بها او حقه لزوم اهل
الصغار ائمة بين وظاهره من لانهم يجوز عليهم الفضل الى من عكس وراجع محققنا
الجب وان على الظاهر فذا فيه ايجاب الصديق على الفضل المفضل لائمة بين وفيها
من بين وقوله انه لم يكن الاسلام فلا يصل الى الله والاهل والائمة بين الاسلام كما على
الادلة فانها انما اعطوا الاطلاق حكم الاسلام او كفر وسأفاد الله الذكر والحق
ما هو العبد ويجب على نفس من الله والاهل والاهل عرفت والاصل ولا اعتبار
لوسقنا وانما وجه الرفع للاصل وقول الله تعالى في جميع ائمة انما يصل على
وهو المولود الذي لم يزل ولم يبع وفيه الكون في ما تارة به واما ما سهل ما صعد

[illegible]

والصالحين والذين هم على الدين وهم يذكرون والذين هم على الدين وهم يذكرون
اول من الاصح كمالين من كتاب فان كان الاصح في الحق لم يكن التقدم بدون انهما فان
لم يكن وان ارادنا التقدم لست لنا وفي الاقتصاد والمصالح وحسنها والمصالح
مما لا يجرى من الزوال وفي الحقيقة الاولى اليك من الزوال ويدل على تقدم اولي
بهم جميع الاصحاب على قولنا من المؤمنين في حقنا اذ احضر سلطان بن سلطان في حق
استحقاقه عليه ان تقدمه في اليك والاولى عاينته او قول الحق في قولنا في حقنا
يا ايها الذين آمنوا ان الله انزلنا من السماء كتابا فيه توجيه قوله تعالى والاولى
اول جميع في كتاب الله وقد يدل على المرتبة خاتمة بعد العوالم جميع ذواتها
من المرتبة تمام لتمامها لا الاصل اليها اذ لم يكن احد اوليها منهم وسنن في الحق
معهم فيكون ويكون دليل ان الاوليه مما لا يجرى من جميع الاصحاب ان يكون ذلك
في مرتبة غير على الاوليه ومن على ان الاوليه على اليك تمام المليون ثم طعنه
ثم امام القبلة وفي الكافي اول الناس امام الله المنة فان تقدم وصون في
قوله اليك ومن يوصل الامانة ويجوز ان لا يخالفا المصالح فيكون متبع الان تقدم في اليك
المجد على الان وهو ظاهر في انه لا يجرى من الاوليه اليك تمام المليون ثم طعنه
ارشد الى من يجرى من الان وابنه اول من الجدة لا يجرى من خلافا لا يجرى لان
الاوليه عليه وعلى ابيه ولا يجرى من خلافا اليك لاجابة اقرب في الاصح من لا يجرى من
من لا يجرى لان لا يجرى من جميع اصحاب الاصح لا يجرى من خلافا لا يجرى من خلافا

مرا

مرا انما يدعى الاوليه من التقدم من تمامها للاصح كما عبط كلام في حق من هو من الاوليه
العلم من انما والاصح لا يجرى من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
سبب من كثر المصالح والاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
من يتقرب بها وبق في الحق تقدم الاصح للاصح والاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاكثر من انما يكون في الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
على اليك تمام للاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
ثم لا يجرى من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاصح من قول الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
قال الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
المتقرب من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
في مرتبة من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
من الاصحاب من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
عليها فقال اخوها الحق الطلق عليها وسلبه بعد ان يجرى من خلافا لا يجرى من خلافا

الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
نقص اصحابه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
كما اذا لم يكن في الحقيقة من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
في الحقيقة من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
المتقرب من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
من هو اوليها من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاكل ويها من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
اي الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
المكوفين من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
في الحقيقة من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
تقديم الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
من ولا يجرى من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
ولم يجرى من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه

الاصح

الاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
المقدم من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الشهد من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
انما كان الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
ادباعات من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
كجميع من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
من المصداق من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
سكان من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
مادون من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
مع الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
صالح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
الان من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
لا في الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
اعاد من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
يقع من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه
والاصح من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه من الاوليه

فی علم

فالحلاوة واللبوة والشاي الخ لانهما سكنوا الغم وقربوا من الله تعالى
اذا اصابته حنة او حجب عن قلبه من ارضه في الفرح والسرور يجب قال لا بأس بان
لا يبتذل بهم وصيرا للفرح من الرضا عن تقيدها به وبقدره وارجع الى ما قبله من الرضا
قال لا يبتذل ويختم ولا يرضى وليد لما غاب عن وصاله من الفرح من تقيدها به وليس ليصل الى الرضا المعتدل
وهذا اعتدال ولا يرضى ولكن استاذ الشيخ قال لا يكون بالفرح ومن لا يجزئ من الرضا
قال لا يرضى الصلوات والاجتماع وقد يوجب ان لا يرضى ولا ينقطع بالعبادة وقد مضى الى قوله
الذكر وقال في المائدة والفرح من الرضا والفرح والفرح من الرضا والفرح من الرضا
عنه ولا يحرم تعدد ما لا يرضى من الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
في ذلك وقد قد لا يرضى من الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
المائدة ايضا ويكره مجازاة ما لا يرضى من الرضا والفرح من الرضا
وجوب ولا يحرم ولا يرضى من الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
ولا يرضى من الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
لكن في الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
يتم من قبل على الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
من غير ما شرطه الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
شرط الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا
مقتضى الرضا والفرح من الرضا والفرح من الرضا

واختر الخاقين محمد بن محمد بن علي بن ابي طالب السلام

طواف و باران و نماز و یاقوت صغیر

1252



